مجلة رماح للباحثين الشباب

مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية "رماح"

عمان - الأردن

العدد (1)

أيلول

(سبتمبر) 2022

ISSN:

مجلة رماح للباحثين الشباب

مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن
"مركز البحث وتطوير الموارد البشرية "رماح
عمان - الأردن

العدد (1) أيلول (سبتمبر) 2020

ISSN:

ادارة المجلة

المشرف العام : أ.د/ خالد الخطيب ' عمان – الأردن

رئيس تحرير المجلة : أ.د/ مهند الصانوري ' مملكة البحرين

مدير المجلة : د/عماد الصعيدي ' عمان – الأردن

العنوان الاداري للمجلة

مركز البحث وتطوير الموارد البشري "رماح" ' عمان - الأردن –
شارع وصفي عمان

الهاتف / الفاكس : 00962782708863
البريد الالكتروني : dr.imadsaidi61@gmail.com
khalidk_51@hotmail.com

الموقع الالكتروني : https://remahresearch.com

رئيس التحرير:

الأستاذ الدكتور مهند الصانوري

أستاذ مشارك في القانون الدولي الخاص – جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

الهيئة الإستشارية للمجلة

أ.د محمد ابو بكر	جامعة الزيتونة الاردنية	الأردن
أ.د أبكر عبدالبنات آدم إبراهيم	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د شريف حلمي يوسف خاطر	جامعة المنصورة	مصر
أ.د رايس محمد محمد عمرو	جامعة تلمسان	الجزائر
أ.د فيصل عبدالمجيد بن حليلو	جامعة الشارقة	الامارات العربية المتحدة
أ.د محمد شلال حبيب العاني	جامعة الشارقة	الامارات العربية المتحدة
أ.د نبيل ونوغي	المركز الجامعي سي الحواس بريكة	الجزائر
د. صائب اللالا	مركز البحث وتطوير المارد البشرية رماح	الأردن
د. رامي أبو ركبة	جامعة عمان الأهلية	الأردن
د.محمد حسين المجالي	جامعة الزيتونة الأردنية	الأردن
د. برير سعدالدين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د.حسن الفاتح حسين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. عثماني عبد الرحمن	جامعة سعيدة	الجزائر
د ميثم منفي كاظم العميدي	العراق	العراق
د. بولحية شهيرة	المركز الجامعي سي الحواس بريكة	الجزائر

مدير المجلة

الدكتور عماد حسنين الصعيدي

شـروط النشـر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.

افتتاحية العدد الأول

تحاول مجلتنا " مجلة رماح للباحثين الشباب" سد ثغرة في جدار البحث العلمي والمتعلق بالباحثين الشباب، والذين نعرفهم على أنهم طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة بمساريها " الدولي والوطني" وطلبة البكالوريوس في الجامعات، وهؤلاء الطلبة الذين لم يلتفت إليهم القائمون على النشر العلمي في بيئتنا العربية (على حد علم القائمين على المجلة) وما نهدف إليه من استهداف هذه الفئة من شباب المستقبل هو التأكيد على أهمية البحث العلمي وضرورة الالتفات إليه في وقت مبكر، حيث جرت العادة أن يهتم طلبة الدراسات العليا بالحث والنشر العلمي وعادة ما يكون تحت ضغط الوقت وضرورة الإنجاز السريع للحصول على الدرجة العلمية وهذا قد يسهم أحيانا في جودة المنتج العلمي.

نتعهد في مجلتنا الحالية بذل الوسع والجهد في نشر ثقافة البحث العلمي بين فئات الشباب والذين ننظر إليهم على أنهم قادة المستقبل وصناع الحضارة ومشروعنا للعودة إلى الريادة العلمية والحضارية من جديد

والله تعالى المعين والموفق

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور مهند الصانوري

فهرس المحتويات

إثر تقلبات اسعار النفط العالمية على عجز الموازنة العامة في الاردن الدكتور سعادة راغب الخطيب	6
تقييم الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف د. برهان نمر بابيه	37
دراسة مقارنة للذكاء الانفعالي بين الطلبة الصم والطلبة العاديين في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في الإمارات العربية المتحدة وعلاقتها بمتغير الجنس أ د. خالد راغب الخطيب	78
تقييم دور مؤسسات التمويل في تطوير المشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية د. عماد حسنين الصعيدي	112
مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاص في مدينة العين من وجهة نظرهم د. زياد كامل اللالا د. صائب كامل اللالا	142

إثر تقلبات اسعار النفط العالمية على عجز الموازنة العامة في الاردن

الدكتور

سعادة راغب الخطيب

الملخص

أهتم هذا البحث بإلقاء الضوء على تداعيات تقلبات اسعار النفط العالمية في اعداد الموازنة العامة في الأردن، وتحليل انعكاسات تغيرات الاسعار على عجز الموازنة العامة، وتبيان الاثار الناجمة عن انخفاض اسعار النفط في الآونة الاخيرة بشكل ايجابي بتقليل تكاليف الإنتاج، وتخفيف الضغوط السعرية على المواطنين وتخفيض ضغوط المالية العامة المرتبطة بواردات النفط في الفترة القصيرة. وفي الأمد المتوسط، قد يصبح الأثر النهائي سلبيا والذي يرجع اساسا إلى انخفاض المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي.

من خلال البحث تم التوصل الى استنتاجات عديدة كان من أهمها ان تقلبات أسعار النفط خلال المدة أربكت كثيرا الموازنات العامة في الاردن، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت بشكل عجز الموازنة.

كما توصل البحث الى مجموعة من النتائج والمقترحات كان من أهمها ضرورة قيام الحكومة في اتخاذ اجراءات عملية في معالجة الارتفاع العالي في فاتورة النفط بالقيام بإجراءات حقيقية فيما يتعلق بهيكلة الموازنة العامة، من خلال اختصار النفقات غير الضرورية وترشيد دعم الوقود والمحروقات من خلال، خطة تعمل الى ايصال الدعم الى مستحقيه وضرورة مراجعة وضع المؤسسات المستقلة التي تتلقى دعم مالي من الحكومة

Abstract:

Research based on the study of the implications of fluctuations in world oil prices in the preparation of the general budget in Jordan, and analyze the impact of price changes on the state budget deficit, and show the effects of the drop in oil prices recently in a positive way to reduce production costs, and easing price pressures on the citizens and to reduce the financial pressure General associated with imports of oil in a short period. In the medium term, the ultimate impact negatively which is due mainly to lower grants from the Gulf Cooperation Council may become.

During the search was reached several conclusions of the most important of which was that the fluctuations in oil prices during the period

Confound much public budgets in Jordan, and produced serious repercussions formed the real challenges in front of Represented in the budget deficit in the budget.

The research concluded a set of the results and suggestions was the most important need for the Government to take practical procedures in the treatment of high rise in the oil bill to do real procedures with regard to the structuring of public budget, by reducing unnecessary expenditure and rationalization fuel and fuel support through Plan is working to the delivery of support to entitled persons and the need to review the status of independent institutions that receive financial support from the government.

مقدمة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهد تذبذبا كبيرا، وازداد هذا التذبذب بشكل كبير في السنوات السابقة. فأسعار النفط هي الأكثر تذبذبا من أي سلعة أخرى.

تتعدد الأسباب وراء الارتفاع الكبير في أسعار النفط؛ حيث يتعلق بعضها بعوامل اقتصادية، والبعض الآخر يتعلق باعتبارات سياسية وأمنية، فضلاً عن العوامل التجارية، وخليط من العوامل التقنية والقانونية والاعتبارات النفسية.

والاقتصاد الأردني كغيره من الاقتصادات العالمية وخاصة اقتصادات المنطقة يسير في إطار بيئة دولية واقليمية غير مستقرة ومضطربة، وما ينشأ عنها من تجاذبات اقتصادية ناجمة عن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية على كل من روسيا وإيران. الى جانب استمرار السياسات العدوانية والتوسعية لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي ما تزال المصدر الرئيسي لغياب الاستقرار في المنطقة.

يضاف إلى ذلك، بروز مؤشرات واضحة على بدء تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربته في العام2008، فهنالك مؤشرات ملموسة على بداية عودة معدلات النمو الاقتصادي إلى سابق عهدها، ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الملموس لأسعار النفط إلى دفع عملية التعافي مزيداً من التسارع .

الا أن تقلبات أسعار الطاقة التي شهدتها الأسواق العالمية كان لها تداعياتها الواضحة على الاقتصاد الوطني كون مستوردات الأردن من الطاقة تشكل أكثر من 95 بالمئة، مما سينعكس على معظم المؤشرات الكلية في الاقتصاد ، تأثر معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ، والبطالة ، والموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات كذلك ، تراجع القدرات الاستثمارية لدول الخليج العربية وكبار مستثمريها على المستويين الداخلي والخارجي، والذي يتوقع أن يؤثر سلبياً على الاقتصاد الأردني، من حيث انشاء استثمارات جديدة في الأردن .وتشغيل الأيدي العاملة الأردنية في هذه الدول والحصول على مساعدات.

يضاف الى ذلك السياسات الاقتصادية التي يتوجب على الحكومة الأردنية تنفيذها في ضوء "اتفاقية الاستعداد .الائتماني" الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي .

مجمل هذه العوامل وغيرها ستؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تحديد مسارات الاقتصاد الأردني خلال الاعوام المقبلة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على قضية هامة تعد من القضايا الاساسية التي شغلت اهتمام الدول البترولية المصدرة للنفط والدول المستوردة لانعكاسات تقلبات اسعار النفط وما تحدثه من اثار مباشرة وغير مباشرة على مسار اقتصاديات تلك الدول وما يحدثه من تغيير هيكلي في موازناتها.

والاقتصاد الاردني كغيره من الاقتصاديات العالمية يتعرض لتداعيات واضحة على الاقتصاد الوطني كون مستوردات الأردن من الطاقة تشكل أكثر من 95 بالمئة، مما سينعكس على معظم المؤشرات الكلية في الاقتصاد. وبشكل كبير على عجز الموازنة العامة للدولة الاردنية، وكذلك ميزان المدفوعات.

مشكلة الدراسة.

يعد الاردن من الدول المس**توردة للنفط حيث تشكل ما نسبته أكثر من (95%)**

. إن تقلبات أسعار الطاقة التي شهدتها الأسواق العالمية كان لها تداعياتها الواضحة على الاقتصاد الوطني وان تداعيات تغير أسعار النفط دولياً وإقليمياً ومحلياً أحدثت ضغوطاً كبيرة على الموازنة العامة في الاردن من خلال عجز الموازنة العامة.

يمكننا صياغة جوهر إشكالية الدراسة على النحو التالي:

علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية بعجز الموازنة العامة الاردنية

من خلال هذه الاشكالية يمكننا طرح تساؤلات فرعية نراها ضرورية للوصول لإجابات موضوعية لإشكالية الدراسة.

– ماهي التفسيرات والدلائل الاقتصادية لأسباب تقلبات أسعار واستقرارها عند مستويات عالية في عام 2008 ؟ النفط

– ما هو الأثر المباشر لتغير أسعار النفط على بنود الميزانية العامة للدولة ؟

– ما هي آثار صدمات السياسة المالية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي

في الاردن؟

– ما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاقتصادية الوطنية من أجل احتواء لعدم استقرار اسعار النفط؟ الأثار السلبية

أهداف الدراسة:

: تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

1– تشخيص مخاطر واشكاليات تقلبات اسعار النفط المتكررة في اعداد الموازنة العامة وانعكاساته على احداث عجز الموازنة.

2- يوضح أهمية تفعيل الاجراءات والطرق والوسائل الكفيلة لمواجهة مخاطر واشكاليات تقلبات اسعار النفط

ثالثا: فرضيات الدراسة

انطلاقا من أهمية موضوع تقلبات اسعار النفط واعتماد الاقتصادات على النفط كمصدر أساسي للطاقة عوضا عن مصادر الطاقة الأخرى والدور المحوري الذي يلعبه النفط في النمو والتنمية الاقتصادية وانعكاساته على موازنة الدول.

يمكننا تقديم فرضية دراستنا على النحو التالي:

إمكانية تعرض موازنة الحكومة الاردنية الى حدوث عجز جراء التقلبات الحادة في أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولية ومنه تأثر السياسة المالية المنتهجة في الاردن خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث الموائمة بين المنهجية الاستنباطية والمنهجية الاستقرائية في التحليل للوصول الى النتائج

المطلوبة، اما اسلوب التحليل، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في تحديد مدى تأثير تقلبات اسعار النفط في احداث عجز الموازنة العامة للأردن، كذلك اعتمد البحث المنهج الاحصائي بتحليل البيانات.

الإطار النظري

اولا: سمات وخصائص الاقتصاد الاردني .

يتصف الاقتصاد الأردني علي وجه الخصوص بخصائص تميزه عن تلك الاقتصاديات في دول المنطقة التي يستوجب الوقوف عندها ودراسته بعناية من نواحي متعددة. حيث يمثل الأردن نمطاً مثالياً لاقتصاد صغير مفتوح تشكل قيوداً وعقبات أمام راسمي السياسة الاقتصادية. حيث يتصف الاقتصاد الأردني بندرة موارده ومحدوديته، وعدم تنوعه، مما يجعله أمام عجز مزمن في إيراداته مما يفرض عليه البحث عن وسائل لتمويل برامجه التنمويه.

ولطبيعة الاقتصاد الأردني المفتوح تطلب منه مواجهة المستجدات الإقليمية والدولية التي دخل العالم فيها مرحلة متطورة ومركبة فرضت مفاهيم ومعطيات جديدة أكثر تعقيداً وتداخلاً وبالخصوص تلك التي تتعلق بمفاهيم التنمية الاقتصادية وأساليب تمويلها

ويأتي في مقدمة ذلك طبعاً اعتماد سياسات مالية ملائمة تستخدم أهدافها الرئيسية في إعادة توزيع الدخول وضبط مستويات الأسعار والعلاقة بين الاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت الذي يشكل القصور فيه قيداً علي التنمية.

يقع الأردن في منقطة جغرافية ملتهبة وسط دول غير مستقرة سياسياً كفلسطين والعراق وسوريا مما حمله أعباء كبيرة ناجمة عن الهجرات السكانية القسرية انعكست علي موارده المالية وخططه التنموية لهذا أصبح الاقتصاد الأردني يعاني عرضة لأزمات اقتصادية مختلفة .

شهد الاقتصاد الأردني تطورات ملحوظة خلال العقود الأربعة الماضية، حقق خلالها الناتج المحلي الإجمالي نموا يفوق النمو الطبيعي لأي دولة غير بترولية من الدول النامية، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من) مليون دينار عام 20,477(200) مليون دينار عام 1964 الى (9012) مليون دينار عام 2005، الى (الى 2013مليون دينار عام) (23,852) مليون دينار عام 2012 الى 201121,966 الى (مليون دينار عام 2014 .)(25437.1

استنادا لتقارير البنك المركزي، وذلك لاعتبارات وأسباب متعددة بعضها ناجم عن تطورات طبيعية للاقتصاد الوطني والنشاط الاستثماري التنموي، خاصة وان البلاد شهدت خلال هذه المرحلة إنشاء وتطوير البنية التحتية للدولة الأردنية، من طرق و مياه ومجاري ومحطات كهرباء واتصالات وغيرها، والبعض الأخر له علاقة مباشرة بالهجرات القسرية التي جرت بسبب حرب الخليج الثالثة، التي نجم عنها عودة حوالي ربع مليون مواطن من الأردنيين العاملين في دول الخليج، ونقل مدخراتهم الى الأردن وإنفاقها بشراء عقارات او توظيفها باستثمارات محلية، بالإضافة إلى ذلك اجتذاب الاردن لمستثمرين عرب وأجانب بفضل التسهيلات الممنوحة لهم وحالة الاستقرار التي يتمتع به الأردن، ووجود عمالة محلية ماهرة غير مكلفة، كما حظي الأردن بالأولوية في استقبال مواطنين عرب ومستثمرين نتيجة الظروف الاستثنائية والحروب التي شهدتها المنطقة سواء في العراق او لبنان، كل هذه الاسباب مجتمعة شكلت حالة جذب واستقطاب للمستثمرين، مما أسهم في تطوير الاقتصاد وتحقيق قفزات خلال هذه الحقبة التاريخية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المساعدات التي تلقاها الأردن سواء من خلال الدعم العربي بعد قمة بغداد او منحة النفط العراقية او المساعدات الخارجية عامة بالإضافة الى تحويلات المغتربين.

ثانيا : ملامح الموازنة العامة الاردنية .

اتصفت الموازنة العامة للحكومة المركزية في الأردن ، بالعجز الدائم المزمن . وإن تفاقم عجز الموازنة الحكومية يمثل مظهراً من مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الأردني ويتمثل في تضخم النفقات الحكومية بما يتجاوز الموارد المحلية ، وكذلك المساعدات العربية للموازنة العامة في الأردن.

إن الأصل أن تتوازن النفقات العامة للدولة ، الجارية منها والائتمانية مع ايراداتها الداخلية . ولكن موازنة الدولة من اعتمادها المفرط على المعونات والمساعدات – السبعينات والثمانينات –ظلت تعاني طيلة العقود الماضية الخارجية . وكان هذا الوضع الشاذ للموازنة يمثل مظهراً من مظاهر التبعية والاعتماد على الخارج . ولذلك اضطرت برامج التنمية المتعاقبة لاعتبار تقليص الاعتماد على الدعم الخارجي هدفاً من أهدافها الرئيسية ، وهذا هو حال برنامج التنمية للسنوات السبع 64 / 1970 ، ولكن بعد حرب 1967 تعاظم الاعتماد على المعونات الخارجية للموازنة ، وبات الثقل الأكبر لهذه المعونات المالية الخارجية يأتي من الأقطار العربية المنتجة للنفط

ويرجع أسباب ظهور العجز في الموازنة العام في الأردن الى قصور الايرادات العامة في تغطية النفقات العامة وزيادة الفجوة بينهما انعكس بشكل واضح على ظهور عجز الموازنة . فمن جانب الإيرادات اعتمد الأردن بشكل كبير على المساعدات الخارجية التي يتلقاها من دول عربية وأجنبية لفترة طويلة ، وكذلك حوالات العاملين في الخارج ، حيث تقلصت المساعدات الخارجية في الأردن وتراجع معدل النمو للمساعدات الخارجية بمعدل (2.3%) سنويا ، مقابل معدل نمو بلغ أكثر من 36% لفترة 1970–1982.

وقد شكلت المساعدات الخارجية وحوالات العاملين ما نسبته (27.9%) من اجمالي الناتج القومي (1967–1990) . ويشير البنك الدولي الى ان نسبة المنح الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في موازنة العام 2015 ستنحسر الى 3.1 % من الناتج المحلي المقدر للعام الحالي مقارنة مع 3.4 % منه هي المساعدات التي حصل عليها الاردن لدعم الموازنة في عام 2014. (جدول رقم 1) .

جدول (1)

تطور الموازنة العامة في الاردن

خلال الفترة (2004–2014)

(مليون دينار)

السنة	الايرادات المحلية	المساعدات الخارجية	اجمالي الايرادات والمساعدات الخارج	اجمالي الانفاق	العجز / الوفر بعد المساعدا

ت		ية			
222.000-	3180.500	2958.500	811.300	2147.200	2004
477.800-	3539.900	3062.100	500.300	2561.800	2005
443.500-	3912.300	3468.800	304.300	3164.500	2006
614.500-	4586.000	3971.500	343.400	3628.100	2007
692.700-	5431.000	4738.300	718.200	4020.100	2008
1449.700-	5975.900	4526.200	333.400	4192.800	2009
1045.200-	5708.000	4662.800	401.700	4261.100	2010
1382.800-	6796.600	5415.800	1215.000	4198.800	2011
1823.600-	6878.100	5054.500	327.100	4727.200	2012
1307.200-	7065.400	5758.200	639.000	5119.100	2013

2014	6031.100	1236.500	7267.600	7851.100	583.500-

المصدر:

البنك المركزي الاردني ،بيانات احصائية سنوية ، اعداد مختلفة

يتبين لدينا ان الموازنة الاردنية تعاني بعجز هيكلي دائم، بمعنى عجز هيكلي مستدام ينجم عن الخلل في تركيبة الموازنة العامة، وتشكل النفقات الجارية ما يزيد عن 82 بالمائة في المتوسط ، والنفقات الرأسمالية 18 بالمائة، اما نسبة الإيرادات المحلية إلى النفقات العامة لم يتجاوز 70-73 بالمائة، ويعني ذلك أن جزء من النفقات الجارية وكامل النفقات الرأسمالية يجب تغطيتها سنوياً إما من المساعدات او من القروض، هذا جزء من النفقات، يصعب تغطيته اضافة ان النفقات الرأسمالية، و جميعها تغطى من المساعدات والقروض، وجزء من النفقات الجارية تغطى من المساعدات والقروض، ويسبب هذا الوضع المزمن مشكلة لدى صانع السياسة المحلية الاقتصادية، وخاصة السياسة المالية علما أن السياسة المالية في الأردن اعتمدت نهج السياسة المالية وتسير في ذات اتجاه الدورة الاقتصادية، فكلما كانت هناك فترات نمو وانتعاش، كلما زاد حجم الانفاق، وكلما كان هناك فترات ركود اقتصادي كلما حاولت الحكومة خفض الانفاق ما وسعها ذلك، وبالتالي نتيجة ذلك أنها لا تترك متسعا ماليا لدى الحكومة لمواجهة الأزمات الاقتصادية وخاصة في أوقات الركود أو الكساد الاقتصادي. مما ومما سبب المشكلة على الموازنة العامة في الاردن السير بنفس اتجاه الدورة الاقتصادية، ، لأنه لم يعد هناك متسع مالي أبداً، النفقات تتزايد وتحاول الحكومة أن تضبطها، والإيرادات لا تنمو بنفس مستوى معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية، وهذه مشكلة أخرى بطبيعة الحال، فالحل هو اللجوء للمصادر الخارجية .

عندما نتحدث في 2005 عجز الموازنة تضاعف من 230 مليون إلى 450 مليون، القفزة بدأت من عام 2005، وكانت لها أسباب شهد حينها ارتفاع أسعار المشتقات النفطية بشكل كبير جداً، ولكن أيضاً التوسع في الانفاق غير الكفوء كان سببا من أسباب الوضع تفاقم العجز .

تطور اسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها

اولا: ماهية اسعار النفط :

1 - مفهوم السعر النفطي

هو القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكي المكون من

(42) غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الامريكية على سبيل المثال 100 د/ب **(الهيتي ، 73،2000).**

ان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة ، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار ، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها اسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد سبعينيات القرن الماضي و استمرا رها حتى الان ، و بالأخص بعد الارتفاعات والتي بلغت ذروتها خلال العامين 2006-2007 اكثر من (147 د/ب.

مفهوم خطر سعر النفط-:

هو الخطر الناجم من التقلبات السريعة و الحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط ,

العالمية و تخلق عدم توازن في السياسية الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها(2001, Daniel)

وقد ادى بروزه في أوائل عقد سبعينات القرن الماضي إلى بروز أبعادا لم تكن موجودة مسبقا كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية وأصبح واحدا من ابرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي و العلاقات الدولية و السياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد الى عولمة النفط و عولمة الطاقة والى غزو و احتلال الدول المنتجة للنفط.

ويسير خط سعر النفط باتجاهين رئيسيين هما:

١- خطر سعر النفط على الدول المصدرة للنفط

وهو خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي الى

انخفاض مفاجئ في الايرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على ايرادات النفط التي تصل احيانا الى (99% من اجمالي ناتجها القومي الاجمالي، ويكمن هذا الخطر في تأثيره على اوضاع المالية العامة اذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة.(Satyanary & Somer satt, 1997).

٢- خطر سعر النفط على الدول المستوردة.

وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط

مما يؤدي الى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الانفاق العام ، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول.

نستنتج مما تقدم بأن خطر سعر النفط هو عبارة عن حاصل جميع الخطرين السابقين.

شهد العالم منذ عام 2002 تزايداً مستمراً في إنتاجه من النفط الخام، وذلك بعد التناقص الذي سجله عامي 2000 و 2001. وقد وصل إنتاج العالم من خام برنت 87.4 مليون برميل يومياً خلال عام 2007، وتراوح إنتاج العالم العربي بين 22–28 مليون برميل يومياً خلال الفترة 2002–2007، أي ما يقرب من 30 % في المتوسط من الإنتاج العالمي. أما الاحتياطي العالمي من النفط فقد تأرجح بين 1032–1300 مليار برميل، مثّل الاحتياطي العربي ما يزيد على نصفه، ووصل في بعض السنوات إلى 60 % منه.(3) ورافق تلك الزيادات في إنتاج النفط زيادة ايضاً في إنتاج العالم من الغاز الطبيعي لاسيما منذ عام 2003 حتى وصل إلى 2837 مليار متر مكعب عام 2007. ووصلت احتياطيات العالم منه في ذلك العام 185 تريليون متر مكعب. ومن الجدير ذكره أن مساهمة العالم العربي في الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي تقل عن مساهمته في إنتاج النفط، إذ تراوحت بين 10 %–17 % خلال الفترة المذكورة، ومع ذلك فإن العالم العربي يحتفظ بنسبة احتياطيات إلى الاحتياطي العالمي تكاد تقارب نسبته من النفط.

في شهر تموز 2008 ، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبانحدار حاد حيث تدحرجت الى ما دون 150 دولار/برميل في نهاية النصف الثاني من العام نفسه خاصه في (ك 1) فاقدة بذلك نحو (110 د/ب) والسبب في ذلك كانت الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي ، و التي تركت اثارا سلبية على الاقتصاد النفطي مما انعكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية ، متمثلا بتراجع مستوى اسعار النفط تراجعا دراماتيكيا. (الاوابك ،النشرات الاقتصادية الشهرية كانو2 , 2009)

2– العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام.

يؤثر في تحديد اسعار النفط الخام العديد من العوامل الامر الذي يشغل الكثير من المختصين و المهتمين الذي يعدون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق (قوى العرض و الطلب) حيث يزداد الانتاج احيانا و لكن السعر يبقى ثابتا ، او يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا ....وهكذا

ان العوامل المؤثرة في تحديد اسعار النفط هي كالاتي

(3)انظر: ST. Louis Publications Federal Reserve Bank of، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي.

أ- العوامل السياسية

ب- العوامل الاقتصادية

ج -العوامل الانتاجية

د- العوامل البيئية

هـ -العوامل المالية

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات و مسارات اسعار النفط و غالبا ما تكون اشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي و الاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات اكبر من العوامل الاخرى حتى أعتبر النفط ويسبب اهميته الدولية و الاستراتيجية (سلعة مسببه) ، وهذا من شأنه ان يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط .

من هنا ظهر ما سمي بخطر السعر النفطي وما ترتب عليه من مخاطر واشكاليات عديدة لحكومات الدول المصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها على الايرادات النفطية اعتمادا كليا.

لذا فان أسعار النفط تخضع إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة تلك العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بأخر في تغير أسعارها، وبالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط فهي قائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، نجد أن تقلبات الأسعار تنعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط لهذه الدول نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لدعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية داخل هذه الدول، حيث شهدت أسعار النفط تقلبات وعدم الاستقرار خلال الفترة(2000 -2011).

جدول رقم (2): تطور حركة الاسعار الشهرية لسلة خامات أوبك

خلال الفترة (2000-2011)

(دولار / برميل)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	011
يناير	24.60	24.10	18.30	30.30	30.30	40.20	58.50	50.80	88.40	41.50	76.00	.80
فبراير	26.80	25.40	19.00	31.50	29.60	41.70	56.60	54.60	90.60	41.40	73.00	00.3 0
مارس	26.70	23.70	22.60	29.80	32.10	49.10	57.90	58.60	99.00	45.80	77.20	09.8 0
ابريل	22.90	24.50	24.80	25.30	32.40	49.60	64.40	63.50	105.20	50.20	82.30	8.1 0
مايو	26.90	26.30	24.80	25.60	26.30	46.90	65.10	64.50	119.40	57.00	74.50	09.9 0
يونيو	29.10	26.10	23.80	26.80	34.60	52.00	64.60	66.90	128.30	68.40	73.00	09.0 0
يوليو	27.90	23.70	25.20	27.40	36.30	53.10	68.90	71.90	131.20	64.60	72.50	1.6 0
غسطس	29.10	24.50	25.90	28.60	40.30	57.80	68.80	68.70	112.40	71.40	74.20	06.3 0
سبتمبر	31.50	24.40	27.40	26.40	40.40	57.90	59.30	74.20	96.90	67.20	74.60	07.6 0
اكتوبر	30.40	19.60	27.30	28.10	45.40	54.60	55.00	79.40	69.20	72.70	79.90	06.3 0

نوفمبر	31.20	17.70	24.30	28.50	38.90	51.30	55.40	89.00	49.80	76.30	82.80	0.10
ديسمبر	24.10	17.60	28.40	29.60	35.70	52.60	57.90	87.20	38.60	74.00	88.60	7.30
ع الاول	26.00	24.40	20.00	30.50	30.70	43.70	57.70	54.70	92.70	42.90	75.40	0.97
ع الثاني	26.30	25.60	24.50	25.90	34.50	49.50	64.70	65.00	117.60	58.50	76.60	2.33
ع الثالث	29.50	24.20	26.20	27.50	39.00	56.30	65.70	71.60	113.40	67.70	73.80	8.50
ع الرابع	28.60	18.30	26.70	27.80	40.00	52.80	65.10	85.20	52.50	74.30	83.80	7.40
متوسط السنوي	27.60	23.10	24.30	28.20	36.00	50.60	61.10	69.10	94.10	61.00	77.40	7.40

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول ، التقرير الإحصائي السنوي ، اعداد 2002-2012.

رابعا: تقلبات الاسعار العالمية للنفط

الارتفاع والانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط عالمياً مؤكداً دور السياسية في التأثير على أسعار النفط في العالم.

ان استخدام النفط كسلاح سياسي بسبب أهميته الاستراتيجية عن طريق استخدام المخزونات الاستراتيجية والتحكم بسعر الدولار وإثارة القلاقل والحروب والإشاعات.

ويعود اسباب انخفاض أسعار النفط حالياً إلى وفرة الإمدادات الموجودة بالسوق بحوالي 2 مليون برميل فائض عن الحاجة نتيجة عودة النفط العراقي والليبي إلى الأسواق العالمية.

ويقدّر مستوى تراجع الطلب العالمي على النفط حالياً نحو 20 الى 30 بالمئة نتيجة ضعف الاقتصاد العالمي في الهند والصين واليابان واعتماد مصادر بديلة للطاقة مثل الرياح والشمس.

أن أكثر الدول تأثراً بانخفاض أسعار النفط هي التي تعتمد في ناتجها المحلي على النفط مما يؤدي إلى حدوث انكماش في اقتصاداتها .

انخفاض أسعار النفط:

منذ أكثر من عقد؛ اعتاد العالم على سعر لهذا النفط يتجاوز الـ100 دولار للبرميل فيما عدا العام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية وما أدت إليه من ركود في هذا العام وبعد أن جاوز سعر برميل النفط الخام 115 دولارا وبدء في الهبوط منذ حزيران(يونيو) 2014 حيث ينحدر على خلاف التوقعات التي كانت تذهب إلى ارتفاع الأسعار على خلفية الحروب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط ووباء الإيبولا المنتشر في أفريقيا ..

وفي الأسبوع الأخير من تشرين الثاني (نوفمبر)، انخفض سعر خام برنت إلى 73 دولارا للبرميل فيما تراجع أخيرا إلى 68 دولارا وهي الأسعار الأقل منذ 5 سنوات، وعزز من هذا الانخفاض قرار الأوبك (التي يشكل إنتاجها 40 % من الإنتاج العالمي) بالمحافظة على سقف الإنتاج بدون تغيير وهو 30 مليون برميل، وهو السقف المتفق عليه منذ كانون الأول (ديسمبر) 2011 رغم انخفاض سعر البرميل بنحو 30%

يعزى الانخفاض الحاصل في الآونة الأخيرة في أسعار النفط الخام إلى الأسباب الآتية :

– الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا والصين واليابان، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام، وفي هذا فإن تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع للعام 2015 تبلغ فقط 3.6 % في مقابل 3.2 % للعام 2014، ما يعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة وفي حدود 1.1 مليون برميل يوميّا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى إن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار عن كل برميل للمشترين في آسيا، و40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة

– خلافا لتوقعات تأثر الإنتاج النفطي بالحروب الدائرة في الشرق الأوسط، فقد ارتفع إنتاج النفط الليبي إلى أكثر من 800 ألف برميل يوميّا، بينما كان قد انحدر إلى 240 ألف برميل يوميّا، كما ارتفع إنتاج النفط العراقي إلى 3.5 مليون برميل يوميّا ..

– ارتفاع حجم الإنتاج العالمي خصوصا من خارج الأوبك، وعلى وجه التحديد من كندا والولايات المتحدة والبرازيل، أي من إنتاج نفط الرمال الزيتية والنفط الصخري ونفط المياه العميقة، وفي مقابل زيادة متوقعة في الطلب 1.1 مليون برميل يوميّا في 2015، تزيد الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاجها بـ1.4 مليون برميل يوميّا، ما يرفع الإنتاج العالمي إلى 92.3 مليون برميل يوميّا..

– تحقيق الإنتاج الأميركي من النفط الخام أكبر رقم قياسي له منذ 1985، فقد بلغ هذا الإنتاج بنهاية تشرين الأول (أكتوبر) الماضي 8.97 مليون برميل يوميّا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميّا من سوائل الغاز

الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل، وإلى هذا ارتفعت الصادرات الأميركية من النفط الخام إلى 400 ألف برميل يوميّا، والولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط الخام، ومنذ العام 2007 وارداتها من النفط الخام والتي تبلغ 8.7 مليون برميل يوميّا آخذة في التناقص، وفي الآونة الأخيرة زاحمت دول الخليج في أسواقها في آسيا، حتى إن شركة "كونكو فيليبس" قامت بشحنات تصديرية من نفط آلاسكا إلى كوريا الجنوبية السوق التقليدية لكل من السعودية والكويت . .

تشير معطيات العرض والطلب الحالية الى أن الأسعار؛ مع الأخذ بالاعتبار أن الدول النفطية الشرق أوسطية حبلى بالمفاجآت؛ ستشهد تذبذبات كبيرة، الا أنها لن تهبط الى نطاق سعري ما دون 70 الى 75 دولاراً للبرميل، وهو سعر التعادل لتحقيق الأرباح الاستثمارية للتنقيب عن الوقود الصخري للولايات المتحدة الأميركية كما يمثل كلفة الإنتاج في روسيا الاتحادية.

كما أن دول الخليج العربية يمكنها أن تتعامل مع أسعار تقل عن متوسط 100 دولار التي سادت في الأعوام الماضية في ظل الأرصدة المتراكمة لديها في "صناديق الثروة السيادية" والتي تربو على 2.4 تريليون دولار، في حين بلغت قيم الفوائض في ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي العام 2013 نحو 146 مليار دولار.

أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار، فهم الدول المستوردة لاسيما دولنا العربية مثل مصر والأردن ولبنان؛ حيث تستنزف فاتورة النفط فيها موازنتها العامة، ما يمكنها من المضي قدماً في سياسة رفع الدعم وترشيد الاستهلاك .

إن الراصد لنمو وتطور الاقتصاد العالمي يجد أنه من أهم العوامل التي تؤثر في استهلاك النفط ارتفاع النمو الاقتصادي، فإذا ارتفع النمو الاقتصادي العالمي ازداد الطلب على النفط ومشتقاته، وإذا انخفض النمو الاقتصادي العالمي انخفض الطلب على النفط، والملاحظ أنه مازالت هناك توقعات باحتمال التدهور الاقتصادي العالمي لفترة زمنية طويلة تهيمن على السوق، مما يفرض ضغوطًا نزوليه على أسعار النفط، ولا يقتصر الأمر على النمو الاقتصادي العالمي أو انخفاضه بل ازداد نشاط المضاربات في السنوات الماضية مما أدى إلى رفع الأسعار في أسواق النفط.

لقد مارس المضاربون بأسواق النفط وجهات خفية التلاعب بالأسعار وتحقيق مكاسب وبث فكرة ضرورة استثمار الفوائض المالية في المؤسسات الغربية خلال العام الماضي، والراصد للمضاربات التي تمت في العام الماضي وما صاحبها من اضطراب يجد أنها ارتفاعات غير مبررة لأسعار النفط.

ارتفاع أسعار النفط

يعود سبب ارتفاع أسعار النفط إلى عوامل عديدة منها عوامل اقتصادية كازدياد الطلب على النفط في الصين والهند، وانخفاض سعر صرف الدولار والمضاربات في عقود النفط الآجلة، وتصرفات أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وتصريحات مسؤولي هذه الدول .

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت عوامل سياسية في هذا الأمر كالاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا، وتوتر العلاقات بين الحكومة الفنزويلية وشركات النفط العالمية المستثمرة هناك، وتفجير المنشآت النفطية في العراق وتوتر العلاقات بين أميركا وإيران .

كما كان للعوامل الطبيعية أثر أيضا في ارتفاع السعر نتيجة للأعاصير الموسمية في خليج المكسيك، والرملية في العراق، والأعاصير الشتوية في بحر الشمال، والأعاصير الثلجية في أميركا الشمالية .

يضاف الى ما سبق وجود أسباب فنية كالأعطال الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية التي تصيب المنشآت النفطية، وخاصة المصافي، وأعمال الصيانة، وعدم توافق نوعيات النفط المنتج مع قدرة المصافي على التكرير كما هو الحال في الأردن حيث لا تعمل آليات المصفاة إلا على النفط الخفيف لكل من هذه الأسباب انعكاساته السياسية والاستراتيجية على سعر النفط لذلك يقوم ساسة الدول بخاصة في الدول النامية باختيار بعض منها لتحاشي المسؤولية وتفادي اللوم، والتركيز عليها وتجاهل العوامل الأخرى.

الأردن استفاد طبعا من الطفرة النفطية، ولكن بطريقة مختلفة عن السابق، فبينما ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية من الخليج بحثا عن فرص لتشغيل الفوائض النفطية، أصبح الاردن أيضا مشتري للنفط مثل باقي الدول غير المنتجة للنفط.

على الصعيد العالمي، بلغ معدل الإنتاج العاملي اليومي من النفط اخلال صيف عام 2013 حوالي 89 مليون برميل مشكلا ارتفاعا بنسبة3% عن عام 2012، وبلغ الاحتياطي العالمي المثبت في عام 2013 حوالي 1257(مليار برميل).

أما على الصعيد العربي، فقد بلغ معدل إنتاج الدول العربية اليومي من النفط الخام عام 2013 حوالي29 مليون برميل مشكلا نسبة 33%من الإنتاج العاملي، أما الاحتياطيات العربية المثبتة من النفط الخام فقد بلغت في عام 2013 ما مقداره 709 مليار برميل تشكل ما نسبته 56% من الاحتياطيات العالمية. أما أسعار نفط خام برنت فقد تذبذبت خلال عام 2013 حيث وصل أعلى معدل سعر إلى حوالي 116 دولار/برميل في شهر شباط، وبلغ أدنى معدل سعر حوالي 102 دولار/برميل في شهر نيسان.

وعلى المستوى المحلي ، بلغ الإنتاج المحلي من الطاقة النفط الخام والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة في عام 2013(273 حوالي ألف ط.م.ن مشكلا نسبة 3% من مجمل احتياجات الأردن من الطاقة ، وفي ضوء محدودية إنتاج مصادر الطاقة المحلية ، فإن الأردن يعتمد في تلبية احتياجاته من الطاقة على الاستيراد حيث بلغت كميات النفط الخام والمشتقات النفطية المستوردة في عام 2013 حوالي6445 ألف ط.م.ن وبلغت كميات الغاز الطبيعي التي تم استيرادها من مصر حوالي 867 مليون متر مكعب، وبلغت الكلفة الإجمالية للنفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي والفحم الحجري المستورد حوالي 4036 مليون دينار لعام 2013 وبنسبة انخفاض مقدارها 12% عن عام 2012

أما حجم الطلب الكلي على الطاقة الأولية فقد بلغ في عام 2013 حوالي 8157 ألف ط.م.ن محققا انخفاض مقدارها 1% عن عام 2012، كما بلغ مجموع الطلب على الطاقة النهائية وهي الطاقة المتاحة للمستهلك حوالي 5406 ألف ط.م.ن وبنسبة انخفاض مقدارها 5% عن عام 2012، كما بلغ حجم الطلب على المشتقات النفطية 3687 ألف ط.م.ن

استهلاك الطاقة في الاردن

جدول رقم(3)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
5980	5850	5723	5600	5473	5350	5200	5329	5182	5039	4900
17815.6	15056	11721.5	9997.4	9012	8164	7052	6653	6260	5913	5724
2979	2574	2048	1785	1647	1526	1356	1248	1208	1173	1168

0.91	0.94	0.92	0.90	0.93	0.96	0.96	0.93	0.88	0.78	0.81
970	1015	994	994	1110	1213	1284	1283	1299	1245	1294
1185	1218	1234	1295	1413	1512	1592	1713	1844	1967	1999
99.4	99.4	99.5	99.9	99.9	99.9	99.9	99.9	99.9	99.9	99.9

المصدر:

وزارة الطاقة والثروة المعدنية . أرقام مميزة للطاقة والاقتصاد(للفترة 1998-2012) .

آثار تقلبات اسعار النفط العالمية على

عجز الموازنة العامة في الاردن

ان اثر انخفاض اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة وموازنات الوحدات المستقلة والاقتصاد الوطني يعتبر محط اهتمام الاردن بسبب اثره الايجابي على ازمة الطاقة التي تعاني منها المملكة، والذي من شأنه ان يرتب انعكاسات اقتصادية ومالية ايجابية مباشرة وغير مباشرة. وان من ابرز اثار انخفاض اسعار النفط على الاقتصادي الوطني، حيث ان انخفاض اسعار النفط بنسبة (40%) سيؤدي الى انخفاض كلف الفاتورة السنوية من مستوردات النفط بحوالي (2) مليار دولار، وبالتالي تخفيض كلف الانتاج على السلع والخدمات، في كافة القطاعات الاقتصادية، مما سينعكس ايجابا على المستهلك.

كما سينعكس هذا الانخفاض ايجابا على عجز الحساب الجاري وبالتالي على احتياطيات المملكة من سلة العملات الاجنبية واستقرار سعر صرف الدينار الاردني. كما ان انخفاض اسعار المشتقات النفطية ، سيؤدي الى رفع معدلات الاستهلاك بنسب متفاوتة ، اضافة الى تأثيره الايجابي على نمو النشاط الاقتصادي الذي سيشهد تحسنا مقارنة بعام 2014 ، ويقدر ارتفاع معدلات الاستهلاك بنسب تصل (8% – 10%) من نسب الاستهلاك الاعتيادي عن مستواها في عام 2014.اما عن التوقعات لأسعار النفط فان احدث تقرير شهري لمنظمة اوبك قلص من توقعات المنظمة للطلب العالمي في عام 2015 ، وقابله بعدم تغير التوقعات تجاه انتاج النفط من الدول النفطية خارج المنظمة ليدفع ذلك سعر النفط الى مستوياته الحالية. كما ان سوق العقود الآجلة لخام برنت (والذي يمثل الى حد كبير توقعات السوق تجاه سلعة معينة) فيظهر في التعاملات الاخيرة بان السوق يتوقع بقاء سعر النفط بمعدل (50) دولار للبرميل في عام 2015.وبناء على ما سبق تم اتخاذ اجراءات باعتماد فرضية سعر برميل النفط (60) دولار للبرميل كأحد الفرضيات التي تم البناء عليها لدراسة لموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية المستقلة، وفي ضوء الدراسات التي اعدت لبيان آثار انخفاض المشتقات النفطية على هيكل الموازنة العامة وتوصلت الى ما يلي:

جانب الايرادات :

– ان انخفاض كل (دولار) على سعر برميل النفط ، يقابله انخفاضا بمبلغ (5,7) مليون دولار او (4) مليون دينار سنويا على الايرادات الضريبية.

– ان اعادة احتساب فرضية سعر برميل النفط الخام على سعر (60) دولارا لبرميل النفط الخام خلال عام 2015 (المرجحة) ، ستكون حصيلته انخفاضا في الايرادات قيمته (228) مليون دولار او (161,7) مليون دينار. وبناء عليه، وستنعكس نتائجها على اعداد الموازنة العامة في جانب الايرادات .

– تراجع الايرادات العامة بقيمة (161,7) مليون دينار، لانخفاض اسعار المشتقات النفطية ، ضمن العائدات الضريبية.(دراسة اللجنة المالية لمجلس النواب الاردني حول مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات المستقلة لسنة 2015)

إن تراجع أسعار النفط ينعكس سلباً على الإيرادات المحلية للخزينة العامة جراء تباطؤ معدل التضخم وعلى حصيلة ضريبة المبيعات على المحروقات على وجه الخصوص مشيراً إلى أن هناك أثراً إيجابياً يتمثل بتخفيض الدعم الحكومي المقدم لشركة الكهرباء الوطنية والدعم النقدي للمحروقات المقدم للمواطنين .

وانعكس العجز في الموازنة العامة على نمو الدين العام ويعود التضخم في حجم العجز في الموازنة العامة نتيجة لعدد من الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني خلال النصف الثاني من العقد السابق. وقد كان أبرز تلك الصدمات الارتفاعات المتوالية في أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، والتقلب في حجم المساعدات الخارجية من عام إلى آخر، وعدم اتخاذ الحكومات المتتالية إجراءات مناسبة للتخلص تماما من الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية، علما بأن مثل هذا الدعم عادة ما يستفيد منه الأغنياء قبل الفقراء.

فقد ارتفع سعر برميل النفط في عام 2005 ليصل إلى 53 دولارا للبرميل مقابل 38 دولارا للبرميل في العام 2004، أي بنمو نسبته حوالي 40%، كما انكمشت المساعدات الخارجية في ذلك العام بحوالي 311 مليون دينار عن مستواها في عام 2004 ولم تتجاوز نصف حجمها المقدر في قانون الموازنة لذلك العام. وفي ضوء ذلك فقد ارتفع حجم العجز المالي ليصل إلى 477.8 مليون دينار في عام 2005، مقارنة مع ما مقداره 204 مليون دينار في عام 2000. وفي ضوء استمرار ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وارتفاع حجم الدعم الذي تتحمله الموازنة العامة، وعدم اتخاذ إجراءات لمنع التوسع في الإنفاق الجاري، وخاصة في بند الدعم، فقد واصل عجز الموازنة العامة توسعه ليتجاوز مليار دينار في عام 2010 بعد أن وصل إلى قرابة 1.5 مليار دينار في عام 2009.

وعند انخفاض برميل النفط 5 دولارات فأن الخزينة تخسر دينارًا من إيرادات الضرائب المفروض على المشتقات النفطية، ومن المتوقع ان ينعكس انخفاض إيراداتها من الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية 100 مليون دينار؛ إذ انخفضت سعر برميل النفط إلى 80 دولارً.

وفي وقت ارتفعت إيرادات الخزينة من الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية لعام 2014 بنسبة 17 في المئة مقارنة مع العام 2013 . وزادت إيرادات ضرائب المشتقات النفطية من 408 ملايين دينار العام 2013 إلى 480 مليون دينار في عام (2014.

على الرغم من ذلك وطبقا لتقارير دولية يبين ان الاقتصاد الاردني يتعافى وان النمو يتوقع ان يزداد 3% هذا العام بالمقارنة مع عام 2012 وان معدل التضخم للاثني عشر شهرا الماضية يخضع للهبوط الى 3% بعد ان كان 6.5% عام 2012 وان العجز المالي في الوقت الراهن ينخفض لكن البيئة الداخلية تبقى صعبة نظرا للصراع في سوريا وانقطاع الغاز. **(تقرير عن البنك الدولي في 19/ ديسيمبر 2013).**

يتضح من هذا التحليل الرقمي و من خلال الرجوع إلى مختلف التقارير الاقتصادية، الحكومية والدولية والخاصة، أنه لم يكن هناك أي تأثير سلبي لسياسات التحرير الاقتصادي وبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، تحديدا، على العجز المالي والمديونية العامة، بل على العكس من ذلك فإن تلك البرامج والسياسات كان لها أثر إيجابي في هذا المجال.

جانب النفقات :

بملاحظة انعكاسات تقلبات الاسعار على الموازنة العامة يتبين لنا من خلال تتبع جانب النفقات العامة والايرادات العامة . يوفر انخفاض أسعار النفط على الخزينة ما يقرب من 193 مليون دينار في بندي دعم المشتقات النفطية واستهلاك الوزارات والدوائر الحكومية .

ويتضح أنه مع بقاء اسعار النفط دون 100 دولار للبرميل، فإن الحكومة ستقلص نفقاتها بما قيمته مبلغ 185 مليون دينار خصصته في بند دعم المحروقات الذي ينعكس على المستفيدين من المواطنين من هذا الدعم .

بينما يتوقع أن تنخفض تكلفة استهلاك الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات المستقلة للمحروقات من 40 مليون دينار إلى 32 مليون دينار، في حال كان سعر برميل النفط 80 دولارًا.

ويؤدي استمرار انخفاض أسعار النفط كذلك إلى تخفيض كلف التوليد على شركة الكهرباء الوطنية، لاعتمادها على زيت الوقود؛ نتيجة استمرار انقطاع الغاز المصري.

جدول رقم (4)

السنوات	سعر النفط / دولار للبرميل	عجز الموازنة العامة (مليون دينار	عجز الموازنة العامة (مليون دينار)	النفقات العامة	المساعدات والمنح الخارجية

		% الناتج			
391.2	2004.7	-3.4	-199.900	27.6	2000
433.4	2111.7	-3.5	-190.400	23.1	2001
491.9	2396.2	-4.1	-276.300	24.3	2002
937.4	2809.8	-2.5	-161.400	28.2	2003
811.3	3180.5	-1.6	-222.000	36.0	2004
500.3	3538.9	5.3-	-477.800	50.6	2005
304.6	3912.2	4.0-	-443.500	61.0	2006
343.4	4586.5	4.9-	-614.500	69.1	2007
718.3	5431.9	2.1-	-692.700	94.1	2008
333.4	6030.5	%8.5-	-1449.700	61.0	2009
401.7	5708.0	-5.6	-1045.200	77.4	2010

2011	107.46	1382.800-	-6.8	6796.6	1215.0
2012	109.07	1823.600-	-8.3	878.2	327.3
2013	105.45	1307.200-	-5.5	7077.1	639.1
2014	96.29	583.500-	-2.3	8096.4	1151.0
2015	51.45	468,386	-	-	268.5

المصدر :

-نشرات مالية حكومية لوزارة المالية الاردنية / اعداد مختلفة للأعوام (2000- 2015)

انخفضت اسعار النفط العالمية ابتداء من شهر حزيران من عام 2014 بشكل متواصل لمدة 7 أشهر لتصل الاسعار الى نحو 53 دولارا لبرميل نفط برنت .

واتجهت الحكومة في تشرين الثاني عام 2012 الى صرف دعم بدل المحروقات للمواطنين المستحقين عوضا عن دعم المشتقات النفطية والارتكاز على آلية حسابية يتم فيها احتساب التغيير السعري العالمي في اسعار المحروقات بأنواعها، ليتم تحديد اسعار المشتقات النفطية محليا .

واتبعت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات سياسة التوقف عن تقديم الدعم النقدي بدل المحروقات وذلك لاستمرار الانخفاض السعري لنفط برنت عالميا، دون مستوى 100 دولار للبرميل وذلك كون الاسعار العالمية تنعكس مباشرة على الاسعار المحلية.

ومن الجدير ذكره ان الحكومة افترضت ان سعر برميل النفط 100 دولار في الموازنة العامة للسنة المالية 2015 وعلى هذا الاساس احتسبت الايرادات الضريبية المتوقعة للعام 2014 وبالتالي فان كل 5 دولارات ينخفض فيها النفط عن مستوى 100 دولار تتكبد الخزينة خسارة مقدارها 20 مليون دولار سنويا .

وبالمجمل فان خسارة الخزينة اذا ما استمرت اسعار النفط عند مستوى 50 دولارا ستبلغ نحو 200 مليون دولار.

ويشار الى ان الحكومة تفرض ضريبة على المشتقات النفطية تتراوح بين 6.6 % و 40.6 % اذ يبلغ اجمالي الضرائب على البنزين اوكتان 90 ما نسبته 22.6 % ، منها 4 % ضريبة مبيعات و18 % منها ضريبة خاصة و 0.6 % رسوم طوابع .

اما البنزين اوكتان 95، فسجلت اجمالي الضرائب المفروضة ما نسبته 40.6 %، منها 16 % ضريبة مبيعات، و

.24 % ضريبة خاصة و0.6 رسوم طوابع .

في حين سجلت اجمالي الضرائب المفروضة على السولار والكاز 6.6 % منها 6 % على الضريبة الخاصة و 0.6 % رسوم طوابع .

من خلال الجدول رقم(4) يتبين لنا من خلال تحليلي واقع البيانات ، ان هناك تقلبات في اسعار النفط العالمية ، حيث بلغت في عام 2000(27.6) دولار/برميل لترتفع في عام 2004 الى (36.0) دولار/ برميل , وتستمر بالتزايد لتصل الى (61.0), (69.1)دولار/برميل للأعوام 2006 و2007 على التوالي . واستمرت الاسعار في التزايد على الربع الثالث من العام 2008 لتصل ذروتها لتصل الى(113.4) دولار / برميل .

وكان لتداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بدأت اسعار النفط في الانخفاض لتصل في الربع الرابع الى (52.5) دولار/برميل .حيث واصلت تداعياته مع بداية عام 2009 حيث وصلت في المتوسط الى (61.0) دولار / لكل برميل بينما كانت في عام 2008 (94.9) دولار/برميل في المتوسط .وما زالت تداعيات الازمة متواصلة ومستمرة حتى عام 2015 لتبلغ (51.45) دولار/برميل للخمسة شهور الاولى من العام .

والملاحظ أنه مازالت هناك توقعات باحتمال التدهور الاقتصادي العالمي لفترة زمنية طويلة تهيمن على السوق، مما يفرض ضغوطًا نزوليه على أسعار النفط، ولا يقتصر الأمر على النمو الاقتصادي العالمي أو انخفاضه بل ازداد نشاط المضاربات في السنوات الماضية مما أدى إلى رفع الأسعار في أسواق النفط.

<u>اما فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة .</u>

مشكلة عجز الموازنة في الأردن مشكلة تاريخية مرتبطة بنشأة الدولة الأردنية، الأردن نشأ على قاعدة المعونات، وهذه انتقلت مع الموازنة إلى عجز مستمر ويبدو أن ذلك صار شكلاً من أشكال الإدمان على وجود عجز، ترافق مع مراحل متقدمة وخاصة في عام 1989 عندما ظهرت فقاعة المديونية الأردنية على حقيقتها ومن هناك بدأ اهتمامنا بقضية المديونية وسعر الصرف وتعويم العملة والدينار ..الخ

ان عجز الموازنة، والمديونية، والعجز في الحساب الجاري وانخفاض احتياطيات العملات الاجنبية، من أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الاردني في هذا الوقت . بالنظر الى الجدول السابق يتضح لنا ان هناك عجز دائم ومستمر وتزايد معدلات النمو خلال السنوات المختلفة وارتفعت بشكل كبير بعد عام 2008 لتصل الى معدل نمو 8.5% وهذا يترافق مع انخفاض اسعار النفط .

وطبقا لتقرير البنك الدولي ، الذي توصل من خلاله الى انه "من المُتوقَّع أن يكون لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني في الأمد القصير، بتقليل تكاليف الإنتاج، وتخفيف الضغوط السع على المواطنين واللاجئين، وتخفيض ضغوط المالية العامة المرتبطة بواردات النفط، وانتفاء الحاجة إلى مدفوعات دعم النفط من الحكومة للمواطنين.

في نهاية المطاف تخفيض عجز الميزانية الذي يزيد على عشرة في المائة. وفي الأمد المتوسط، وتبعاً لطول مدة انخفاض أسعار النفط، قد يصبح الأثر النهائي سلبيا فيما يرجع أساساً إلى انخفاض المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي والتي يعتمد عليها الأردن لتمويل عجز ميزانيته، والى انخفاض تحويلات المغتربين من مواطنيه في البلدان المنتجة للنفط .

فيما يتعلق بميزان المالية العامة: من الممكن احتواء العجز الكلي والأولي للمالية العامة ماعدا المنح والذي كان متوقعا أن يزداد بنهاية عام 2014إلى 14.7 في المائة و 11.11 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب، نظرا لأن انخفاض أسعار النفط سيقلص خسائر شركة الكهرباء الوطنية. وكان إيقاف واردات الغاز من مصر في عام 2014 قد جعل الشركة تزيد وارداتها من زيت الوقود الأعلى تكلفة، الأمر الذي يضع مزيدا من العوائق في طريق استرداد التكاليف، ويضر بموازين المعاملات الجارية والمالية العامة. ومع أن انخفاض أسعار النفط قد يساعد على تحسين مي ا زن المالية العامة، فإن هذا الأثر قد يبطله تراجع المنح المُقدَّمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي للأردن في الأمد المتوسط. واذا استمر انخفاض سعر النفط، فإن هذا قد يؤثِّر على العائدات الحكومية لبلدان مجلس التعاون وربما أيضا على استعدادها لتقديم منح خارجية، والتي كان متوقعا بادئ الأمر أن تبلغ 2.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الأردني في عام 2015 .

ويتصل أثر إيجابي آخر على المالية العامة بالتحويلات النقدية التي تهدف إلى تعويض الأسر عن رفع دعم تخصيص نحو 300 مليون دولار لتغطيته في عامي 2014 و 2015 في ميزانية .الوقود الذي كان قد تم 2014 وكما هو مقرر في بادئ الأمر، حينما تهبط أسعار النفط عن 100 دولار، تتوقف التحويلات النقدية بشكل تلقائي. ونتيجة لذلك، فإن صرف التحويلات النقدية في ديسمبر/كانون الاول 2014 لن يحدث . **(تقرير البنك الدولي ، العدد 4، يناير/كانون الثاني 2015).**

نستخلص من ذلك ان انخفاض اسعار النفط يترك اثرا واضحا على تخفيض عجز الموازنة العامة بمقدار 112 مليون دينار. حيث ان انخفاض أسعار النفط المتحقق منذ بداية العام الحالي بواقع 40 بالمئة عن

تقديرات الموازنة إلى 60 دولار مقابل 100 دولار يؤدي إلى تخفيض مستوى العجز المستهدف سواء قبل أو بعد المنح . وتوصلت الدراسة إن صافي الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة سينعكس على تخفيض العجز في الموازنة بمقدار 4ر112 مليون دينار بنسبة 2ر16 بالمئة من مقدار العجز بعد المنح و2ر6 بالمئة بعد المنح.

وبينت الدراسة أن المصروفات بعد إعادة تقدير أسعار النفط ستنخفض بمقدار 4ر256 مليون دينار فيما ستنخفض الإيرادات بمقدار 144 مليون دينار.

وأشارت إلى أن ابرز بنود تراجع النفقات هي المصروفات المتعلقة ببدل المحروقات والنقل والمواصلات بمقدار حوالي 37 مليون دينار وإلغاء بدل دعم المحرقات المقدر بنحو 180 مليون دينار وبدل دعم الطحين المقدر بنحو 15 مليون دينار، فيما تقدر اثر انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة انخفاض أسعار النفط بنحو 144 مليون دينار **(المرصد الاقتصادي الأردني المستقل ،شباط 2015)** .

النتائج والتوصيات .

اولا : النتائج

– يتبين لدينا ان الموازنة الاردنية تعاني بعجز هيكلي دائم، بمعنى عجز هيكلي مستدام ينجم عن الخلل في تركيبة الموازنة العامة،

– الارتفاع والانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط عالمياً مؤكداً دور السياسية في التأثير على أسعار النفط في العالم بالإضافة الى العوامل الاقتصادية كازدياد الطلب على النفط في الصين والهند، وانخفاض سعر صرف الدولار والمضاربات في عقود النفط الآجلة، وتصرفات أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وتصريحات مسؤولي هذه الدول .

– ان اثر انخفاض اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة وموازنات الوحدات المستقلة والاقتصاد الوطني يعتبر محط اهتمام الاردن بسبب اثره الايجابي على ازمة الطاقة التي تعاني منها المملكة ، والذي من شأنه ان يرتب انعكاسات اقتصادية ومالية ايجابية مباشرة وغير مباشرة.

– ان من ابرز اثار انخفاض اسعار النفط على الاقتصادي الوطني انخفاض كلف الفاتورة السنوية من مستوردات النفط بحوالي (2) مليار دولار ، وبالتالي تخفيض كلف الانتاج على السلع والخدمات مما سينعكس ايجابا على المستهلك على عجز الحساب الجاري وبالتالي على احتياطيات المملكة من سلة العملات الاجنبية واستقرار سعر صرف الدينار الاردني .

– المُتوقَّع أن يكون لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني في الأمد القصير، وفي الأمد المتوسط، يعتمد على طول مدة انخفاض أسعار النفط، قد يصبح الأثر النهائي سلبيا فيما يرجع أساساً إلى انخفاض المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي والتي يعتمد عليها الأردن لتمويل عجز ميزانيته.

ثانيا : التوصيات.

– مواجهة منظومة الفساد وهو أحد أهم الأسباب التي أدت إلى العجز اضافة الى الاسباب الاخرى التي ادت الى استمرار وتفاقم العجز المستمر في الموازنة ، من خلال مكافحة ذلك بالوسائل القانونية المختلفة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك .

– أن يكون هناك إجراءات حقيقية فيما يتعلق بهيكلة الموازنة العامة، من خلال اختصار على الأقل من 20–25 بالمائة من النفقات غير الضرورية وهي النفقات الغير ضرورية، وهذا باستطاعة كل وزارة وحكومة قادرة على ذلك وترشيد انفاقها مثل أسطول السيارات التي بما تتضمنه من نفقات الوقود ايضا، وتشكل تقريبا بين 70–80 مليون دينار من الكلفة السنوية في أسطول سيارات الدولة، اضافة الى المبالغ العالية من المياومات للمسؤولين المختلفين في السنة.

– ضرورة قيام الحكومة في اتخاذ اجراءات عملية في معالجة الارتفاع العالي في فاتورة النفط وانقطاع الغاز المصري ففاتورتنا النفطية نحو 4.4 مليار دولار، وهي فاتورة عالية جداً، وإذا بقي الغاز المصري ينقطع فهذا يعني أن الكلفة ستزيد، مما ينعكس على الضغط على احتياطاتنا من العملة الأجنبية.

– ترشيد الدعم وليس رفع الدعم، من خلال خطة تعمل الى ايصال الدعم الى مستحقيه وهو المواطن الأردني ، لان هناك اعداد كبيرة من المواطنين غير الاردنيين على الأرض الأردنية، بحيث يتم تعويض المواطن الأردني فقط .

– ضرورة مراجعة وضع المؤسسات المستقلة التي تتلقى دعم مالي من الحكومة، فهناك ما استهلك واستنفد أغراضه فلماذا لا يتم دمجه أو هيكلته أو إغلاقه. من الضروري تخفيض الحكومة الانفاق على هذه المؤسسات مقدار الدعم. واستخدام المبلغ للدعم ، وإذا لم ترد توفيره للدعم وتريد عمل إصلاح مالي أولاً هذا سيخفض العجز والمديونية . حيث يكلف أسطول السيارات الحكومية الخزينة العامة نحو 160 ألف دينار كل يوم دوام رسمي، حسب أرقام الموازنة العامة دينار لصيانة السيارات وتزويدها بالمحروقات حسب أرقام عام 2013.

– استمرار الحكومة في سياسة ترشيد الإنفاق العام، وتوجيه المساعدات الخارجية نحو تمويل المشاريع الإنتاجية والإنفاق الاستثماري الحكومي .

المراجع العربية.

1– داود سعد الله(2011)،أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000–2010) ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر.

2– حسام الدين داود (1998)، تحليل اتجاهات الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها ، رسالة دبلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية، .

3– مني عبد الكريم أبو رمان(آيار 1996) ، الدور التمويلي للضريبة في الأردن ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية.

4–أحمد زكريا صيام(1996)، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث (دراسة حالة الأردن) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر.

5–محمد ناصر أبو حمور(1989) ، تحليل الإيرادات الضريبية وقياس آثارها علي المتغيرات الاقتصادية في الأردن ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية .

6- طه منصور(1994) ، السياسة النقدية وتمويل البنك المركزي لعجز الميزانية في الأردن ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد العاشر ، العدد 2 ، إربد.
7- محمد أبو حمود(2000) ، السياسات المالية والتصحيح الاقتصادي في الأردن ، تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، عمان .
8-صبري عمارة(2005) ، تقلبات اسعار النفط ، مجلة شئون خليجية ، العدد 40
9- لهب عطا عبد الوهاب(2012) ، دراسات في الطاقة ، امن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية .
9- تيسير رضوان الصمادي وآخرون(2011) ، ندوة حول عجز الموازنة والمديونية وانخفاض احتياطيات العملات الاجنبية أبرز تحديات الاقتصاد الاردني .
10-نبيل حمران (2014) ،مقال بعنوان الحكومة تتلاعب بنسب تخفيض أسعار المحروقات ، تحليل اقتصادي ، صحيفة السبيل .
12-علي المر(2015) ، تداعيات تغير أسعار النفط دولياً وإقليمياً ومحليا ،ندوة في مركز الشرق الاوسط .

13.- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (2015)انخفاض أسعار النفط: أسبابه وتداعياته .
14-ابراهيم عبد العزيز المهنا(2009)، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، ورقة عمل مقدمة للملتقى العشرين لأساسيات النفط والغاز ، (اوبك) ، الكويت .
15- عماد الدين محمد المزيني(2013) ،العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد1
15- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (2012)التقرير الاحصائي السنوي ، ، الكويت .
16- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)(2008)، تقرير الآمين العام السنوي الخامس
والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت، .
17-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(2008)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت.
18- ، البنك المركزي الاردني (2015)، الاقتصاد الاردني في ارقام (2009-2013) ، عدد خاص ، دائرة الابحاث .
19-وزارة المالية(2014) ، نشرة مالية الحكومة ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني عشر .

20- دائرة الاحصاءات العامة (2014) الكتاب الاحصائي السنوي ، العدد 64 .
21-دائرة الإحصاءات العامة والحسابات القومية(2001) ، نشرة الحسابات القومية (1952-1992) ، عمان ، الأردن .
22- وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2014) ،ابرز التطورات الاقتصادية خلال عام .
23- البنك الدولي (2015)،**الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العدد 4.**
24- المرصد الاقتصادي الاردني المستقل(2015) ، الموازنة العامة الاردنية ، اثر انخفاض اسعار النفط .

المراجع الاجنبية .

1- UK Cabinet Office (2008), "The rise and fall in oil prices: analysis of fundamental and financial drivers".
2- Joseph A. Stanislaw (2008), 'Power Play: Resource Nationalism, the Global Scramble for Energy, and the Need for Mutual Interdependence', Deloitte & Touche.
3- Michael W. Masters (2008), "Testimony before the Committee onHomeland Security and Governmental Affairs".
4-Aronson J.Richard(1985),public finance,Mc Grow Hill Lehigh university.

5-Daniel,James A,(2001), Hedging government oil price risk, international monetary fund.

6-Howell,L.D,(2004),A business guide to political riskfor international decision ,

ICRG.

7-Marbo,(2005),The exposure of African government the volatility of international oil price risk and what to do about it? UNCTAD.

8-Satyanary ,suthakan and somer satt ,Eduardo,(1997), Trade-off from hedging oil

price risk in Ecuador world bank.

تقييم الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف

د. برهان نمر بابيه

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف حيث يمثل قطاع الخدمات غير الهادفة للربح أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأي دولة قياسا بحجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع وحجم الخدمات التي يؤديها ومن أهم هذه القطاعات قطاع التعليم.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة حاولت الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما هي أهم المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية في جامعة الطائف؟

2- ما مدى كفاءة العملية التعليمية(بجميع عناصرها). ؟

ولإجابة هذه الأسئلة قام الباحثان بإعداد أداتين هما : دالة الإنتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات (دالة كوب دوجلاس) لتوضيح المرونات الإنتاجية ، وأسلوب الأفواج الظاهرية لقياس معدل الكفاية الداخلية الذي من خلاله معرفة كفاءة العملية التعليمية ، ولك من خلال المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات اللازمة ومن ثم تحليلها والقيام بالمعالجات الإحصائية المناسبة ، ومن ثم تم التوصل إلى عدة نتائج من أهمها :

- من خلال تحديد دالة الإنتاج اتضح أن إنتاجية الجامعة والمتمثلة في تخريج الطلاب في المجالات العلمية المختلفة في مرحلة تناقص الغلة . أي أن زيادة أعداد الخريجين يكون بنسبة أقل من معدل زيادة عناصر الإنتاج المختلفة.

- يشير معدل الكفاية الداخلية إلى الانخفاض وهذا يمثل ضياع جزء كبير من التكاليف التي تتحملها الجامعة لإعداد طلابها وبالتالي يشكل هدرا اقتصاديا مما يستدعي ضرورة اتخاذ سياسات مستقبلية من شأنها ضبط عملية تحويل الطلاب من الدراسة وانسحابهم وتسربهم.

Abstract:

The aim of this study is to asses the economic performance in the educational services at Taif University, The non-profit sector is of great significance in the economic activity for every country, as it is related to the size of investments assigned to this sector, in addition to the bulk of services it provides . The most important of these sectors is the educational one.

To achieve the goal of this study tried to answer the following questions::

1- What are the most important inputs that contribute to the educational process at Taif University ?

2- How does the educational process with its two elements be effective ?

To answer these questions the researchers set up two tools: the production function linking inputs and outputs (Cobb Douglas) to clarify the flexibilities productivity, and method cohort virtual measuring the rate of internal efficiency by which knowledge of the efficiency of the educational process, and you through descriptive analytical method, were collected the necessary data and then analyze them and appropriate statistical treatments, then been reached several conclusions, including:

- Through the identification of production function turns out that the productivity of the university and graduate students in various scientific fields at the stage of diminishing returns. This means that the number of graduates is less than the rate of increase in various production elements.

- Indicates the rate of internal efficiency to decline and this represents a loss of a large part of the costs incurred by the university to prepare students and thus constitutes an economic waste, which calls for the need to make future policies to control the process of transforming students study and withdrawal and dropping out.

مقدمة.

يعتبر قطاع الخدمات التعليمية من القطاعات الاقتصادية الهامة في أي دولة ومساهمتها الكبيرة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وعليه اصبح مفهوم علم اقتصاديات التعليم علما هاما يرتكز على تحسين الاداء الاقتصادي من خلال كيفية اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الاهداف التعليمية بأعلى منفعة ، مع مراعاة انسجامها مع البيئة ، والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود ممكن بأقل تكلفة ممكنة ، أي احسن مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة ، ويقوم علم اقتصاديات التعليم بتطبيق المفاهيم الاقتصادية على العمليات التربوية بالبحث الاقتصادي ليم تقويم التربية اقتصادية.

ليتيح للمخطط الاقتصادي بوضع المعايير السليمة للمخططين في مجال الخدمة التعليمية للاهتمام لتفادي الهدر في ما ينفق على التعليم، مع التأكد من كفاءة النظام التعليمي وجودة مدخلاته المختلفة ،والاهتمام بتنويع مصادر تمويل الخدمة التعليمية .

وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين والتربويين على أهمية التعليم بالنسبة للاقتصاد الوطني لما للتعليم من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية ،كذلك لما يشكله الإنفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول ، وقد قامت أبحاث في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بإبراز دور إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي وحساب العائد الاقتصادي منه سواء على مستوى الفرد او على مستوى المجتمع كذلك توضيح المبررات الاقتصادية التي تبرر حجم الإنفاق الكبير الذي تتحمله الدول الغربية في سبيل إيصال التعليم الى كل فرد في تلك الدول مع تحديد أفضل طرق الاستثمار في هذا المجال لرفع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول .

يعاني التعليم في كثير من الدول العربية كما في كثير من الدول النامية صعوبات عديدة منها التسيب وضعف التنظيم وقلة الموارد وسوء التخطيط وأحيانا الفساد ، كما تواجهه تحديات عديدة منها ارتفاع كلفة الخدمة التعليمية وازدياد حجم الإنفاق على التعليم بجميع مرحله المختلفة بسبب النمو السكاني وبالتالي النمو الكمي وأيضا التطور النوعي لهذه الخدمة ، ولهذا تتبنى هذه الدول السياسات التي تهدف الى ترشيد الإنفاق والحد من الهدر ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية لنظم التعليم والى تأمين التعليم لاكبر عدد من المواطنين ونوعية متميزة ، وأمين تمويل دائم مع الحرص على المواءمة بين ناتج النظام التعليمي وبين سوق العمل ومتطلبات التنمية .

وتعتني المملكة العربية السعودية بشكل كبير في التعليم ، حيث تعتبر من أعلى الدول في الإنفاق على التعليم حيث بلغ الإنفاق على التعليم كما جاء في تقرير التنمية البشرية والصادر عن الأمم المتحدة 5ر9% من الناتج المحلي ومع هذا الإنفاق الضخم الا ان دليل التعليم يعتبر منخفضا مع العلم ان هناك دول ذكرها التقرير وتنفق اقل من انفاق المملكة على التعليم ومع ذلك نجد دليل التعليم فيها مرتفعا ، مثلا دولة مثل بولندا كما تقرير التنمية البشرية (2005م) كان دليلها في التعليم 96% ويعتبر هذا الرقم مرتفعا جدا مع العلم ان انفاقها

على التعليم اقل من المملكة العربية السعودية حيث بلغ 5ر6% من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة(2000-2002) . وهذا يدل على انه قد يكون هناك خلل في توجيه المبالغ التي تنفق على التعليم في المملكة العربية السعودية لتحقيق التنمية بجميع ابعادها ومنها التنمية الاقتصادية .

وعكس اهتمام المملكة في التعليم العالي من خلال تخصيص اكثر من ربع اعتمادات الميزانية العامة للدولة للأنفاق على على التعليم العام والتعليم العالي والتدريب التقني والفني والمهني ، اذ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام وتدريب القوى العاملة نحو 122ر100مليار ريال في موازنة 2009.

وتعتبر جامعة الطائف من الجامعات الناشئة والتي تحظى برعاية خادم الحرمين الشريفين أسوة بالجامعات الأخرى من حيث الاهتمام في تطوير وتوسعة الجامعة بكافة مناحيها.
وأن مخصص جامعة الطائف من ميزانية عام2005 جاء بزيادة عن ميزانية العام الماضي بما يقارب 40%، وهذا لا شك ساعد الجامعة على استكمال بعض المشاريع المدرجة، حيث كان من أبرز المشاريع المعتمدة في ميزانية العام 2006التي تجاوزت 303 ملايين ريال تحسين مقر الجامعة الحالي بمنطقة الحوية واستكمال المباني الإنشائية والبنية التحتية للجامعة والبدء في مشروع مقر الطالبات في منطقة الحوية حيث تسلمت الجامعة الأرض التي سيقام عليها، مشيرا إلى أن المشروع ضخم جدا، وسوف يتم إنشاؤه على عدة مراحل في ميزانيات مقبلة، أيضا إلى أن من ضمن المشاريع الجديدة زيادة أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعة، وفتح كليات أخرى وزيادة الطلاب المقبولين في الدراسات العليا في بعض التخصصات.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة هذه الدراسة بالتعرف إلى حقيقة واقع تقييم الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف، وذلك من خلال تقديم وصف حقيقي لهذه الخدمة من الداخل وموازنتها بالأداء الاقتصادي.

أهمية الدراسة :-

من المؤمل أن تفيد هذه الدراسة في عدة جوانب، وذلك من خلال الوقوف على الآتي:

– من المؤمل ان تفيد هذه الدراسة في تقديم تصورا حقيقيا للأداء الاقتصادي في ضوء الخدمة التعليمية في جامعة الطائف ، من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في هذه الخدمة .

– تحقيق إضافة علمية للإطار النظري المتصل بالمشكلة .

– ومن المؤمل ان تفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على التخطيط التربوي في جامعة الطائف

من خلال تقييم وقياس اداء اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وكفاءتهم قياسا احصائيا ليس فقط لأعضاء هيئة التدريس بل لأهم العناصر التي تؤثر بدرجة كبيرة على الاداء التعليمي .

– مساعدة المخطط الاقتصادي بوضع المعايير السليمة للمخططين في مجال الخدمة التعليمية للاهتمام لتفادي الهدر في ما ينفق على التعليم، مع التأكد من كفاءة النظام التعليمي وجودة مدخلاته المختلفة .

أهداف الدراسة :

هدف البحث الحالي إلى تقييم الاداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف، من خلال الاتي:–

–التعرف الى المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية في جامعة الطائف

–التعرف الى درجة كفاءة العملية التعليمية(بجميع عناصرها) .

أسئلة الدراسة :–

هدفت هذه الدراسة الى الإجابة عن الأسئلة الآتية:–

– ما المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية في جامعة الطائف؟

– ما درجة كفاءة العملية التعليمية(بجميع عناصرها) ؟

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي.:

حيث يعد المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم.

أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استخدام أدوات التحليل التالية:

بعد جمع وتحليل البيانات والمعلومات المختلفة عن أهم المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية واستنباط النسب .

- ومن ثم تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تكوين دالة الانتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات ، حيث تم اختيار دالة (كوب دوجلاس)– والتي تعد اهم الدوال المناسبة والملائمة لهذا التحليل– وذلك لتوضيح المرونات الإنتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الانتاج.
- كما تم استخدام معدل الكفاية الداخلية بجامعة الطائف، لمعرفة مدى كفاءة العملية التعليمية .

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة منتسبي جامعة الطائف، حيث امكن إجمالهم بالاتي:–

–الطلاب المستجدون في الجامعة.

– أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

– الإداريون والفنيون .

– الخريجون .

المعالجة الإحصائية:

بغرض معالجة البيانات التي تم جمعها تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تكوين دالة الانتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات، وهي دالة (كوب دوجلاس) لتوضيح المرونات الانتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الانتاج. وكذلك تم استخدام معدل الكفاية الداخلية بجامعة الطائف، لمعرفة مدى كفاءة العملية التعليمية.

التعريفات الإجرائية:–

معدل الكفاية الداخلية في جامعة الطائف

– مؤشر معدل الكفاية الداخلية .ويقصد بمبدأ الكفاية) الكفاءة (بصفة عامة زيادة الإنتاجية بأقل التكاليف أو بمعنى آخر زيادة الإنتاجية) بنفس الإمكانيات من الموارد البشرية والمالية.

وثمة تعريف آخر لمعنى الكفاية وهو اختبار يمكن به معرفة فعالية عامل من العوامل في حالة استخدامه مع عناصر أخرى كما في هذه الدراسة وهي العلاقة بين المخرجات الخريجون والمدخلات في العملية الإنتاجية لتحقيق أعلى درجة من التوافق بين أهداف التعليم وتطور المجتمع وبين المطالب الملقاة عليه من جانب المجتمع.

ويميز رجال التعليم أمثال (كويتر) بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية.

ويقصد بالكفاية الداخلية ، مدى قابلية النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية بمدخلاتها من

الطلبة والانتقال بهم من مرحلة لأخرى على الوجه الأكمل . فتتميز المؤسسة التعليمية بأنها ذات كفاءة داخلية إذا انخفض عدد الراسبين وتاركي الدراسة .

أما الكفاية الخارجية ، فهي تعبر عن مدى مساهمة مخرجات النظام التعليمي في الحياة العامة وتنمية المجتمع، أو مدى انطباق مواصفات الخريجين لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

- تقييم الأداء الاقتصادي

يقصد بتقييم المشروعات عمومًا، قياس مدى فعاليتها وكفاءتها في استخدام الموارد المستغلة فيها إذا كانت قائمة فعلا وتقدير احتمالات مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها مع كفاءتها في استخدام الموارد التي يتطلبها إنشاؤها أو توسعتها إذا كانت جديدة، وذلك من خلال تحليل اقتصادياتها ودراسة مختلف آثارها وهناك نوعان من التقييم أحدهما لاحق والآخر سابق لإقامة المشروع .(الخطراوي :١٩٨٢، 16)

ويعنى النوع الأول بقياس مستوى الأداء في المشروعات القائمة فع ً لا بقصد الكشف عن الانحرافات وتحليل أسبابها واقتراح الوسائل الملائمة لمعالجتها .أما النوع الثاني، فيهدف إلى تلمس المشروعات المناسبة من خلال دراسة جدواها الاقتصادية.

ويعد التقييم اللاحق للمشروعات عنصرًا من عناصر اقتصاديات المشروعات التي تهدف إلى الكشف عن المشروعات الملائمة ودراستها، وفحص الدراسات وتدقيقها، وقياس فعاليتها وكفاءتها، وتنفيذ المشروعات المختارة .ويهتم هذا التقييم بتقدير أو قياس مستوى الأداء في المشروعات القائمة للتأكد من سلامة عمليات التنفيذ بفعالية وكفاية عالية .وينفذ التقييم اللاحق بإتباع مجموعة من الخطوات أهمها :قياس مستويات الأداء والإنجاز، ومقارنة مستويات الأداء الفعلي بمستويات مستهدفة أو قياسية أو معيارية، وتحديد وتحليل طبيعة وحجم الانحرافات والاختلالات ، واقتراح الوسائل العلاجية المؤدية إلى رفع مستويات الأداء.

ويختلف تقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الخاص عن تقييمه من وجهة نظر الاقتصاد القومي، حيث يسعى تقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الخاص إلى البحث عن تقدير الربحية التجارية للمشروع، بينما يهدف تقييم المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي لاحتساب ربحية المشروع .(إسماعيل :١٩٨١: 209) ويكمن الفرق الأساسي بين هذين التقيمين باحتساب عوائد وتكاليف المشروع محل الدراسة، حيث ينحصر اهتمام المستثمر الخاص في تقدير عوائد وتكاليف مشروعه المتولدة عن نشاطه المباشر والمعبر عنها بصورة نقدية .أما تقييم المشروع على المستوى الاجتماعي فيستند إلى نظرة أعمق وأشمل، فيأخذ باعتباره عند تقدير عوائد المشروع وتكاليفه الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع، من خلال تقدير سلبياته وإيجابياته على المجتمع ورفاهه.

- الإطار النظري:

قال الله تعالى في كتابه العزيز في أول آية نزلت على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم:" أقرأ باسم ربك الذي خلق" فكانت بذلك الرسالة الأولى للمسلمين هي البحث عن المعرفة وتدبر أمورها منذ اليوم الأول لظهور الإسلام. وقد اشتملت كثير من آيات القرآن الكريم على الدعوة إلى التدبر والتفكر في أمر الكون والإنسان والخلق والحياة والموت وغيرها من مظاهر المعيشة في الأرض، مما يظهر بجلاء أهمية العلم والمعرفة في الدين الإسلامي. وعلى الرغم من كون البحث عن المعرفة غريزة لدى الإنسان فأن الإسلام أثار هذه الغريزة ووجهها من اجل تنمية هذا الإنسان وتطويره وتمكينه من الاستفادة القصوى من المصادر الطبيعية في الأرض وخيراتها بل وجعل طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة. لقد ارتبط الإسلام بالتربية تعليماً وتهذيباً وتوجيهاً، حتى صارت التربية خاصيةً مميزة لقيم الإسلام الخالدة. والتربية بالمفهوم الإسلامي، هي تربية ذات أفق واسع وأساس عميق، فهي تفتح العقل على حقائق الوجود، وتحثّه على التأمل. وهي تربية هادفة إلى بناء الفكر، لإعداد الإنسان المسلم المتوازن والمتكامل، كما أنها تستجيب للمتطلبات الأخلاقية للتنمية، بقدر ما تلبّي

الاحتياجات العلمية والتطبيقية لهذه التنمية، مما يحقق الترابط الوثيق والمتزامن بين التنمية البشرية، وبين تنمية مختلف الموارد الأخرى. وعبر العصور التاريخية المختلفة قامت الدول بتوجيه هذه الغريزة المتأصلة لدى الناس لتحقيق أهداف نموها وتطورها وتميزها بين الدول حسبما تقتضيه ظروف السياسة المحيطة بها والتحديات التي تواجهها.

وقد حددت المملكة العربية السعودية الغاية العامة من التعليم بأنها:" فهم الإسلام فهما صحيحا متكاملا وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية وبالمثل العليا وإكسابه المعارف والمهارات المختلفة وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة وتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتهيئة الفرد ليكون عضوا نافعا في بناء مجتمعه". كما تم تعريف التعليم العالي، وهو الامتداد المتخصص للتعليم العام، بأنه "مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة". ومن هذين المنطلقين تمت صياغة الأهداف العامة للتعليم بالمملكة بشكل يكفل الوصول إلى هذه الغايات النبيلة في ظل التغير الدائم للظروف الدولية المحيطة بها.

البعد الاقتصادي للخدمة التعليمية:

يتضح مما سبق أن المردود العملي المباشر للتعليم على المستوى الفردي هو اقتصادي بحت ، حيث يتوقع لكل من يحصل على تعليم وتدريب متخصص بمهارات محدده ويجتاز الاختبارات المقررة لنيل الدرجات الجامعية أو الشهادات المختلفة أن تزداد قدرته الاقتصادية على الكسب ويصبح مطلوبا بمهاراته .

تمتد جذور نظم التربية والتعليم الحالية بالمملكة إلى أعماق بعيدة في التاريخ الإسلامي ومنذ نزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتركزت نشاطات التعليم قديما بالمساجد ثم الكتاتيب أو دور تعليم القراءة والكتابة وقراءة القرآن. وقد شهد التعليم قبيل بدء التعليم النظامي في المملكة ثلاث مراحل تتمثل

فيما يلي:

تعليم تقليدي موروث يتمثل في الكتاتيب وفي حلقات الدروس في المساجد وغي مجالس العلماء في أنحاء البلاد.

تعليم حكومي يمكن أن يطلق عليه أنه تعليم نظامي باللغة التركية في مكة والمدينة.

تعليم تقليدي في جوهره ولكنه يحاول التجديد عن طريق إدخال بعض العلوم الجديدة في مناهجه ويتمثل هذا التعليم خاصة في بعض المدارس الأهلية الموجودة بشكل أكثر في المنطقتين الشرقية والغربية من المملكة.

مرحلة النشأة والتأسيس

البداية الحقيقية للتعليم النظامي بالمملكة كانت في عام1344 هـ (1925) عندما أنشأت مديرية المعارف العامة حيث بدأ الزحف التعليمي الذي شمل مراحل التعليم وأنواعه أيمانا من الملك عبد العزيز بأن التنمية بعد توحيد البلاد لا تتم بدون التعليم. وفي عام 1346 هـ تم إنشاء مجلس المعارف والذي بالتعاون مع المديرية المذكورة وضع أول نظام تعليمي للبلاد لتغيير شكل التعليم الذي كان يعتمد بشكل كبير على الكتاتيب وبقايا غير مكتملة لمدارس الأتراك والهاشميين. وفي عام 1345 هـ تم افتتاح المعهد العلمي السعودي ومدرسة تحضير البعثات في 1355هـ ودار التوحيد في 1364هـ كما أصدرت المديرية عددا من النظم التعليمية وفي عام 1370هـ (1950) تأسست الإدارة العامة للمعاهد العلمية. وقد بلغ عدد المدارس التي فتحت في عهد الملك عبد العزيز312 مدرسة ابتدائية حكومية و14 مدرسة ابتدائية أهلية و11 مدرسة ثانوية حكومية و4 مدارس ثانوية أهلية ومدرسة مهنية واحدة وثمانية معاهد لأعداد المعلمين وكلية للمعلمين وكلية للشريعة وست مدارس لتعليم اللغة الإنجليزية ومدرسة مسائية واحدة لتعليم الآلة الكاتبة. ويلاحظ أن السمة السائدة لهذه المرحلة هي الإنشاء والتأسيس لهوية جهاز التعليم وتحديد معالم سياسته.

ان التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، هما هدف رئيس تسعى لتحقيقه جميع الدول وبالاخص الدول النامية منها حيث انها تهدف الى القضاء على ظواهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتوفير حياة افضل لمواطنيها وعلى هذا الاساس فهناك اتجاهان تنتهجهما هذه الدول للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي اولهما: الاعتماد على زيادة الاستثمارات المالية وذلك من اجل خلق مشاريع جديدة تولد دخولاً اخرى والاتجاه الثاني يتمثل في زيادة الانتاجية عن طريق رفع كفاءة الوحدات الانتاجية والافراد العاملين بها، ويعتبر الاتجاه الثاني من الاهمية بمكان خاصة بالنسبة للدول النامية التي تفتقر لرؤوس الاموال تساعدها على خلق استثمارات جديدة. فعملية تقييم الاداء هو التاكد والتحقق من ان الوحدة الاقتصادية تقوم باستخدام جميع مواردها المتاحة افضل استخدام، وهذا يعني ممارسة نشاطها بكلفة اقل وربحية اكثر خلال سلسلة زمنية او خلال فترة زمنية محددة وذلك بمقارنة ما تحقق فعلا بما كان مستهدفا تحقيقه وفقا لمعايير نمطية محددة.

مرحلة النمو والانتشار:

في عام 1373 هـ (1953) تحولت مديرية المعارف إلى وزارة المعارف برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز كأول وزير لها فقام بتشكيل أول هيكل تنظيمي للوزارة وأنشأ إدارات وأقساما جديدة. وفي هذه المرحلة بدأت حملة وضخمة للتوسع في فتح المدارس والمعاهد بمختلف فئاتها وأنواعها كما ظلت ميزانية هذه الوزارة تتزايد وتتوسع حتى أضحت من أهم وزارات الدولة شأنا وأكثرها إنجازا. وفي هذه المرحلة أيضا تم تأسيس الرئاسة العامة لتعليم البنات عام 1380 هـ(1960) ثم تلتها وزارة التعليم العالي في عام 1395هـ(1975) وأخيرا المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في عام 1400 هـ (1980 م) . وهذه المرحلة تميزت بالنمو الأفقي لكافة أنواع التعليم وعلى مساريه العام والعالي ، كما تميزت بوجود أهداف محددة وضعتها خطط التنمية الوطنية التي زامنت الجزء الثاني من هذه المرحلة .

وقد تميزت هذه المرحلة الحالية أيضا بوجود حاجة حقيقية لمراجعة سياسات التعليم من منظور الضرورة الملحة لأعادة النظر في أداء أجهزة التعليم الحالية للموائمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب بالمملكة

ومتطلبات التنمية لعمالة مدربة متخصصة في سوق العمل السعودي. ، وهذا ما أشار له علماء الاقتصاد حيث تتعدى قيمة هذه القدرات الشخص نفسه إلى كونها ثروة الأمة التي ينتمي إليها الفرد ، فيما يؤكد بعض الخبراء على أهمية التعليم الفني باعتباره وسيلة فعالة لتخريج اليد العاملة الفنية التي تمارس كل عمليات الإنتاج ، ويرى أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان ، والتعليم يكون استثماراً منتجاً لرؤوس الأموال عندما يتجاوب حقاً مع حاجات التنمية. ويكفينا مثالا على ما نقول أن المملكة تستقدم من العمال الماهرة والمدربة عددا كبيرا جدا،حتى أن نسبة الوافدين بلغت في عام 1416هـ 27 % من سكان المملكة ، ولهذا آثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع مما ينعكس على أمن البلاد، كما أن وجودهم في البلاد يستنزف مبالغ ضخمة كان بالإمكان توفيرها وصرفها بالمملكة لو كانت اليد العاملة الوطنية المدربة متوفرة بكمية ونوعية كافية، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتعليم والتدريب المتخصص حتى تتم عملية السعودة الكاملة لسوق العمل وتخفيف العبء الاقتصادي على الدولة.

مؤشرات ومعايير تقويم الأداء الاقتصادي:

هنالك عدة مسالك وروافد يمكن السعي فيها للوصول الى تقويم الاداء منها مسلك التقويم العام الذي يتطلب تحديد عدد من المؤشرات العامة والخاصة ودراسة النتائج المتحققة واستخلاص اتجاهات مسيرة النشاط في مراحله الزمنية المختلفة وتحديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ويجري تقويمها في ضوء ما تحقق وما يتوقع تحققه في المستقبل وفي مدياته المختلفة القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى ومقارنة الاهداف المقررة مع الاهداف الواردة في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية. وهنالك مسلك او رافد لتقويم الاداء الاداري والفني ويتضمن تقويم اداء (كوادر) المشروع الادارية والفنية وفقا لعدد من القواعد والاصول والمؤشرات والمعايير الخاصة بتقويم اداء الموارد البشرية. وهنالك رافد ثالث لتقويم الاداء وهو التقويم على اساس انتاجية عوامل الانتاج طبقا لقواعد ومؤشرات ومعايير خاصة لكل عامل من عوامل الانتاج، ويهدف ذلك الى تقويم مستوى كفاءة استخدام على انه يمكننا استعراض اهم تلك المؤشرات **المستخدمة في عملية تقويم كفاءة واداء الوحدات**

الاقتصادية والعاملين فيها وكما يلي:

1. مؤشرات الانتاجية وهي العلاقة بين المخرجات (المتمثل في الانتاج) والمدخلات (المتمثل بعوامل الانتاج).
2. مؤشرات الانتاج ويتم بمقارنة الانتاج الفعلي بطاقات الانتاج التصميمية والمتاحة والمخططة.
3. المؤشرات المالية وتستخدم لقياس ومعرفة درجة تحقيق الارباح المخططة او للمقارنة بين ارباح عدد من السنين.
4. مؤشرات البيع ويستخدم لقياس مدى تطور المبيعات من سنة الى اخرى.

واخيرا يجب ان لان ننسى مؤشرا لا يقل اهمية عن المؤشرات السابقة عند التقويم، الا وهو فقرة الهدر والضياع الي يتم في الوحدة الاقتصادية، ويدخل في ذلك البذخ والتبذير والصرف غير المبرر والمبالغ فيه، ثم هنالك التلف والتلف غير المنظور وفي المواد الداخلة للانتاج في المنشآت الصناعية، بالاضافة الى التلف في البضائع او المواد المخزونة لتخلف عملية الخزن سواء بسبب عدم مطابقة المخازن للمواصفات المطلوبة او عدم تطبيق الاساليب الصحيحة في الخزن.

- **معدل الكفاية الداخلية :**

إن دراسة كفاية التعليم الجامعي الداخلية والخارجية تفرض نفسها على الدول كافة وخاصة النامية منها والتي أكدت الدراسات المتعددة فيها انخفاض مستوى الكفايتين الداخلية والخارجية في ظل التحديات التي تواجه هذه المجتمعات.

وسنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى استخدام مؤشر آخر من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للعملية التعليمية في جامعة الطائف ، ألا وهو مؤشر معدل الكفاية الداخلية.

يستخدم مفهوم الكفاية في الأدبيات الاقتصادية والتربوية لتقويم الأنظمة التعليمية والإنتاجية،لكن المفكرين لم يتفقوا على مفهوم واحد لهذا المصطلح ومجالات استخدامه،لهذا لم يكن واضحا بشكل كاف.فالكفاية تعني:"أن

الوسائل أو العملية كافية لتحقيق أغراض معينة أو أن مدخلات نظام تعليمي معين وما يجري فيه من عمليات تعليم وتعلم كافية لتحقيق أهدافه المرسومة،أو لإنتاج متعلمين بمؤهلات تعليمية معينة فتؤشر الكفاية على أن كمية العناصر المتوفرة لعملية معينة تكفي لتحقيق أغراضها(أي تنصرف للكم)،وبذلك فإن المدخلات للنظام التعليمي تكفي لتحقيق الأهداف التي وجد من اجلها".

أما الكفاءة (Efficiency,Efficience) وتعني:"القابلية والقدرة على الوصول إلى نتيجة معينة أو إلى هدف،وتدل على مستوى إنتاجيته وعلى مدى تحقيقه لأهدافه،كما تستفيد أيضا من دراسة فاعلية الأنظمة".

الكفاءة التعليمية تعني:" مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه، وبالتالي فهي مرتبطة بالقيمة الإقتصادية للتعليم في الدول المختلفة".

مبدأ الكفاءة بأنه:"إحداث أو تعديل في المدخلات على نحو يؤدي إلى مخرجات دون إحداث تغيير في كلفة البرنامج"وبالتالي فإنه ينطبق على مفهوم الفعالية بمعنى:"أي تعديل أو تغيير في المدخلات على نحو يؤدي إلى تخفيض التكاليف من غير تأثير على مستوى المخرجات القائمة".

المفهوم الإقتصادي للكفاية فيميز بين مفهومي الكفاءة الفنية"وهو مفهوم يمكن التوصل إليه بسهولة عن طريق التجربة والخطأ وتعني العلاقة بين المدخلات والمخرجات،وبين الكفاءة الإقتصادية التي تعد نشاطا فعالا إقتصاديا إذا ما حقق مستوى معينا للمخرجات بأقل تكلفة ممكنة ، فمثلا : حرث الحقول بالآلات الحديثة ، قد يكون قرار غير فعال إقتصاديا أذا كانت العمالة رخيصة أو عاطلة(لأن الآلات مكلفة)، فالكفاءة الإقتصادية تستخدم مفهوم الكلفة المضاعة،أو القيمة التي يتحتم التخلي عنها عند إتمام العملية".

الجانب الإقتصادي لمفهوم الكفاية التعليمية، يهتم بتقدير كفاية النظام التعليمي من الناحية الإقتصادية فيأخذ مدخل الإنفاق على التعليم ويسعى لتقدير الجدوى والأرباح أو الهدر عن طريق إستخدام المدخلات، وحسن أو

سوء استخدامها أومن عوامل أخرى، ويأخذ في هذا السياق مفهوم الكفاية مؤشرات الرسوب والنجاح والتسرب في تقديراته، كما يأخذ بمعيار عام وهو الحصول على أكبر مردود من أقل تكلفة، ويمكن دمج المفهوم الإقتصادي بالمفهوم النوعي للكفاية عندما يحدد مفهومها بأنه"هو أكبر المخرجات بأقل المدخلات من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها المحددة بأعلى مستوى من الجودة وأقل تكلفة ممكنة".

إن التمييز في مفهومي الكفاية والكفاءة ليس قاطعا، ويمكن استخدام الكم في حالة قياس الكفاية أو الكفاءة ويمكن في حالات أخرى إستخدام أوصاف غير كمية لبيان حالة الكفاية أو الكفاءة، وبالتالي فإن المصطلحين يعنيان "مدى كفاية مدخلات التعليم وعملياته في إنتاج المخرجات المطلوبة، وفي ملاءمة تلك المخرجات للأغراض المطلوبة وكذلك نستخدم سلالم التقدير أو النسب المئوية أو غيرها لقياس الكفاية ، أي إن لهما معنى واحد، لكن يميل التربيون والاقتصاديون لاستخدام مصطلح "الكفاية" ويشيع استخدامها في الأدبيات التربوية والاقتصادية.

مما سبق نجد أن مفهوم الكفاية يشتمل على الأبعاد التالية ، أو يرتبط بها ارتباطا وثيقا:

- أداة رئيسة للتقويم (الخريجون، أنظمة التعليم...)
- البعد الكمي والنوعي(من خلال الحصول على أكبر المخرجات بأعلى مستوى من الجودة).
- البعد الاقتصادي (من خلال الحصول على أكبر المنافع بأقل التكاليف).
- إمكانية قياسها بوساطة مؤشرات كمية .
- تربط الأهداف بالوقت وبالنتائج.

- ترتبط بنظرية رأس المال البشري والاستثمار الأمثل للطاقات البشرية كما ونوعا.

وبالتالي يمكن تحديد مفهومها من خلال التعريف التالي "القدرة على تحقيق الأهداف كما ونوعا بأعلى مردودية وأقل تكلفة ووقت، أي أكبر المخرجات بأقل المدخلات، أو القدرة على تحقيق الأهداف التعليمية(كما ونوعا)من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة".

استخدمت طرق وأساليب متعددة لدراسة الجوانب والأنواع المختلفة للكفايات، فقد استخدم المدخل النظامي الشمولي لدراستها وتحليل مشكلاتها، ينطلق منهج النظم من انه ليس من الممكن أو المفيد النظر إلى أي قطاع من قطاعات التعليم مستقلا عن الآخر، فالنظام التعليمي كالجسد الواحد ، أعضاؤه مترابطة ومتداخلة ومتكاملة.

ويمكن تحليل كفاية النظام التعليمي باعتباره كلا مركبا من مجموعة عناصر لها وظائف وبينها علاقات تبادلية شبكية تتم ضمن قوانين ، وبذلك يؤدي الكل المركب في مجموعه نشاطا هادفا وتكون له سمات مميزة وعلاقات تبادلية من النظم الأخرى ، ويوجد بعد مجالي وآخر زماني ويكون مفتوحا يسمح بدخول المعلومات أو الأفكار والموارد إليه ، ويكون ضمن حدود وله مدخلات ومخرجات و قسمت إلى:

أ- **الكفاية الداخلية** : وهي عبارة عن وصف كمي ونوعي لمستوى المكونات الداخلية للنظام التعليمي، حيث الكفاية النوعية الداخلية المتعلقة بجودة العملية التعليمية، أما الكفاية الكمية فهي قياس الكفاية بوساطة مؤشرات كمية(النسب، المعدلات)فالكفاية النوعية تهتم بالجودة، و بالمفهوم الاقتصادي هي فعالية التكلفة والحصول على أكبر مردود من اقل تكلفة .

وقد تنخفض الكفاية الداخلية بسبب نواقص الاستثمار في الإمكانيات المادية والبشرية ، كما أن الهدر يشكل عبئا اقتصاديا على النظام التعليمي ، وبالتالي يجب استثمار هذه الإمكانيات أو الموارد استثمارا رشدا ، وبسبب

صعوبة وصف جودة التعليم لذلك غالبا ما تستخدم مقاييس أو مؤشرات مثل الرسوب والتسرب والهدر (الكم) للتعرف على مدى كفاية النظام التعليمي داخليا.

ب- الكفاية الخارجية: وتعني كفاية النظام التعليمي لتحقيق الأغراض المطلوبة منه

(كتأهيل الطلبة بحسب حاجات المجتمع)، أي مزاولة الأعمال المطلوبة بحيث يستطيعون تأدية الأعمال التي عملوا من اجلها (كما ونوعا) ، فالكفاية الخارجية الكمية تعني : هل عدد المخرجات (الخريجون) تلائم حاجات التنمية ؟ وكذلك عدد البحوث ؟ وعدد الخدمات المقدمة من قبل النظام التعليمي للمجتمع ؟ أما الكفاية الخارجية النوعية فهي تهتم بمدى المهارة والتأهيل الذي حصل عليه الخريج وجودة التعليم ومدى ملاءمته لحاجة التنمية إضافة إلى جودة الأبحاث والخدمات المقدمة.

وجاءت الكثير من الدراسات التي تناولت الكفاءة الاقتصادية للخدمات التعليمية واهمية الاستثمار في التعليم ونالت اهتمام الباحثين منذ مطلع القرن العشرين، كدراسة والش Walsh(1935) التي تعد باكورة الابحاث في هذا المجال و هدفت الى قياس عوائد التعليم , وتوصلت إلى أن ما يحصل عليه الفرد نتيجة للتعليم يتجاوز في كل الاحوال ما ينفق عليه من اموال. واستهدفت دراسة ساكاروبولس Psacharopoulos(1935) ، تقدير الفردية والاجتماعية ل61 دولة باستخام بيانا مقطعية، وتوصلت الى ان عوائد التعليم الابتدائي هي الاعلى بين مراحل التعليم المختلفة ، يليها عوائد التعليم الثانوي ثم العالي هذا بالنسبة للعوائد الاجتماعية ، اما فيما يتعلق بالعوائد الفردية فان عوائد التعليم الابتدائي هي الاعلى يليها التعليم العالي ثم التعليم الثانوي وذلك بالسبة لدول افريقيا واسيا وجنوب اوروبا ودول الشرق الاوسط.

وكذلك الأمر تعددت الدراسات في هذا المجال في مطلع الألفية الثالثة وحازت موطن اهتمام المختصين في اقتصاديات التعليم كدراسة المالكي(2003)، هدفت لدراسة قياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم

بالمملكة العربية السعودية ، وتوصلت الدراسة الى ان هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الاجتماعي نظرا للتكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة في سبيل تقديم الخدمة ، واحتمال وجود هدر اقتصادي في الإنفاق على التعليم العالي . ودراسة السبيعي(2001) فانها اقتصرت على التعليم الثانوي الحكومي في مدينة الرياض فقط. وتوصلت الى ان تكاليف المرحلة الثانوية اقل من تكاليف المرحلة الجامعية او ان معدلات العائد تنخفض كلما ارتفعنا في السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ، وبذلك فان هذه الدراسة القت الضوء على مرحلة تعليمية هامة لم تناقش بشكل تفصيلي من قبل . وجاءت دراسة فايزة محمد حول اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة (فايزة2005). التي ركزت فيها على التعرف على المعايير التي تعتمد عليها السياسات التعليمية ومدى اتفاقها من وجهة نظر الاقتصاديين ، من خلال ابعاد علم اقتصاديات التعليم الكلفة والفائدة ومعدل العائد والخيارات بين البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية او بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الامثل منها.

وتطرقت دراسة (فرغل 1426) حول إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يبين خلاله دور إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي وحساب العائد الاقتصادي منه سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ،وتوصل الباحث بان مساهمة التعليم في رفع معدل النمو الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية على الرغم ان المملكة تعتبر من اعلى الدول في الإنفاق على التعليم حيث شكل نسبة 5ر9% من الناتج المحلي .

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي.:

حيث يعد المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويعطي " أمين الساعاتي " تعريفا شاملا للمنهج الوصفي فيقول: " يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا أو كميا. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى."

أهداف المنهج الوصفي

-جمع المعلومات حقيقة ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.

-تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.

-إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.

-تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.

-إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.

1. أسس المنهج الوصفي:

هناك خمس أسس يتم إتباعها في المنهج الوصفي التحليلي:

-1 - إمكانية الاستعانة بمختلف الأدوات: مقابلة- ملاحظة- استمارة.

-2- بعض الدراسات الوصفية تكتفي بمجرد وصف كمي أو كيفي للظاهرة والبعض الآخر يبحث في الأسباب المؤدية للظاهرة.

-3- تعتمد الدراسات الوصفية على اختبار عينات ممثلة للمجتمع توفيرا للجهد والتكاليف.

-4- اصطناع التجريد حتى يمكن تمييز خصائص أو سمات الظاهرة المبحوثة

(مثال دراسة القلق عند الشخص).

-5- تصنيف الأشياء أو الوقائع، الظواهر محل الدراسة على أساس معيار مميز حتى يمكن التعميم (Généralisation).

- خطوات المنهج الوصفي المتبعة:

1- لشعور بالمشكلة وجمع بيانات ومعلومات تساعد على تحديدها.

2 - تحديد المشكلة وصياغتها بشكل سؤال محدد أو أكثر من سؤال.

3- وضع فرض أو فروض كحلول للمشكلة.

4- وضع الإطار النظري الذي سيسير عليه الباحث لدراسته الافتراضات أو المسلمات.

5- اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة وأسلوب اختيارها.

6- اختيار أدوات البحث: مقابلة- اختبار- ملاحظة...الخ، ثم يقوم بتقنين هذه الأدوات وحساب صدقها وثباتها.

7 - جمع المعلومات بدقة وتنظيم.

8- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.

9 -تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات.

أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استخدام أدوات التحليل التالية:

بعد جمع وتحليل البيانات والمعلومات المختلفة عن أهم المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية واستنباط النسب .

ومن ثم تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تكوين دالة الانتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات ، حيث تم اختيار دالة (كوب دوجلاس)– والتي تعد اهم الدوال المناسبة والملائمة لهذا التحليل– وذلك لتوضيح المرونات الإنتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الانتاج.

كما تم استخدام معدل الكفاية الداخلية بجامعة الطائف، لمعرفة مدى كفاءة العملية التعليمية .

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة منتسبي جامعة الطائف ، حيث امكن إجمالهم بالاتي:–

–الطلاب المستجدون في الجامعة.

– أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

– الإداريون والفنيون .

– الخريجون .

السنوات	إجمالي المستجدين	معدل التغير %	الخريجين	معدل التغير%	هيئة التدريس والمساعدين	معدل التغير%	الإداريين والفنيين	معدل التغير%	الرعاية الصحية	معدل التغير %
1424	2601		942	-	81	-	115	-	16400	
1425	2934	0.128	848	-.099	145	0.7901	156	0.3565	21484	0.31
1426	3433	0.17	1223	0.44	346	1.3862	205	0.3141	20643	-0.039
1427	6509	0.89	3380	1.76	1056	2.0520	393	0.9170	20643	0
1428	9894	0.52	4948	0.46	1120	0.0606	534	0.3587	25727	0.24
1429	11139	0.125	4922	-.005	1477	0.3187	727	0.3614	27780	0.079
1430			3305	-.32	2639	0.7867	989	0.3603	29256	0.05
المجمو	**3651**	**1.83**	**195**	**2.2**	**6864**	**5.39**	**3119**	**2.30**	**161933**	**0.10**

ع	0		68	3						8
معدل % النمو السنوي		0.37		0.37		0.89		0.44		

المعالجة الإحصائية:

بغرض معالجة البيانات التي تم جمعها تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تكوين دالة الانتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات ، وهي دالة (كوب دوجلاس) لتوضيح المرونات الانتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الانتاج. وكذلك تم استخدام معدل الكفاية الداخلية بجامعة الطائف، لمعرفة مدى كفاءة العملية التعليمية.

طريقة العمل:

سيتبع هذا البحث التالية للوصول الى إجراءات الدراسة :

–حيث قام الباحثان بدراسة وتحليل بيانات ومؤشرات أداء الخدمة التعليمية:

وشملت أعداد الطلاب المستجدين والخريجين وأعضاء هيئة التدريس والمعاونين، والإداريين وأعداد المراجعين لوحدات الرعاية الصحية والمبينة في الجدول رقم (1) وسيتم وصف وتحليل البيانات في الجزئين القادمين والمتمثلين في قياس دالة الإنتاج وحساب معدل الكفاية الداخلية للمدخلات والمخرجات.

الجدول رقم (1)

تطور أعداد (عناصر) مدخلات ومخرجات الإنتاج

(المستجدين والخريجين وهيئة التدريس والمساعدين والإداريين والفنيين والرعاية الصحية)

المصدر: التقرير السنوي 1430/1429- جامعة الطائف

*نسب التغير تم حسابها من قبل الباحث.

دالة الإنتاج

في هذا الجزء من الدراسة نستخدم أحد المؤشرات التي تساهم في قياس الأداء الاقتصادي للعملية التعليمية بجامعة الطائف كمؤسسة تعليمية هامة في المملكة وهي إيجاد دالة الإنتاج للتعرف على طبيعة العلاقة بين المدخلات والمخرجات وذلك تمشيا مع الاتجاه الحديث في التحليل الاقتصادي بدراسة دوال الإنتاج . فنظرية الإنتاج في الفكر .الحديث تبدأ تحليلها على أساس القانون الذي يربط المدخلات بالناتج تعتبر دوال الإنتاج الأسية أكثر أشكال الدوال ملاءمة حيث استخدمت في كثير من الدراسات وهي دالة خطية في الصورة اللوغاريتمية توضح المرونات الإنتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الإنتاج ومن الصيغ المشهورة لهذه الدوال دالة كوب دوجلاس والتي تأخذ الصيغة التالية :

$$y = A\ x_1^{b1}\ x_2^{b2}$$

A: المعامل الثابت حيث

x1,x2: مدخلات الإنتاج

b1,b2 .:معاملات الانحدار المشتقة من المشاهدات بعد تحويلها إلى لوغاريتم

الفروض الأساسية:

إدخال ثلاثة عناصر من مدخلات الإنتاج الأساسية وتتمثل في أعضاء هيئة التدريس

ومساعديهم، والفنيون والإداريون، والرعاية الصحية . ويعتبر عنصر العمل متمثلا في أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والإداريون والفنيون من أهم عناصر المدخلات الإنتاجية تأثيرا على المخرجات) المتمثل في أعداد الخريجين (لأن العملية التعليمية ترتكز على هيئة التدريس من أساتذة ومدرسين ومحاضرين ومعيدين وعدد من الإداريين والفنيين . فعنصر العمل يعتبر المحدد الأساسي في أي مؤسسة تعليمية ويقع عليه العبء الأكبر في أعداد الخريجين الذين يمثلون استثمار رأس المال .البشري الذي بدوره يساهم في عملية التنمية الاقتصادية وكذلك مستلزمات التعليم تعتبر من العناصر الهامة لأن الطالب يحتاج إلى أستاذ وإلى أدوات تساعده في التعليم واكتساب المهارات المختلفة و بدون هذه الأدوات والمستلزمات تعتبر العملية التعليمية غير كاملة.

كما تلعب الرعاية الصحية دورا كبيرا في إنجاح عملية التعليم والمتمثلة في الأدوية ومعدات المختبرات وغيرها . ولا يخفى ما قد يكون للعوامل الأخرى من تأثير على عدد الخريجين في جامعة الطائف ولكننا افترضنا ثباتها نظرا لعدم توافر البيانات بانتظام طوال سنوات الدراسة.

مصادر البيانات:

اعتمدت دراسة دالة الإنتاج على بيانات فعلية مستمدة من واقع تقارير الجامعة المنشورة بما فيها التقرير السنوي للجامعة والكتاب الإحصائي ومشروع الخطط الخاصة بالجامعة وإحصاءات التعليم العالي الصادرة عن وزارة التعليم العالي بالمملكة . وقد تم إدخال البيانات في الحاسب لتوضيح علاقة الانحدار بين المدخلات الإنتاجية باعتبارها متغيرات مستقلة تؤثر على عدد الخريجين) المخرجات (باعتباره متغير تابع . وقد تم التعبير عن

عنصر العمالة) سواء هيئة التدريس أو الإداريين (بأعدادهم والتعبير عن الرعاية الصحية بعدد المراجعين للعيادات الصحية.

النتائج العلمية ومناقشتها:

١ –كانت معادلة الانحدار الناتجة عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات هي:

$$y_A = 18.73 + \quad x1^{.0592} + x2^{1.892} + x3^{-1.828}$$

– معامل التحديد R^2 = .856

– معامل الارتباط R = .925

– اختبار F الإحصائي F=5.948

وهي الطريقة الإحصائية التي تم استخدامها في التحليل وتقدير دالة الإنتاج. ، حيث :

y_A : لوغاريتم عدد الخريجين في جامعة الطائف .

خلال الفترة 1424– 1430 هـ .

X1 :عنصر العمل متمثلا في عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

X2 :أعداد الإداريين والفنيين

X3 : الرعاية الصحية متمثلا في أعداد المراجعين.

نستخلص من النتائج الإحصائية ما يلي:

مجموع مرونات عناصر الإنتاج (العمل بنوعيه والرعاية الصحية)

. 0.121 أي اقل من الواحد الصحيح ، وبذلك تعتبر الإنتاجية متمثلة في أعداد الخريجين في مرحلة تناقص الغلة، أي أن معدل زيادة أعداد الخريجين يكون بنسبة اقل من معدل زيادة عناصر الإنتاج.

فزيادة المدخلات الإنتاجية عمالة ورعاية صحية بنسبة100 % تؤدي إلى انخفاض أعداد الخريجين بنسبة 12.1%ويستدل على ذلك أيضا من خلال بيانات الجدول رقم (1) التي توضح أعداد الخريجين وأعضاء هيئة التدريس حيث نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للخريجين 37 % سنويا بينما معدل النمو السنوي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم 89 % سنويا والإداريون والفنيون 44 %سنويا، بينما والرعاية الصحية 10.8 % سنويا.

• المرونة الإنتاجية لعنصر العمل متمثلا في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (باعتبارهم عنصرالعمل الأساسي والفعلي والمحوري في العملية التعليمية) تساوي 06. مما يشير إلى انخفاض كفاءتها.(وهذا يتضح من خلال نسبة كل أستاذ إلى طالب، والذي بينته خطة الجامعة ،كما في الجدول رقم (2) وعلى سبيل المثال، قد بينت الخطة السنوية خلال العام 1430/1429 ، المستهدف والمحقق لنسبة (أستاذ : طالب) في العديد من المجالات ، كما يلي:

جدول رقم (2)

نسبة المستهدف إلى المحقق(أستاذ : طالب)

المجال	المستهدف	المحقق	الفجوة ممثلة بعدد الأساتذة
المجالات النظرية	17:1	49:1	2-
المجالات العلمية	15:1	51:1	2-
المجالات الطبية	5:1	7:1	--

المصدر : التقرير السنوي 1430/1429- جامعة الطائف .

ويتضح من ذلك أن هناك نقص واضح لنسبة أستاذ لكل طالب ، وهذا ينعكس على الكفاءة التعليمية للأستاذ ، والذي ينعكس بدوره على نوعية التعليم ، بسبب التزاحم في أعداد الطلاب مما يستوجب من المخطط التعليمي أن يعمل على تحقيق المستهدف بما يخفف من هوة الفجوة بين المستهدف والمحقق. حتى يرفع من كفاءة العمل(المتمثل في عضو هيئة التدريس ومعاونيهم) .

إن معامل التحديد 0.86 % = مما يشير إلى أن نحو 0.86 % من المتغيرات التي لحقت بعدد الخريجين في جامعة الطائف تعزي إلى التغيرات التي اعترت عنصر العمل (عدد أعضاء هيئة التدريس والمعاونين من محاضرين ومعيدين ومساعدين وعدد من الإداريين والفنيين) والرعاية الصحية (بينما نحو 14 %من هذه التغيرات يعزى إلى عوامل أخرى.

معامل الارتباط R بين عدد الخريجين والعمل والرعاية الصحية يساوي 0.93% وهو يعكس علاقة طردية موجبة وقوية.

بعض مؤشرات كفاءة الأداء لمدخلات الإنتاج .

جدول(3)

مؤشرات مدخلات الإنتاج في جامعة الطائف1424 /1430

الإنتاجية الحدية لعنصر العمل(أعضاء هيئة التدريس والمساعدين	الإنتاجية الحدية للإداريين والفنيين	الإنتاجية الحدية للرعاية الصحية	العمل/الناتج*

.0592	1.892	−1.828	.35

***نسبة العمالة/عدد الخريجين**

من البيانات المذكورة أعلاه نجد أن إنتاجية أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم تعتبر منخفضة بالنسبة للعناصر الأخرى وأقلهم الرعاية الصحية مما يشير إلى انخفاض كفاءة عنصر أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم. والجدول السابق (3) يوضح مبررات هذا الانخفاض.

كما إن كفاءة عنصر العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية اقل كفاءة من الإداريين والفنين بنسبة انخفاض 03. كما يظهر في المعادلة أدناه .

معامل المرونة لعنصر العمـل

معامل المرونة لعنصر الإداريين والفنيين

$$= \frac{.06}{1.9} = .03$$

وهي أكثر كفاءة من الرعاية الصحية بنسبة 03. حيث كفاءة عنصر العمل بالنسبة للرعاية الصحية.

معامل المرونة لعنصر العمـل = معامل المرونة لعنصر الرعاية الصحية

$$\frac{.06}{-1.8} = -.03$$

والرقم (03. −) يوضح أن كمية عنصر العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية أكثر كثافة من الرعاية الصحية . والجدول رقم(4) يوضح دالة الإنتاج .

جدول رقم (4)

دالة الإنتاج

السنوات	الخريجين Y	هيئة التدريس والمساعدين	الإداريين والفنيين	الرعاية الصحية X3

	X2	X1		
16400	115	81	942	1424
21484	156	145	848	1425
20643	205	346	1223	1426
20643	393	1056	3380	1427
25727	534	1120	4948	1428
27780	727	1477	4922	1429
29256	989	2639	3305	1430

المصدر: وزارة التعليم العالي "إحصاءات التعليم العالي في المملكة" ، الإدارة العامة لتطوير التعليم.

- التقرير السنوي 1430/1429- جامعة الطائف

معدل الكفاية الداخلية في جامعة الطائف:

نتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى استخدام مؤشر آخر من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للعملية التعليمية في جامعة الطائف، ألا وهو مؤشر معدل الكفاية الداخلية .ويقصد بمبدأ الكفاية (بصفة عامة زيادة الإنتاجية بأقل التكاليف أو بمعنى .آخر زيادة الإنتاجية) بنفس الإمكانيات من الموارد البشرية والمالية٠

وثمة تعريف آخر لمعنى الكفاية وهو اختبار يمكن به معرفة فعالية عامل من العوامل

في حالة استخدامه مع عناصر أخرى كما في هذه الدراسة وهي العلاقة بين المخرجات

)الخريجون (والمدخلات في العملية الإنتاجية لتحقيق أعلى درجة من التوافق بين أهداف

.التعليم وتطور المجتمع وبين المطالب الملقاة عليه من جانب المجتمع ويميز رجال التعليم أمثال كويتر (بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية).

ويقصد بالكفاية الداخلية ، مدى قابلية النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية بمدخلاتها من

الطلبة والانتقال بهم من مرحلة لأخرى على الوجه الأكمل . فتتميز المؤسسة التعليمية بأنها

.ذات كفاءة داخلية إذا انخفض عدد الراسبين وتاركي الدراسة .

أما الكفاية الخارجية ، فهي تعبر عن مدى مساهمة مخرجات النظام التعليمي في

الحياة العامة وتنمية المجتمع، أو مدى انطباق مواصفات الخريجين لمتطلبات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

أسلوب قياس الكفاية الداخلية الكمية:

لقد حظي قياس الكفاية الداخلية الكمية في التعليم بمراحله المختلفة باهتمام كبير

في السنوات الأخيرة، وقد اشتركت منظمة اليونسكو مع مكتب التربية الدولي في جنيف

في عقد المؤتمر الدولي الثالث والعشرين للتربية عام ١٩٧٠ من أجل هذا الهدف . ولقد

زاد الاهتمام بهذا الموضوع بعد انتشار ظاهرة التسرب والإعادة وما ترتب عليها من

خفض كفاءة التعليم وتأثير ذلك على كمية الإنتاج وتكلفته.

لقد استخدمت أساليب وطرق عدة لقياس الكفاية الكمية للنظام التعليمي، منها : طريقة الفوج الظاهري، وطريقة الفوج الحقيقي، والطريقة الشاملة لأفراد المجتمع الصغير، وطريقة العينات.

ولقد قمنا باختيار أكثر الطرق انتشارا واستخداما وهي طريقة الفوج أو الأفواج الظاهرية.

وتقوم هذه الطريقة بدراسة مجموعة من الطلاب في صف واحد / لسنة واحد، دون النظر إليهم إذا كانوا من الراسبين أو المستجدين وعلى أنهم فوج، وبذلك فلا يتم تتبع هؤلاء الطلاب أنفسهم خلال تدفقهم من عام لآخر ويمكن أخذ عدة صفوف لمرحلة واحدة ولسنة واحدة أيضا، ويتم حساب نسب أو معدلات التدفق (النجاح) والرسوب والتسرب لكل أفراد الفوج، والدراسات التي استخدمت هذه الطريقة تدمج بين جميع الطلاب الذين تقام عليهم الدراسة بغض النظر عن وضعهم السابق إن كان ناجحا او راسبا، أو منقطعا عن الدراسة، ثم عاد إلى نفس الصف، أو كان محولا من مؤسسة تعليمية أخرى (معهد، جامعة، كلية، مدرسة..).

ولكون هذه الطريقة سهلة الحساب وتقريبية، تستخدم في الأبحاث الموسعة التي لا تتطلب دقة عالية، إلا أن بعض التربويين يعدونها غير دقيقة لأنها تأخذ بحساب التسرب ومؤشراته دون أن تأخذ بالحسبان الرسوب.

ويتم حساب معدل الكفاية الداخلية بحساب نسبة عدد خريجي هذا الفوج الدراسي إلى عدده الأصلي. وكلما اقتربت قيمة معدل الكفاية الداخلية من المائة كلما يعني ذلك ارتفاع الكفاية الداخلية للمؤسسة التعليمية وكلما ابتعدت عن رقم ١٠٠ يعني ذلك زيادة عدد المتسربين والراسبين وتاركي الدراسة مما يشير إلى انخفاض الكفاءة الداخلية . وتصل الكفاية الداخلية إلى أقصاها إذا كانت النسبة تساوي المائة فيعني ذلك عدم وجود إعادة أو تسرب على الإطلاق ويصبح عدد المسجلين في كل فوج دراسي مساويا لعدد الخريجين .

والجدول رقم (5) يوضح معدل الكفاية الداخلية لجامعة الطائف ونستخلص منها ما يلي:

أن معدل الكفاية الداخلية في جامعة الطائف بالنسبة للكليات التي تستغرق الدراسة فيها 4سنوات يتراوح ما بين 43% : 79% وبمتوسط عام 57% أي أن هناك تسرب وانسحاب من الدراسة في الأفواج المختلفة يبلغ ٤3

%، وهي نسبة مرتفعة تنم على قدر كبير من الإعادة والانسحاب من الدراسة وتمثل هدر للموارد وتمثل ضياع تكاليف الطالب.

جدول رقم(5)

الكفاية الداخلية لجامعة الطائف خلال الفترة من 1430/1424 الكليات ذات الدراسة ٤ سنوات

السنوات	المستجدون	الخريجون	معدل الكفاية الداخلية*
1425/24	1929	292	%48
1426/25	2565	277	%43
1427/26	1919	156	%79
1428/27	6559	930	
1429/28	7553	1105	
1430/29	11139	1525	
المتوسط العام			%57

المصدر : التقرير السنوي للجامعة – أعداد مختلفة

الخلاصة والتوصيات:

بعد تحليل البيانات ومعالجتها والوصول إلى النتائج توصلت هذه الدراسة إلى الخلاصة **الآتية:**

إن أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة يعتبر أكثر من القدرة الاستيعابية للجامعة وهذا يبعث بالمسئولين في الجامعة إلى إتباع سياسات من شأنها تقليل الفجوة بين نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس والطلاب في شتى كليات الجامعة والتي انعكست على كفاءة وأداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

أعداد المقبولين بالكليات النظرية يتزايد بمعدلات أكبر من الكليات العلمية مما يشير إلى استمرارية تفضيل الطلاب الالتحاق بالكليات النظرية أكثر من الكليات العملية أكثر.

وهذا يحتاج إلى سياسات مستقبلية على مستوى الدولة تبدأ من التعليم الإعدادي والثانوي لتوعية الطلاب للالتحاق بالتعليم العملي والتدريب، وإعطاء المزايا لهذا النوع من التعليم لترغيب الطلاب فيه.

من خلال تحديد دالة الإنتاج اتضح أن إنتاجية الجامعة والمتمثلة في تخريج الطلاب في المجالات العلمية المختلفة في مرحلة تناقص الغلة . أي أن زيادة أعداد الخريجين يكون بنسبة أقل من معدل زيادة عناصر الإنتاج المختلفة. وتشير النتائج أن متوسط النمو السنوي للخريجين بالنسبة لعنصر العمل والمتمثل في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين والفنيين تعتبر نسبة منخفضة، وهذا يحتاج الى إعادة النظر في عناصر مدخلات العملية التعليمية .

يشير معدل الكفاية الداخلية إلى الانخفاض وهذا يضيف تكاليف العبء المادي الذي تتحمله الجامعة لإعداد طلابها وبالتالي يشكل هدرا اقتصاديا مما يستدعي ضرورة اتخاذ سياسات مستقبلية من شأنها ضبط عملية تحويل الطلاب من الدراسة وانسحابهم وتحديد الأعذار المقبولة للانسحاب وذلك لرفع الكفاية الداخلية للجامعة وتجنب إهدار الموارد.

وتوضح النتائج تدني مستوى الرعاية الصحية في الجامعة وكفاءتها في مجال خدمة منسوبي الجامعة ويوصى بإعادة نظر الإدارة الطبية في الانجازات الحقيقية للخدمة الصحية في الجامعة.

وبعد فإن هذه الدراسة توضح بعض النقاط التي تساهم في توضيح أداء خدمة التعليم في هذه الجامعة العريقة، جامعة الطائف بما فيها من أوجه إيجابية وأخرى سلبية تحتاج إلى إعداد الدراسات والسياسات لمواجهتها.

المراجع

المراجع العربية.

فليح حسن خلف. (2007). **اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.

آدم ,عصام الدين بريري. (2006). **التخطيط التربوي والتنمية البشرية**. دار الكتاب الجامعي :العين ,الإمارات العربية المتحدة, ط 1

الحمدان ,سهيل . (2006). **اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته**. مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع: دمشق , سوريا, ط1

الرماني ,زيد محمد,(2006)م. **أهمية التمويل الاقتصادي للتعليم**. مجلة عالم الاقتصاد العدد178 السنة (15), ص ص65-64

الثبيتي , خالد عواض . (1426هـ)**اقتصاديات التعليم في ضوء إعادة الهندسة** . رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ,جامعة أم القرى ,مكة المكرمة

الجابري ,نياف بن رشيد (2005م).**مشاركة الكلفة في التعليم والإفادة منها في تمويل التعليم السعودي."دراسة** مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية"المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة " ,القاهرة 9-10- يوليو

فاروق عبده فليه (2004) **اقتصاديات التعليم : مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (2004) : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع –**نحو تحقيق التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة**، ملخص التقرير، فرنسا.

برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت (2004) **تقرير التنمية البشرية**، فلسطين .

الحمدان ,سهيل . ,(2003) **اقتصاديات التعليم**. دار رسلان للطباعة والنشر : دمشق , سوريا , ,ط1

حجي, أحمد إسماعيل . (2002م) **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي** . دار الفكر العربي :القاهرة، مصر ,ط 1 ,

أحمد الكواز (2002) **السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري**، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول "**العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**" المعهد العربي للتخطيط، الكويت

عبد الله الرشدان (2001) **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

السبيعي ، خالد محمد ،(2001.) **تقييم اقتصادي للمرحلة الثانوية : دراسة في الاستثمار في رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية** ، بحث مقدم لنيل رسالة الماجستير في الادارة التربوية ، الرياض ،

احمد ,إسراء عبد الباسط . (2001م).**سيكولوجية التعليم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي** .دار نهضة الشرق : القاهرة ,ط 1 ,

السعيد، أنور غالب،(2000م) ترجمة. **اقتصاديات التعليم**. ترجمة عن. Johnes, G. عمان، منشورات الجامعة الأردنية

عابدين، محمود عباس،(2000م). **علم اقتصاديات التعليم الحديث**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،

المجادي، فتوح. (2000م.) «**اقتصاديات التعليم وتمويل التعليم في دول الخليج ودولة الكويت**»، مجلة التربية، العدد 35، أكتوبر

الدوسري، إبراهيم. «هذا وهم»، المعرفة، العدد 67، شوال 1421هـ / يناير (2001م.)

الحمدان، سهيل ،(1998) **كفاية التعليم الاقتصادي والتجاري : دراسة مقارنة بين خريجي كلية الاقتصاد والمعهد المتوسط التجاري بدمشق من حيث التكلفة والعائد** ، بحث مقدم لنيل رسالة الماجستير في التربية ، دمشق.

مالكولم ، جبلز، واخرون (1995)، تعريب طه عبد الله منصور ، وعبدالعظيم محمد مصطفى، **اقتصاديات التنمية** ،دار المريخ للنشر ، الريا

المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف (1994.) التطوير التربوي ، مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوي، **تكلفة الطالب والانفاق التعليمي حسب الجهات المشرفة** (1986-1991)، الرياض ،

ج.ب ايكسون(1993) **اقتصاديات التربية**، ترجمة عبد الرحمن بن أحمد صائغ، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية.

جامعة الملك سعود، إدارة الدراسات والتطوير" - **الكتاب الإحصائي** _ " أعداد مختلفة.

_وزارة التعليم العالي" _ **إحصاءات التعليم العالي في المملكة** _ "الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي _ مركز المعلومات _ أعداد مختلفة.

جامعة الملك سعود _ الإدارة العامة للتخطيط والميزانية والمتابعة "**مشروع الخطة الخمسية السادسة ١٤١٥- ١٤٢٠** هـ ."ص ٥٥٧_

.**ندوة تحسين الأداء في القطاعين العام والخاص ١٤١٣** هـ كلية الاقتصاد والإدارة .ص ١٢

وزارة التعليم العالي" -**احصاءات التعليم العالي في المملكة**".جدول رقم5050

المنادي(١٤١٤هـ)دراسات في التربية والتخطيط -**التخطيط التربوي وعلاقته بالتنمية**- " دار الرشيد للنشر والتوزيع .

المراجع الأجنبية.

- IMF, International Financial Statistics Yearbood,2000.

- Psacharopouls,G., Returns to Eduction:(A further International Update and Impliction), The Journal of Human Resources .xx.4,1985.

-Saeg,Abdul-Rahman Ahmed, Higher Eduction and Modernization in Saudi Arabia: An Inpuiry Into The Societal Values of Saudi Colleges and Universities and Their Roles in The Economic and Non- Economic Development of The Kingdom, Claremont Graduate School,1983.

- Government A. Russ, R., "Financial Measurment Methodes in Federal Government" The Accounts Journal, Vol xxx III No. 1 Spring 1984. P. 20

Emerson, O., Henke, "Introduction to Non-Profit Organization accounting", Boston Kent Publishing Co., 1985. P. 15.

- I.L.O., "Measuring Labour Productivity, Sudies and Reports" – New Series No. 75" 1969. p. 11.

Boyd, W.L. and Herbert, J.W. (Ed (. Choice in Education: Potential and Problems. Berkeley, McCutchan.1990 ,

Carnoy, Martin and MacDonell, Jean. “School District Restructuring in Santa Fe, New Mexico” Educational Policy, Vol. 4, No.1, 1990.

- Carnoy , Martin. “ National Voucher Plans in Chile and Sweden: Did Privatization Reforms Make for Better Education” Comparative Education Review, Vol. 42, No.3,1998 ,.

- Cookson, Peter W. School Choice The Struggle of American Education. New Yourk, Vail – Ballou Press, 1994.

Hirsch, Donald. “School Choice and the Search for an Educational Market” International Review of Education, Vol. 41, Nos. 3-4..1995 ,

Levin, Henry. “The Economics of Educational Choice” Economics Of Education Review, Vol. 10, No. 2.1990 ,

.

–Lindelow, John. Educational Vouchers, Resto , Virginia, National Association of Secondary School Principals, 1990

..West, Edwin G. “Education Vouchers in Practice and Principle:

دراسة مقارنة للذكاء الانفعالي بين الطلبة الصم والطلبة العاديين في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في الإمارات العربية المتحدة وعلاقتها بمتغير الجنس

أ د. خالد راغب الخطيب

مركز رماح لتطوير الموارد البشرية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفروق في الذكاء الانفعالي بين الطلبة الصم والطلبة العاديين وعلاقتها بمتغير الجنس في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، وبلغت عينة الدراسة (115) طالباً وطالبة موزعين كالآتي (56) طالب من فئة الصم(28 ذكر و28 أنثى، و(59) طالب من العاديين (28ذكر، و31 أنثى)، وكلهم من الطلبة الدارسين في مرحلة البكالوريوس في الجامعة، ولأغراض الدراسة استخدم الباحثان مقياس، Chapman (2001) والذي يتكون من خمسة أبعاد، وأظهرت النتائج أن بعدي (إدراك الذات، وتحفيز الذات) حققا أعلى متوسط، ويليهما بعدي

(إدراك العلاقات) و(إدارة العواطف) وأخيراً بعد(تدريب العواطف)، فقد حاز على أدنى متوسط، وكشفت الدراسة على وجود فروق دالة إحصائيا على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي، وأبعاده الخمسة تعزى لمجموعة الطالب (أصم، عادي) لصالح الطلبة العاديين، وعدم وجود فروق دالة إحصائيا في أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي وأبعاده الخمسة تعزى لجنس الطالب (ذكر، أنثى)، باستثناء بعد(تدريب العواطف) فقد كانت الفروق بين الطلاب والطالبات دالة إحصائياً لصالح الإناث. وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات.

الكلمات الدالة: الذكاء الانفعالي، الصم، مقياس شابمان.

مقدمة

يمثل الإنسان قيمة عليا في الحياة، و هو المسؤول الأول عن التطور الذي يحدث في مختلف ميادين الحياة، وما نشهده من تطور مادي و فكري ما هو إلا نتيجة لثمرة طاقات بشرية، لذلك درس العلماء السلوك الإنساني دراسة مفصلة، و كان اهتمام الناس تركيزاً أساسياً في كيفية جعله فاعلاً في الحياة، وما هي العوامل التي تساعده على النجاح؟ وهل الذكاء المعرفي كاف لنجاح الفرد في الحياة ؟ وربما لا يكون كافيا تماما لنجاحه، إذ يتطلب من الفرد أن يكون متزنا منضبطا متحكما بانفعالاته و مشاعره، من خلال فهمه لها و إدارتها و توجيهها مراعياً في الوقت نفسه مشاعر و انفعالات الآخرين ليكلل نواتج سلوكه بالنجاح (الظاهر،2012).

وتقدر نسبة الافراد ذوي الاعاقة السمعية بـ (0.6%) من المجتمع (Hewrad, 2002) وتعكس الإعاقة السمعية hearing impairment مستويات متفاوتة من الضعف السمعي، وتتراوح هذه المستويات في الواقع ما بين الضعف السمعي البسيط والضعف السمعي الشديد جداً أو الصمم وهو الأمر الذي يتوقف بالدرجة الأولى على درجة الحساسية للصوت، ويعرف الشخص الأصم بأنه ذلك الفرد الذي تحول إعاقته السمعية دون قيامه بالمعالجة المتتالية للمعلومات اللغوية عن طريق السمع سواء استخدم في ذلك المعينات السمعية أو لم يستخدم أياً منها (Hallahan, Kauffman.2008) وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم كل الخدمات والبرامج المناسبة لفئة الصم وضعاف السمع، فوزارة التربية والتعليم في الإمارات على دمج و تعليم جميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومن بينهم الطلبة الصم في جميع المراحل التعليمية المختلفة حتى المرحلة الجامعية، وأن المسؤولية الكاملة في تعليم جميع الطلاب ترتكز على فريق العمل بالمؤسسة التعليمية، الذي يعمل داخل بيئة تعليمية داعمة، ويتشارك الطلاب مع غيرهم من الطلبة العاديين، تعليمًا خاصًّا في نيل الفرص التعليمية المتاحة عند الحاجة إلى ذلك؛ ويُعَدُّون للقيام بمساهمات إيجابية تجاه المجتمع المحلي والشامل؛ كما

يعمل فريق العمل على تنمية الطلاب على نطاق الصحة الجسدية، والعقلية، والنفسية، والحفاظ عليها، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، عن طريق الوصول إلى الفرص التعليمية والمهنية، والمشاركة بها بعد فترة الدراسة الرسمية. (رؤية دائرة التعليم والمعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، 2018)

واتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تعليم الصم في مدارس التعليم العام، والتعليم العالي كاستجابة لحركة دمج الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة (Aturky,2005). وقامت وزارة التربية والتعليم الإماراتية بتطبيق الدمج في مدارس التعليم العام من اجل رفع مستواهم الاكاديمي، وتقليل الفجوة بينهم وبين السامعين في الجوانب الاكاديمية واللغوية ؛ من اجل الوصول الى التعليم العالي.

ويدمج الطلاب الصم في دولة الإمارات العربية المتحدة على شكل فصول دراسية منفصلة ملحقة بالمدرسة العادية، ويشترك الطلاب الصم مع زملائهم السامعين في درسي التربية البدنية و الفنية والاستراحة بين الدروس(الفسحة)،وهذا الشكل يكون اقرب الى الدمج الاجتماعي mainstreaming منه الى الدمج الاكاديمي Inclusion او الدمج الكلي Full inclusion) (Marschark,2001).

دمج الأشخاص الصم مع الطلبة العاديين:

الدمج عملية اشراك الطفل في البيئة التربوية العامة عندما يُعتقد انه مستعد اكاديميا وانفعاليا، والدمج الشامل يعني مشاركة الجميع ضمن بيئة تربوية عامة داعمة تشمل على خدمات تربوية مناسبة واشكال متنوعة من الدعم الاجتماعي(السرطاوي، الشخص، العبد الجبار ،2011). وهو مفهوم واجراءات ارتبطت من الناحية الثقافية والسياسية والطبية والفلسفية والتاريخية بالتفسير التربوي لها. وكان لابد للمدرسة والنظام التربوي الذي يطبق الدمج أن يعكس قيم واهداف المجتمع. بالإضافة الى تحضير الطلاب للحياة المستقبلية والاجتماعية والمهنية.(Hyde & Power, 2004; Hyde, Ohna & Hjulstad, 2006),

ارتبطت بداية الدمج بقانون تربية الافراد المعاقين سنة 1975 .(Bryant, smith & Bryant,2007) وقد أكدت تشريعات عديدة على دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة مثل American : with disability Act (ADA)1990, Individual with Disability Educational Act (IDEA),1997 No Child left Behind (NCLB),2001وغيرها, وذلك من اجل تحسين تعلم الصم وضعاف السمع. ومع ذلك فهناك ثلاثة اتجاهات نحو الدمج الاول يميل الى الدمج والاتجاه الثاني يعارض الدمج والاتجاه الثالث يميل الى المحايدة في الدمج (يحيى ،2006؛المهيري، 2008)

وبسبب وجود اعتقاد مفاده ان التأخر النمو اللغوي للصم وضعاف السمع بالمقارنة مع السامعين يعود الى التعليم المنعزل، دعي الكثير من الباحثين الى دمج الصم في مدارس التعليم العادي معتقدين بوجود مبررات قوية لدمج الطلاب الصم وضعاف السمع واهمها: 1 –التغير الواضح في الاتجاهات الاجتماعية نحو الأطفال غير العاديين من السلبية إلى الايجابية، 2– ظهور القوانين والتشريعات التي أصبحت تنص صراحة على حق الطفل غير العادي في تلقي الرعاية الصحية والتربوية والاجتماعية أسوة بزملائه من العاديين في اقل البيئات التربوية تقيدا،3– تزايد عدد الأطفال غير العاديين في بعض الدول وخاصة النامية,4– وقلة عدد مراكز التربية الخاصة الأمر الذي يصعب معه التحاق الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بتلك المراكز (الروسان، 1998). وحاجة التلاميذ الى الدعم التربوي والاجتماعي، ويرى مجيد (2008) ان الدمج يساهم في تطوير احساس الصم بالانتماء للمجتمع، ويشجع على تقدير التنوع، ويساعد في مراعاة الفروق الفردية ، واحترام حقوق الاقليات اللغوي في المجتمع (مجيد ،2008). ومن فوائد الدمج للصم وضعاف السمع إتاحة الفرصة لهم لتقليد النماذج السلوكية الإيجابية والتي تزيد من فرص نضجهم الاجتماعي لهم ، مما يحسن المهارات السلوك الاجتماعي، ويعمل على زيادة فرص اكتساب الخبرات اللغوية والمعرفة من الطلاب العاديين ، وتطوير مهارات التواصل والمهارات الأساسية في القراءة والحساب، حيث أن تواجدهم مع العاديين سيخلق فرصاً تعليمية

مشتركة مع أقرانهم مما ينعكس إيجاباً على تحصيلهم الدراسي، والدمج سيجعلهم يعيدون النظر في ميزان العدل والمساواة بينهم مما يغير من نظرتهم السلبية نحو أنفسهم و يزيد من تقدير الذات والدافعية لديهم ، مما يجعلهم يبذلون مزيدا من الجهد والعمل والتغيير نحو الأفضل ، إضافة إلى إعطائهم الفرصة لتحقيق النمو النفسي السليم ، وتمكينهم من التوافق مع أنفسهم والمحيطين بهم . (كردستاني ، 2008؛ Andrews and Mason,.. (1991))

وحتى تنجح عملية تطبيق الدمج لخص حنفي (2008) متطلبات نجاح الدمج كما يلي : 1. ايجاد التشريعات والقوانين،2. تجهيز المدرسة بالوسائل المناسبة، 3. تهيئة البيئة الصفية وتعديل النظام المدرسي، 4. اعادة تأهيل المعلمين في المدارس العامة ومعلمي التربية الخاص، 5. تهيئة الطلاب السامعين واسرهم للتعامل مع الطلاب الصم وضعاف السمع، واخيراً تعديل مناهج التعليم العام للتناسب مع قدرات واحتياجات الطلاب الصم وضعاف السمع.

- **الخلفية التاريخية للذكاء الانفعالي:**

يبحث الإنسان باستمرار عن قيادة ذاتية سليمة تقوده إلى شاطئ الأمان ليشعر في داخله بالطمأنينة، ولكن مع هذا السعي الداخلي وجدت تحديات خارجية تسحب منه بساط الأمن، وتجعله يعيش في صراع موزع بين ضالته المنشودة داخل نفسه، وبين التحديات المادية في بيئته، فانعكس ذلك في انفعالات مضطربة داخل نفسه، وسعى حثيثاً لامتلاك الأدوات التي تخفف لوعة الانفعالات وتقلل حدة الصراع، ونتيجةً لذلك أصبحت صور الانفعالات غير الناضجة مألوفة في حياتنا اليومية.(Goleman,1995)

ولهذا أصبح من الضروري مراعاة جانب التحكم في العواطف والتخفيف من حدة الانفعالات، ومن هنا كان الاتجاه نحو تحليل القدرات العقلية التي يمكن أن تسيطر على الجوانب العقلية الانفعالية وتقودها. ومن هنا بدأ

تسليط الضوء على الذكاء الانفعالي، والقدرة الذكائية الانفعالية، لما لها من تداخل في جميع التخصصات النفسية والاجتماعية والطبية والاقتصادية وغيرها.(السامرائي،2007)

ويعد جاردنر (Gardner) صاحب نظرية الذكاءات المتعددة هو المحرك للاهتمام بالذكاء الانفعالي إذ يمكن أن يكون ضمن أنماط الذكاءات المتعددة. فالتعريف الذي ذكره بار-أون (Bar-On, 1997) و هو مجموعة منظمة من المهارات و الكفاءات غير المعرفية في الجوانب الشخصية و الانفعالية و الاجتماعية و التي تؤثر في قدرة الفرد على معالجة متطلبات البيئية و ضغوطها.

و هذا التعريف يتماشى مع نوعين من الذكاء عند جاردنر و هما الذكاء الاجتماعي أو ما بين الأشخاص (Interpersonal) (Intelligence) و الذكاء الذاتي الشخصي (Intelligence Interpersonal)وقد يقابل هذان الذكاءان

لـ جاردنر الذكاء الانفعالي، وكان سالوفي وماير (Salovey&Mayer,1997) ممن اهتما بالعوامل غير المعرفية كمكونات للذكاء، و الذكاء الاجتماعي، ولا يمكن الفصل تماما بين المكونات المعرفية و المكونات غير المعرفية، إذ تؤدي الانفعالات دورا مهما فى اتخاذ القرارات العقلانية، ويعد اهتمام جولمان بأعمال سالوفي وماير هي التي دفعته إلى تأليف كتابة الذكاء الانفعالي عام (1995) الذي يعد أشهر كتاب في هذا الجانب و الذي يؤكد فيه أن المكونات المعرفية ليست كافية لنجاح الفرد على مستوى الشخصي و العملي ، وإنما المكونات غير المعرفية هي التي تكلل نجاح الفرد، و يمكن القول في هذا الصدد لا يمكن أن يكون القرار المتخذ عقلانياً صرفا أو عاطفياً صرفا لأن كلا منهما يؤدي دوراً للأخر (الظاهر، 2012).

-تعريف الذكاء الانفعالي:

يعرّف عثمان ورزق (2011) الذكاء الانفعالي بأنه: القدرة على الانتباه والإدراك الجيد للانفعالات والمشاعر الذاتية وفهمها وصياغتها بوضوح وتنظيمها وفقاً لمراقبة وإدراك دقيق لانفعالات الآخرين ومشاعرهم للدخول

معهم في علاقات انفعالية واجتماعية إيجابية تساعد الفرد على الرقي العقلي والمهني وتعلم المزيد من المهارات الإيجابية للحياة.

ولهذا يعد من خصائص الذكاء الانفعالي أنه يعنى بطبيعة الأفراد والجماعات والمجتمع برمته، ويمكن للفرد أن يضع علاقة بين انفعالاته وتفكيره من ناحية، وبين تفكير الآخرين الذين يتعامل معهم وانفعالاتهم من ناحية أخرى، بحيث يجعل تلك العلاقة بمثابة الجسر الذي يوصله إلى النجاح في المجالات المختلفة من الحياة ويؤدي بالتالي إلى تقوية الذكاء الانفعالي لدى الفرد من ناحية أخرى

(Ciarrochi,. 2001)

في حين يشير جولمان (Goleman , 1998) إلى تعريف ثورندايك الذي يعد الذكاء الاجتماعي جانبا من جوانب الذكاء الانفعالي، و يعرّف سالوفي و مايير (Salovey & Mayer ,1997) الذكاء الانفعالي بأنه قدرة على فهم الانفعالات الذاتية و انفعالات الآخرين ، و التمييز بينها واستخدام هذه الانفعالات لتوجيه التفكير والسلوك من اجل الرقي بهما. وربما لا يختلف هذه التعريف عن تعريف جولمان (Goleman , 1998) الذي يراه بأنه قدرة الفرد على مراقبة انفعالاته و انفعالات الآخرين ، و التمييز بينهما و استخدام المعلومات الانفعالية كدليل للفرد في التفكير السلوك، وفهمه لذاته و كيفية إدراكها لمساعدته في حل المشكلات من أجل حياة ناجحة و فعالة .

ويشمل الذكاء الانفعالي خمسة أبعاد هي:(إدراك الذات، تحفيز الذات، إدارة العواطف، إدارة العلاقات، تدريب العواطف. (Chapman, 2001)

ويتضمن الذكاء الانفعالي خمسة مكونات أساسية هي:

1- المعرفة الانفعالية: وهي القدرة على الانتباه و الإدراك الجيد للانفعالات والمشاعر الذاتية وحسن التمييز بينها، والوعي بالعلاقة بين الأفكار والمشاعر الذاتية والأحداث الخارجية.

2- إدارة الانفعالات: وتشير إلى القدرة على التحكم في الانفعالات السلبية وكسب الوقت للتحكم فيها، وتحويلها إلى انفعالات إيجابية، وممارسة مهارات الحياة الاجتماعية بفاعلية.

3- تنظيم الانفعالات: وهي القدرة على تنظيم الانفعالات والمشاعر ، وتوجيهها إلى تحقيق الإنجاز والتفوق، واستعمال المشاعر والانفعالات في صنع أفضل القرارات.

4- التعاطف: ويشير إلى القدرة على إدراك انفعالات الآخرين والاندماج معهم انفعالياً وفهم مشاعرهم وانفعالاتهم والتناغم معهم.

5- التواصل الاجتماعي: وهو التأثير الإيجابي القوي في الآخرين، عن طريق إدراك انفعالاتهم ومشاعرهم، ومعرفة متى تقود الآخرين ومتى تتبعهم وتساندهم، والتصرف معهم بطريقة لائقة.(العبدلي، 2010)

- **قياس الذكاء الانفعالي**

يتأثر قياس الذكاء الانفعالي في النظرة إليه، فهناك من يراه قدرات عقلية مثل مايير و سالوفي و كاروسه (Mayer,Salovey&Carusa2001)بينما يراه آخرون سمات وقدرات ملاحظة مثل سكت (Schutte,1998) و بار – أون.(Bar-On.1997)، يتكون نموذج بار –أون (Bar-On.1997)من الأبعاد الآتية:

1- مقياس الكفاية الاجتماعية (Interpersonal Scale) و يتكون من 6 فقرات

2- مقياس الكفاية الذاتية (Interpersonal Scale) ويتكون من 12 فقرات.

3- مقياس إدارة الضغوط (Stress Management Scale))يتكون من 12 فقرات

4- مقياس التكيف (Adaptability Scale) يتكون 10 فقرات.

5- مقياس المزاج العام (General Mood Scale) يتكون من 14 فقرة.

6- مقياس التعبير الإيجابي (Positive Impression Scale) و يتكون من 6 فقرات.

- **أما نموذج مايير و سالوفى و كاروسه** (Mayer,Salovey&Carusa2001) فيتكون من خمسة أبعاد هي:

1- المعرفة الانفعالية : ويقيس الوعى بالذات و التعرف إلى الشعور و فهمها.

2- إدارة الانفعالات : ويقيس القدرة على التعامل مع الانفعالات وإدارتها إدارة ملائمة.

3-تحفيز الذات : ويقيس توجيه الانفعالات لتحقيق هدف معين و ان يكون الفرد مصدر الدافعية لذاته.

4-إدراك الانفعالات الآخرين : ويقيس القدرة على التعاطف مع الاخرين و معرفة انفعالاتهم.

5-إدراك العلاقات الاجتماعية : ويقيس الكفاية الاجتماعية و المهارات التأثيرية لإدارة انفعالات الآخرين وضبطها.

وأشار جولمان (Goleman ,1995) إلى أن الذكاء الانفعالي يتكون من(25) كفاءة و مهارة لأبعاد خمسة تمثل المكونات الشخصية وهى ثلاثة (الوعى بالذات ، تنظيم الذات ، الدافعية) و المكونات الاجتماعية و تتكون من بعدين هما (التعاطف ، المهارات الاجتماعية)، وتمت مراجعة هذا النموذج من قبل بوياتزز و جولمان ورهي (Boyatzis,Goleman&Rhee,2000) وحددوا الذكاء الانفعالي من (20) كفاءة موزعه على أربعة أبعاد رئيسية هي:

1- الوعى الذات :و يتضمن الوعي الانفعالي بالذات ، التقييم الدقيق للذات ، الثقة بالذات.

2- إدارة الذات : ويتضمن ضبط الذات ، الموثوق ، الانصاف ، الانضباطية ، حافز الإنجاز ، المبادرة.

3- الوعى الاجتماعي :و يتضمن التعاطف ، توجيه الخدمة ، الوعي التنظيمي.

4- إدارة العلاقات : و يتضمن تنمية الآخرين ، التأثر ، الاتصال.

- **مقياس الذكاء الانفعالي لـ شابمان (Chapman, 2001)**:والمقياس مكون من (25) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي (إدراك الذات، وإدارة العواطف، وتحفيز الذات، وإدارة العلاقات، وتدريب العواطف)، وكل مجال مكون من خمسة أسئلة ،وفق مدرج رباعي، وكانت البدائل (دائما، أحيانا، نادراً، أبداً) .

- **تأثير الإعاقة السمعية على النمو النفسي الانفعالي والاجتماعي:**

تعد اللغة أحد الأشكال الرئيسية للتواصل و التفاعل الاجتماعي لأن القصور اللغوي يؤثر سلبيا في النضج الاجتماعي ابتداء من الأسرة و البيئة المحيطة و المدرسة، و هي التي تؤدي وثيقة صلة و الاتصال البشري بمختلف الأنشطة الاجتماعية و التكيف وفق متطلبات السلوك الاجتماعي المقبول، و الفرد بشكل عام يجب أن يتعامل مع الآخرين دون عناء، و تعامل السامع مع الصم ربما لا يحقق فهما كاملا مما يؤدي بكل منهما إلى التراجع عن الثاني، لذلك نجد الصم ينسحبون عن أقرانهم السامعين ، وقد يتصفون بالانعزال والانسحاب الكنهم يقتربون جدا من بعضهم بعضاً، كما قد ينتابهم الشك لعدم فهمهم ما يقال، شعور بنقص الثقة ، وقد يؤدي إلى مفهوم ذات منخفض ، وقد يميل الأصم إلى السلوك العدواني تعبيرا عن الألم الداخلي الذي يعانيه ، وقد ينتابه أحيانا الغضب و القلق وسوء التوافق.(الظاهر،2012).

وحيث أن التفاعل الاجتماعي يعتمد على اللغة، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية يجدون أنفسهم في عزلة، الأمر الذي يدفعهم إلى أن يكوّنوا ما يعرف باسم (مجتمع الصم)، كجماعة فرعية داخل المجتمع تقدم الأساس النفسي الانفعالي الاجتماعي للانتماء لديهم، كما أن التكيف الانفعالي الاجتماعي غير واضح المعالم، ومن ثم فإن الطفل الأصم يميل إلى البعد عن الأشخاص عاديي السمع نتيجةً لفقده الحس الانفعالي الاجتماعي الذي يقربه لهم.(Hallahan&Kauffman,2006)

ورغم تباين تأثير الإعاقة السمعية من فرد لآخر إلا أنه لا يمكن إنكار حقيقة تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على البناء النفسي والانفعالي الكلي للإنسان، ففقدان السمع ليس هو الخسارة الوحيدة للفرد ذو الإعاقة السمعية، بل ما تنتج عنه من أضرار أكثر شدة من الصعوبة في الاتصال، فحين يشعر ذو الإعاقة السمعية

بالعجز وقلة الحيلة في مواقف لا تشكل مشكلة بالنسبة لغيره، فإنه قد يشعر بالتعاسة والخجل والإحباط مما يزعزع بناءه النفسي والانفعالي، ويدفعه إلى إصدار أنماط من السلوك غير التوافقي.(اللالا والزبيري،2013)

ويشير القريطى (2001) إلى أن الإعاقة السمعية تؤدي إلى إعاقة النمو الاجتماعي للطفل حيث تحد من مشاركاته و تفاعلاته مع الآخرين و اندماجه في المجتمع مما يؤدي في توافقه الاجتماعي ، وفي مدى اكتسابه المهارات الاجتماعية الضرورية واللازمة لحياته في المجتمع. كما أوضحت نتائج دراسة مايرز (Mayers,2001) أن الإعاقة السمعية تؤدى إلى أنماط سلبية متوقعة في أغلب الأحيان من السلوك و الموقف، مثل : التجنب، الانعزالية، تقدير ذات منخفض، القلق، والاكتئاب.

- الدراسات السابقة:

- أجرى العنيزات(2017) دراسة مقارنة بين الطلبة المتفوقين أكاديمياً والطلبة العاديين في المرحلة الأساسية في الأردن وعلاقتها بمتغيري الجنس والعمر، وبلغ مجموع أفراد الدراسة (505) طالباً وطالبة، ولأغراض الدراسة استخدمت الباحثة مقياس بار- أون للذكاء الانفعالي ،وأظهرت النتائج عدم وجود فروق بين الطلبة المتفوقين والطلبة العاديين على المقياس ككل باستثناء بعد التكيف ولصالح الطلبة المتفوقين أكاديمياً، و وجود فروق بين الذكور والإناث من الطلبة المتفوقين أكاديمياً على المقياس ككل وعلى أبعاد: الكفاءة الاجتماعية، والتكيف والمزاج العام والتعبير الايجابي ولصالح الإناث، و وجود فروق بين الصف السابع والصف العاشر من الطلبة المتفوقين أكاديمياً على المقياس ككل وعلى بعدي الكفاءة الاجتماعية والمزاج العام ولصالح طلبة الصف العاشر.

- وأجرى الظاهر (2012) دراسة هدفت لمعرفة الفروق في الذكاء الانفعالي بين الصم و المكفوفين لكلا الجنسين و للمراهقين و الراشدين، وتكونت عينة البحث من (104)، وأظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق في الذكاء الانفعالي بين الصم و المكفوفين، ولا توجد فروق في الذكاء الانفعالي بين الصم و المكفوفين تعزى إلى

متغيري الجنس والعمر، ولا توجد فروق في الذكاء الانفعالي بين الصم و المكفوفين في الذكاء الانفعالي للتفاعل بين نوع الإعاقة و العمر أو بين نوع الإعاقة و العمر، بينما ظهرت فروق للتفاعل بين نوع الإعاقة و الجنس و لصالح الإناث.

كما أجرت الجندي (2006) دراسة هدفت إلى التعرف على الفروق في الذكاء الانفعالي بين الطلبة الموهوبين والطلبة العاديين وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي واثر كل من متغيري الجنس والمرحلة العمرية في ذلك، وذلك من خلال تطبيق مقياس الذكاء الانفعالي لبار–أون للذكاء الانفعالي على عينة مكونة من (420) طالباً وطالبة من الطلبة الموهوبين والطلبة العاديين، كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الموهبين والطلبة العاديين في العلامة الكلية للمقياس وعلى بعدي المزاج العام والانطباع الايجابي ولصالح الطلبة الموهبين، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية باستثناء بعد الكفاءة الاجتماعية، اما بالنسبة لمتغير العمر فلم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الفئات العمرية باستثناء بعد ادارة الضغوط ولصالح الفئة العمرية (15–17) سنة.

- كما بحثت العمران (2006) في الفروق في ابعاد الذكاء الانفعالي تبعا لاختلاف مستوى التحصيل الدراسي والجنس والمرحلة الدراسية على عينة مكونة من (279) من طلبة المراحل التعليمية والاعدادية والثانوية والجامعية, طبقت عليهم مقياس الذكاء الانفعالي، بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية في الذكاء الانفعالي تبعا لمتغير المستوى التحصيلي لصالح الطلبة المتفوقين. ووجود فروق ذات دلالة احصائية في الذكاء الانفعالي تبعا لمتغير الجنس حيث تفوقت الاناث على الذكور في الكفاءة الاجتماعية، بينما تفوق الذكور على الاناث في المزاج العام.

- كما أجرى باركر وآخرون (Parker,etal, 2004) دراسة هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الذكاء الانفعالي والتحصيل الدراسي علي عينة بلغت (667) طالباً وطالبة من المرحلة الثانوية، قسمت إلى

مجموعتين؛ الأولى تجريبية مكونة من مستويين: مرتفعي التحصيل، ومتدني التحصيل، والثانية ضابطة، ثم تعرضت المجموعة التجريبية إلى برامج إثرائية لمهارات الذكاء الانفعالي، وأظهرت النتائج أن الذكاء الانفعالي يمكن أن يتنبأ جزئياً بالتحصيل الدراسي، وأظهرت أن ذوي المستوى المرتفع من الذكاء الانفعالي كانوا أكثر تحصيلاً من ذوي المستوى المتدني في الذكاء الانفعالي.

- وأجرى ستاين (Stein, 2000) هدفت إلى الكشف عن الفروق في الذكاء الانفعالي بين الذكور والإناث من خلال تطبيق مقياس الذكاء الانفعالي، تألفت عينة الدراسة من (7700) شخص، أظهرت النتائج وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين كلا الجنسين في أبعاد المقياس؛ حيث حصلت الإناث على درجات أعلى في بعدي الكفاءة الاجتماعية والتعاطف، بينما حصل الذكور درجات أعلى على بعدي الثقة بالذات وتحمل الضغوط، في حين أنه لم توجد فروق بين كلا الجنسين في العلامة الكلية للمقياس.

- وأجرى بار- اون (Bar-on, 2000) دراسة هدفت إلى معرفة أثر الذكاء الانفعالي في التحصيل الدراسي، وتكونت عينة الدراسة من (231) طالباً وطالبة في بكندا، تم تدريبهم على مهارات الذكاء الانفعالي، حيث شملت هذه المهارات التكيف وإدارة الانفعالات والعلاقات الاجتماعية، وأشارت النتائج إلى أن الطلبة الذين تم تدريبهم على هذه المهارات تفوقوا في تحصيلهم الدراسي على أقرانهم الذين لم يتلقوا تدريب على هذه المهارات، كما أظهرت النتائج إلى أن الطلبة ذوي الدرجات المرتفعة في الذكاء الانفعالي كانوا أكثر تحصيلاً من ذوي الدرجات المتدنية في الذكاء الانفعالي على مقياس بار-اون للذكاء الانفعالي.

- كما وأجرى سوتارسو وآخرون (Sutarso etal, 1996)دراسة هدفت إلى التعرف على أثر كل من جنس الطالب ومعدله التراكمي في الذكاء الانفعالي على عينة بلغت (138) من طلبة الجامعة، طبق عليهم مقياس للذكاء الانفعالي يتكون كم ثلاثة أبعاد هي: التعاطف، والوعي الذاتي، والتكيف، وأشارت النتائج الدراسة إلى

تفوق الإناث على الذكور في بعدي التعاطف والوعي الذاتي، بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين على بعد التكيف وعلى العلامة الكلية للمقياس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

. تناولت معظم الدراسات الذكاء الانفعالي لعينات من العاديين فيما بينهم (دراسة العنيزات 2007، العمران، 2006، ستاين، 2000، بار– اون، 2000، ودراسة باركر، 2004 ودراسة سوتارسو، 1996، بينما أجرى الظاهر 2012 دراسة على عينة من الصم والمكفوفين، بينما لم يعثر الباحثان على دراسة بحثت في الفروق بين الصم والعاديين كما هي الدراسة الحالية.

. معظم الدراسات التي أجريت وكانت المقارنة فيها بين الجنسين، كانت نتائج هذه الدراسات لصالح الإناث كما في دراسة الظاهر 2012، وبعضها كانت النتائج في بعض الإبعاد لصالح الإناث وبعض الأبعاد الأخرى كانت لصالح الذكور كما في دراسة العنيزات 2007، العمران، 2006، وستايين2000، وهذه النتائج ايضا تتشابه مع نتائج الدراسة الحالية.

. أظهرت بعض الدراسات أن الطلبة المتفوقين ومرتفعي التحصيل كانت نتائجهم أفضل من الطلبة العاديين على مقياس الذكاء الانفعالي، كما في دراسة الجندي، 2006، ودراسة باركر، 2004.

- **مشكلة الدراسة:**

ساد ولمدة طويلة من الزمن في الأوساط العلمية اعتقاد بأن النجاح في الحياة والمدرسة يعتمد بالدرجة الأولى على القدرات العقلية المتمثلة في أداء متميز على اختبارات الذكاء الرسمية، متناسين أو متجاهلين النظريات الحديثة التي ترى أن النجاح يعتمد على ذكاء متعدد مثل نظرية الذكاءات المتعددة(GardnerK1983)، ونظرية الذكاء الانفعالي(Golman,1995)، والتي دحضت الاعتقاد السابق، وهذا يؤيده ما ورد في التقرير الصادر عن المركز القومي الإكلينيكي لبرامج الأطفال في أمريكا من أن المقاييس

الانفعالية والاجتماعية تتنبأ بالنجاح للطفل أكثر مما يتنبأ به رصيده من المعارف أو قدرته المبكرة على القراءة، وقدّم سبعة أسس لتكوين المقدرة الحاسمة على التعلم ترتبط جميعها بالذكاء الانفعالي وهي: الثقة بالنفس، حب الاستطلاع، الإصرار والسيطرة على النفس، والقدرة على تكوين العلاقات والارتباط بالآخرين، والقدرة على التواصل والتعاون.(العنيزات،2017)

وبالتحديد سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- **السؤال الأول:** ما مستوى أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي وأبعاده الخمسة؟

- **السؤال الثاني:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\alpha$)في أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي وأبعاده الخمسة تعزى لمتغير مجموعة الطالب (أصم، عادي)؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\alpha$) في أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي وأبعاده الخمسة تعزى لمتغير جنس الطالب (ذكر، أنثى)؟

- **أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفروق في الذكاء الانفعالي وأبعاده بين الطلبة الصم والطلبة العاديين، وعلاقة متغير الجنس فيه.

- **أهمية الدراسة :**

- إن أهمية البحث الحالي نابع من أهمية الشريحة التي يخصها وهي شريحة الطلبة الصم، وخاصةً أنها ملتحقة بمرحلة التعليم العالي، وأن هناك ندرة في معرفة الذكاء الانفعالي للطلبة الصم، وخاصةً بما وفرته جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا لهذه الفرصة من الطلبة الصم للدمج في الدراسة الجامعية مع الطلبة العاديين، لذا جاء الكشف عن ذكاء هؤلاء الطلبة الانفعالي ليستفيد منها الجهات الداعمة والمهتمة للطلبة الصم.

– تعد هذه الدراسة – بحدود علم الباحثان – أول دراسة تجرى على الفروق في الذكاء الانفعالي وأبعاده بين الطلبة الصم والطلبة العاديين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلاقة متغير الجنس فيه، وبذلك يسهم هذا البحث في إثراء المكتبة الإماراتية ومحاولة سد النقص في هذا المجال.

1– ستزود هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، بمعلومات حول الذكاء الانفعالي وأبعاده المنتشرة بين الطلبة، وهذا سيساعدهم في معالجة هذه المعلومات من خلال محتوى المقررات الدراسية، وكيفية تقديمها لهم، للطلبة العاديين عامة، وللطلبة الصم خاصة.

2– تساعد الدراسة الحالية على بناء برامج تدريبية قائمة على تنمية مهارات الذكاء الانفعالي بين طلبة المرحلة الجامعية للطلبة عامة، وللطلبة الصم خاصة في مدينة العين، ونشر الاهتمام بالذكاء الانفعالي وأبعاده.

– **التعريفات الإجرائية:**

– **الذكاء الانفعالي:** يعرّفه بار –أون (Bar–On,2002) بأنه إدراك الفرد لمشاعره ومشاعر الآخرين والتحكم بها، وقدرته على استثارة دافعيته بطريقة جيدة، وفي هذه الدراسة يعرّف الذكاء الانفعالي إجرائياً: بالدرجة التي يحصل عليها الطالب بمقياس شابمان للذكاء الانفعالي ككل وأبعاده الفرعية التي تضم(إدراك الذات، تحفيز الذات، إدارة العواطف، إدارة العلاقات، تدريب العواطف).

– **الطلبة العاديين:** هم الطلبة الذكور والإناث الملتحقون بدراسة المرحلة الجامعية في مرحلة البكالوريوس، في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذين لم يتم تشخيصهم أو تصنيفهم كطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو من الطلبة الصم.

– **الطلبة الصم:** يعرف الشخص الأصم من الناحية الطبية بأنه ذلك الذي حرم من حاسة السمع منذ الولادة إلى درجة تجعل الكلام المنطوق مستحيل السمع مع أو بدون المعينات السمعية، أو هو الذي فقد القدرة السمعية قبل تعلم الكلام، مع أن الشخص يمكنه أن يدرك ضربات الطبل، ويستجيب للصراخ، أو ينظر إلى طائرة تمر فوق

رأسه إلا أنه من الناحية التربوية والنفسية والاجتماعية يعتبر أصماً إن لم يستطع فهم الكلام (حمداش، وزلال،2015)

ويعرفوا اجرائيا في هذا البحث بأنهم الطلبة الذكور والإناث الملتحقون بدراسة المرحلة الجامعية في مرحلة البكالوريوس، في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة ، والذين تم تصنيفهم على أنهم صم استناداً لملفهم في مؤسستهم التعليمية التي تم تشخيصهم فيها.

حدود الدراسة:

- خصائص عينة الدراسة ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة.
- **أداة الدراسة المستخدمة لقياس الذكاء الانفعالي**، والتي تم تطويرها لتتلاءم والبيئة، والتحقق من الخصائص السيكومترية الخاصة بها.
- **الحدود الزمانية:** العام الدراسي الجامعي 2019/2018

. الطريقة والإجراءات:

. منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، اعتمد الباحث المنهج الوصفي المسحي لجمع البيانات والوصول إلى نتائج تمتاز بالدقة؛ ومن ثم تحليلها للخروج بالنتائج المناسبة.

مجتمع الدراسة وعينتها :

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة العاديين والصم من الذكور والإناث في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما عينة الدراسة فتكون مجموعها من (115) طالب مكونة من فئتين :(فئة الطلبة العاديين، وعددهم(59) طالب، موزعين على (28) طالب، و(31) طالبة)، وفئة الصم، وعددهم(56) طالب أصم ، موزعين كالآتي،(28) طالب، و(28) طالبة)،وتم اختيارهم بالعينة القصدية خلال العام الجامعي

(2019/2018) وسبب اختيارهم بالعينة القصدية لأن الطلبة من الذين يدرسهم أحد الباحثين، وقد أبدوا استعداداً للإجابة على أداة الدراسة، ولوجود إدارة متفهمة ومتعاونة لتطبيق الدراسة على عينة الدراسة، والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغيرات	المستويات	العدد
الطلبة العاديين	ذكور	28
	إناث	31
الطلبة الصم	ذكور	28
	إناث	28
المجموع	115	

. أداة البحث:

استطاع الباحثان الحصول على مقياس الذكاء الانفعالي شابمان (Chapman, 2001) وهو مكون من (25) فقرة موزعة على خمسة (مجالات هي إدراك الذات، وإدارة العواطف، وتحفيز الذات، وإدارة العلاقات، وتدريب العواطف)، وكل مجال مكون من خمسة أسئلة يجيب عليها المبحوث وفق مدرج رباعي، وكانت البدائل (دائما، أحيانا، نادراً، أبداً) وبدرجات (4، 3، 2، 1) على التوالي وكما هو موجود في المقياس الأصلي. وقد تم تكييفه للبيئة الإماراتية.

. صدق الأداة:

وللتحقق من صدق الأداة تم استخدام صدق المحكمين، من خلال عرضها على لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص، حيث تكونت من ثمانية محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التربية الخاصة، وعلم

النفس التربوي، في جامعة العين، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وطلب منهم إبداء رأيهم بالمقياس، و قام الباحثان بإجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون، وتم الأخذ بجميع الملاحظات.

. ثبات الأداة:

وتم التأكد أيضًا من ثبات الأداة بتطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Re-Test) حيث تكونت العينة من (49) طالب وطالبة، وبفارق زمني أسبوعين بين مرتي التطبيق، وتم حساب

معامل ثبات كرونباخ ألفا وقد بلغت قيمته (0.84)، وهي قيمة مناسبة لغايات الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

الإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على ما يلي:

السؤال الأول: ما مستوى أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي وأبعاده الخمسة؟

للإجابة عن السؤال الأول قام الباحث بحساب المجموع العام لإجابات الطلبة على كل بعد من أبعاد مقياس شابمان بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتب لكل بعد، وقد كانت النتائج كما في الجدول (2) التالي:

جدول (2) نتائج الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي.

البعد	العدد	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
إدراك الذات	115	1728	15.03	3.52	1.5
تحفيز الذات	115	1728	15.03	2.56	1.5

إدارة العواطف	115	1668	14.50	2.62	4
إدارة العلاقات	115	1711	14.88	2.64	3
تدريب العواطف	115	1624	14.12	2.65	5
المجموع	115	8459	73.56	11.89	

يوضح الجدول أعلاه أن متوسط أداء جميع أفراد العينة على مقياس شابمان بجميع أبعاده بلغ 73.56 من 100 والانحراف المعياري 11.89، كما يوضح الجدول أن بعد إدراك الذات وتحفيز الذات حققا أعلى متوسط وهو 15.03 من 20 والي يليهما هو بعد إدراك العلاقات حيث بلغ المتوسط له 14.88 ثم بعد إدارة العواطف بمتوسط 14.50 أما بعد تدريب العواطف فقد حاز على أدنى متوسط وهو 14.12 من 20.

وللتعرف بالتفصيل على إجابات الطلبة قام الباحث بحساب المجموع العام لإجابات الطلبة على كل فقرة من فقرات مقياس شابمان بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتب لكل فقرة، وقد كانت النتائج كما في الجدول (3):

جدول (3) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات الطلبة على كل بعد من أبعاد مقياس شابمان للذكاء الانفعالي.

البعد	**الفقرة**	**العدد**	**المجموع**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الترتيب**
إدراك الذات	1	115	378	3.29	0.82	1
	2	115	362	3.15	0.81	4
	3	115	320	2.78	1.06	20

	4	115	354	3.08	0.84	6.5
	5	115	314	2.73	1.13	22
تحفيز الذات	1	115	354	3.08	0.75	6.5
	2	115	346	3.01	1.05	10
	3	115	368	3.20	0.84	2
	4	115	329	2.86	0.83	16.5
	5	115	331	2.88	0.86	15
إدارة العواطف	1	115	323	2.81	0.87	19
	2	115	329	2.86	0.71	16.5
	3	115	312	2.71	0.80	24
	4	115	310	2.70	0.97	25
	5	115	350	3.04	0.68	8.5
إدارة العلاقات	1	115	313	2.72	0.74	23
	2	115	327	2.84	0.92	18
	3	115	333	2.90	0.83	14
	4	115	335	2.91	0.74	13
	5	115	360	3.13	0.85	5
تدريب العواطف	1	115	364	3.17	0.74	3
	2	115	340	2.96	1.10	11.5
	3	115	317	2.76	0.76	21
	4	115	340	2.96	0.77	11.5
	5	115	350	3.04	0.83	8.5

ويبين الجدول (3) أعلاه أن الفقرة التي حازت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة الأولى من البعد الأول (إدراك الذات) حيث بلغ متوسطها(3.29 من 4)، وهذا يمكن تفسير إلى أن الطلبة المفحوصين في حالة ممتازة من الوعي بالنفس، والتعرف على الشعور وهو حجر الأساس في الذكاء الانفعالي، أي القدرة على رصد المشاعر، وهو عامل حاسم في النظرة النفسية الثاقبة وفهم النفس، وأن المفحوصين يمتلكون الثقة بأنفسهم، ويعتبرون أفضل من يعيشون حياتهم لأنهم يمتلكون حاسة واثقة في كل ما يتخذونه من قرارات، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الجندي،2006)، ودراسة العمران، ،2006).

والفقرة التي تليها هي الفقرة الثالثة من البعد الثاني (تحفيز الذات) وقد بلغ متوسطها (3,20)،وهذا يعني أن الطلبة بوضع ممتاز في توجيه عواطفهم في خدمة هدف ما، وهو أمر مهم يعمل على تحفيز النفس وانتباهها وعلى التفوق والإبداع، أيضاً لأن التحكم في الانفعالات يعني تأجيل الإشباع ووقف الدوافع المكبوتة التي لا تقاوم، وهو أساس مهم لكل إنجاز، وكذلك القدرة على الانغماس في تدفق العواطف حين يستلزم ذلك للتوصل إلى أعلى أداء، وهو ما يتمتع به أفراد هذه المهارة العاطفية، ويتمتعون بكل ما يعهد به إليهم، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الجندي،2006)، ودراسة العمران،2006).

والفقرة التي تليها هي الفقرة الأولى من البعد الخامس(تدريب العواطف) حيث بلغ متوسطها(3.17)،وهذا يعني أن الطلبة المفحوصين في هذا المجال يكونون أكثر قدرة على التقاط الإشارات الاجتماعية التي تدل على أن هناك من يحتاج إليهم، وهذا يجعلهم أكثر استعداداً لأن يتولوا المهمة التي تتطلب رعاية مثل مهنة التعليم والإدارة(Golman,1995). أما الفقرة التي حازت على أدني متوسط فهي الفقرة الرابعة من البعد الثالث (إدارة العواطف) وقد حازت على المتوسط (2,70) من، وهذا يشير إلى أن الطلبة في هذا المجال(إدارة العواطف)بحاجة إلى تدريب في مهارات التوجيه والإرشاد، وهذا يعني أيضاً أن الطالب عند هذا المستوى يعيش

في صراع مستمر مع الشعور بالكآبة، ومن يتمتع بمزية إدارة العواطف يستطيع أن ينهض من عثرات الحياة وتقلباتها، وهذه النتيجة لا تفق مع دراسة (Stein, 2000).

- **الإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على:**

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)في أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي وأبعاده الخمسة تعزى لمتغير مجموعة الطالب (أصم، عادي)؟

وللإجابة عن السؤال استخدم الباحث اختبار (ت) للعينتين المستقلتين للمقارنة بين متوسط أداء الطلبة الصم على مقياس شابمان بأبعاده الخمسة مع أداء الطلبة العاديين، وقد كانت النتائج كما يلي:

يوضح الجدول (4) عدد الطلبة المستجيبين على المقياس من مجموعة الصم ومجموعة العاديين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل منهما على جميع أبعاد المقياس ولكل بعد من أبعاده على حدة.

جدول (4) يوضح عدد الطلبة المستجيبين على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي.

البعد	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إدراك الذات	الصم	56	12.25	2.91
	العاديين	59	17.66	1.37
تحفيز الذات	الصم	56	13.20	2.07

	العاديين	59	17.76	1.59
إدارة العواطف	الصم	56	12.41	2.43
	العاديين	59	15.75	1.64
إدارة العلاقات	الصم	56	12.55	2.24
	العاديين	59	16.36	1.27
تدريب العواطف	الصم	56	13.07	2.43
	العاديين	59	16.59	1.38
المجموع	الصم	56	63.48	8.22
	العاديين	59	83.12	4.79

جدول (5) يوضح نتائج اختبار (ت) للعينتين المستقلتين للمقارنة بين متوسط أداء الطلبة الصم على مقياس شابمان بأبعاده الخمسة مع أداء الطلبة العاديين

البعد	المجموعة	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية	النتيجة
إدراك الذات	الصم	12.25	113	-12.87	0.000	دالة
	العاديين	17.66				
تحفيز الذات	الصم	13.20	113	-14.40	0.000	دالة

	العاديين	17.76				
إدارة العواطف	الصم	12.41	113	-8.69	0.000	دالة
	العاديين	15.75				
إدارة العلاقات	الصم	12.55	113	-11.27	0.000	دالة
	العاديين	16.36				
تدريب العواطف	الصم	13.07	113	-9.61	0.000	دالة
	العاديين	16.59				
المجموع	الصم	63.48	113	-15.74	0.000	دالة
	العاديين	83.12				

يبين الجدول أعلاه المتوسط الحسابي للطلبة الصم والطلبة العاديين على كل بعد من أبعاد المقياس، وعلى المقياس ككل، كما يبين أن درجات الحرية هي 113 ويبين كذلك قيمة (ت) المحسوبة لكل مجموعتين على كل بعد ولجميع المقياس، أما الدلالة الإحصائية فتبين أن جميع الفروق دالة إحصائيا لأن الدلالة الإحصائية كانت 0.00 أي أقل من 0.05.

وهذا يعني أنه يوجد فروق دالة إحصائيا (($\alpha \geq 0.05$) في أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي وأبعاده الخمسة تعزى لمجموعة الطالب (أصم، عادي) ولصالح الطلبة العاديين، و يفسر الباحثين هذه النتيجة بالطبيعية لما يفرزه فقدان حاسة السمع على الفرد في الكفاية الشخصية والانفعالية والاجتماعية، والسيطرة والتوجيه الانفعالي والتعاطف، ولأن العاديين أكثر استقراراً من الناحية النفسية إذا ما قورنوا بالصم، كما أن

الشخص الأصم لا يستطيع مقارنة نفسه بالآخر فليس أمامه إلا الضبط الذاتي عند تعامله مع الآخر، فليس له القدرة على التفاعل الاجتماعي إلا عن طريق لغة الإشارة، وهذا يتطلب فهم الشخص الآخر لهذه اللغة، وقليل من يتعامل بلغة الإشارة، فضلاً على أنها محدودة جداً إذا ما قورنت باللغة المنطوقة، كما أن الشخص العادي متفوق بالذكاء اللغوي اللفظي مقارنةً بالأصم لأنه يعتمد في تعلمه على السمع والبصر، ويركز على اللغة المنطوقة أكثر من الفرد الأصم، وهي ترتبط كذلك بالكفاية الاجتماعية، ولم يعثر الباحثان على أي دراسة بحثت الفروق في الذكاء الانفعالي بين العاديين والصم في المرحلة الجامعية، لكي يقارن بين البحث الحالي والدراسات السابقة.

الإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على:

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\alpha$) في أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي وأبعاده الخمسة تعزى لمتغير جنس الطالب (ذكر، أنثى)؟

وللإجابة عن السؤال استخدم الباحث اختبار (ت) للعينتين المستقلتين للمقارنة بين متوسط أداء الطلاب على مقياس شابمان بأبعاده الخمسة مع أداء الطالبات، وقد كانت النتائج كما يلي:

يوضح جدول (6) عدد الأفراد المستجيبين على المقياس من مجموعة الذكور ومجموعة الإناث والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل منهما على جميع أبعاد المقياس ولكل بعد من أبعاده على حدة

جدول (6) يوضح عدد الأفراد المستجيبين (مجموعة الذكور، مجموعة الإناث) على المقياس والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل منهما

البعد	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إدراك الذات	ذكور	56	14.88	3.35
	إناث	59	15.17	3.70
تحفيز الذات	ذكور	56	14.57	2.85
	إناث	59	15.46	2.18
إدارة العواطف	ذكور	56	14.11	3.02
	إناث	59	14.14	2.26
إدارة العلاقات	ذكور	56	14.16	3.30
	إناث	59	14.83	1.73
تدريب العواطف	ذكور	56	14.38	3.00
	إناث	59	15.36	2.16
المجموع	ذكور	56	72.09	13.48
	إناث	59	74.95	10.08

جدول(7) يوضح نتائج اختبار (ت) على كل بعد من أبعاد المقياس، وعلى المقياس ككل.

البعد	المجموعة	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية

إدراك الذات	ذكور	14.88	113	−0.45	0.656
	إناث	15.17			
تحفيز الذات	ذكور	14.57	113	−1.88	0.063
	إناث	15.46			
إدارة العواطف	ذكور	14.11	113	−0.06	0.954
	إناث	14.14			
إدارة العلاقات	ذكور	14.16	113	−1.37	0.172
	إناث	14.83			
تدريب العواطف	ذكور	14.38	113	−2.02	0.046
	إناث	15.36			
المجموع	ذكور	72.09	113	−1.29	0.199
	إناث	74.95			

يبين الجدول (7) أعلاه المتوسط الحسابي للطلاب والطالبات على كل بعد من أبعاد المقياس، وعلى المقياس ككل، كما يبين أن درجات الحرية بلغت 113 ويبين كذلك قيمة (ت) المحسوبة لكل مجموعتين على كل بعد وللمقياس ككل، أما الدلالة الإحصائية فجميعها تجاوز الـ 0.05 باستثناء الدلالة الإحصائية لبعد تدريب العواطف، فقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة لهذا البعد (−2.02) والدلالة الإحصائية 0.046، أي أقل من

0.05، وهذا يعني أن الفروق في متوسط أداء الطلاب الذكور ومتوسط أداء الطالبات الإناث على مقياس شابمان غير دالة إحصائيا لجميع أبعاد المقياس وللمقياس ككل وذلك لأن الدلالة الإحصائية كانت أعلى من 0.05. باستثناء البعد الخامس –تدريب العواطف– فقد كانت الفروق بين المجموعتين دالة إحصائيا.

وهذا يعني أنه لا يوجد فروق دالة إحصائيا في أداء الطلبة على مقياس شابمان للذكاء الانفعالي، وأبعاده الخمسة تعزى لجنس الطالب (ذكر، أنثى) باستثناء بعد تدريب العواطف. فقد كانت الفروق بين الطلاب والطالبات دالة إحصائيا لهذا البعد ولصالح مجموعة الإناث، وقد يعود ذلك للظروف المتشابهة التي تعيشها كلا الشريحتين فالصم من الذكور والإناث يتعاملون مع بعضهم البعض ومع من يعرف لغة الإشارة، كما تقدم لهم نفس الخدمات في الجامعة، وكذلك الحال للعاديين، وتتفق النتيجة مع دراسة (الظاهر،2012)، وتختلف مع دراسة (العنيزات،2017)، وفيما يتعلق ببعد (تدريب العواطف) فيمكن تفسيره بأن الأنثى بشكل عام سواءً أكانت سامعة أو غير سامعة، أسرع نضجاً من الذكور، كما أنهن أكثر من الذكور في المشاركة الوجدانية والعاطفية، وهي تتماشى تمامً مع طبيعة الإناث، وهذه تتفق مع دراسة ستاين (Stein,2000) من أن النساء أعلى من الرجال في بعدي التعاطف والكفاية الاجتماعية.

- **توصيات الدراسة:**

1- عمل دراسة مقارنة لتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الذكاء الانفعالي بين الطلبة الصم والطلبة العاديين في المرحلة الجامعية.

2- عمل دراسة عن تأثير الذكاء الانفعالي في دافعية الإنجاز بين الطلبة الصم والطلبة العاديين في المرحلة الجامعية.

3 - عمل دراسة عن تأثير الذكاء الانفعالي في الرضا عن العمل بين الصم والعاديين.

4- ضرورة الاهتمام ببرامج تعليم وتنمية مهارات الذكاء الانفعالي، وادخالها وتفعليها في المناهج الدراسية الجامعية.

5- اجراء المزيد من الدراسات التي تتناول مفهوم الذكاء الانفعالي وعلاقته بمتغيرات أخرى ذات العلاقة بالمشكلات والاحباطات التي يتعرض لها الطلبة الصم في مراحل حياتهم المختلفة.

المصادر والمراجع:

- حنفي، علي. (2008). متطلبات دمج الصم في المدرسة العادية من وجهة نظر معلمي الصم والسامعين" دراسة ميدانية في مدينة الرياض. "الندوة العالمية الثامنة للاتحاد العربي للهيئات العاملة مع الصم: تطوير التعليم والتأهيل للأشخاص الصم وضعاف السمع" الرياض. 28-30 نيسان ، السعودية.

- المهيري، أحمد. (2008). اتجاهات المعلمين نحو دمج المعاقين سمعيا في المدارس العادية. مجلة كلية التربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة.العدد25، ص:87-131 ، الإمارات.

- مجيد، سوسن.(2008). اتجاهات معاصرة في رعاية وتنمية مهارات الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، دار الصفاء، القاهرة ، مصر.

- كردستاني ، مريم. (2008). دراسة مقارنة لبعض المتغيرات الشخصية والمعرفية والاجتماعية لدى ضعيفات السمع المدموجات وغير المدموجات في مدينة الرياض، مع وضع تصور مقترح للدمج. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

- الروسان , فاروق.(1998). قضايا ومشكلات في التربية الخاصة , دار الفكر للنشر والتوزيع, الأردن.

- يحيى، خولة. (2006). البرامج التربوية الفردية لذوي الاحتياجات الخاصة، دار المسيرة ، الاردن.

- الظاهر، قحطان(2012) الفروق في الذكاء الانفعالي بين الصم و المكفوفين، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد العاشر (العدد الأول). مصر.

- اللالا، زياد، الزبيري، شريفة(2013) أساسيات التربية الخاصة، الطبعة الثانية، دار المسيرة ، عمان، الأردن.

- العبدلي، سعد حامد(2010) الذكاء الانفعالي وعلاقته بكل من فاعلية الذات والتوافق الزواجي لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمدينة مكة المكرمة. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- العنيزات، صباح حسن(2017) دراسة مقارنة بين الطلبة المتفوقين أكاديمياً والطلبة العاديين في المرحلة الأساسية في الأردن وعلاقتها بمتغيري الجنس والعمر، مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد(9). السعودية.

- حمداش، صونية، وزلال، نصيرة(2015) تقدير الذات لدى الأطفال الصم المدمجين وغير المدمجين في المدرسة العادية(دراسة ميدانية مقارنة)،مجلة العلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد(19)، الجزائر.

- عثمان، فاروق السيد، رزق، محمد عبد السميع(2011) الذكاء الانفعالي، مفهومه وقياسه، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد (58). مصر

- الجندي. غادة (2006) الفروق في الذكاء الانفعالي بين الطلبة الموهوبين والطلبة العاديين وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن

- العمران، جيهان (2006) الذكاء الوجداني لدى عينة من الطلبة البحرينيين تبعا لاختلاف مستوى التحصيل الاكاديمي والنوع والمرحلة الدراسية، مجلة دمشق، المجلد (22) العدد (2) ص. ص 281-336.

- السرطاوي، زيدان، الشخص، عبد العزي، عبد الجبار، عبد العزيز. (2011). الدمج الشامل ، تربية وتعليم غير العاديين في المدارس العادية. الناشر الدولي. الرياض. السعودية

- Alturky, Yosef. (2005). *Teaching and educating pupils who are deaf and hard of hearing.* 1st Ed Aliyah. King Fahd national library.

- Bar-on (2000). The Emotional quotient inventory: Youth version(EQ-I): technical manual Toronto, Canada: multi-health systems-Inc.

-Goleman, D.(1998). Working with emotional Intelligence. New York: Bantam Press.

-Parker, j.(2004). Emotional Intelligence and Academic Success: examining the transition from high school to university. Available (on-line)://EBSCO host.Htm.

-Stein, S.(2000). The EQ: Emotional Intelligence and your, Success. Toronto, Canada: Stoddert publishing Company.

-Sutarso, T & Tapia, M.(1996). The Effect of gender and GPA on Emotional Intelligence. Paper presented at the annual meeting of the Mid – south educational research Association. Alabama.

- Chapman, Margaret (2001) the Emotional Intelligence, Management Pocket books LTD Hampshire, UK.

- Ciarrochi, J. Forges, J.P. & Mayer, J.D. (2001). Emotional Intelligence in Everyday Life, Edwards Brothers, Lillington, NC.USA.

- Gardner, H. (1983). Frames of mind: The theory of multiple intelligence. New York: Basic Books.

- Goleman, D. (1995) Emotional Intelligence. New York: Batman Books.

- Mayer, J.D., & Salovey, P. (1997) What is emotional intelligence ? In J.D. Mayer & P. Salovey (Eds.) Emotional development and emotional intelligence. New York: Basic Books.

- Hallahan & Kaufman, (2006) Exceptional Learners: Introduction to Special Education, 10th, published by person Education, Inc. published as Allen & Bacon, Copyright 2006.

-Andrews, J. F. and Mason, J. M. (1991). Strategy usage among deaf and hearing readers. *Exceptional Children*, 57(6), 536-545

-No Child left Behind Act of 2001. PL107-110-

- American with Disability Act of 1990 PL No.101-336 104, STAT.327.

- Bryant, Diane, Smith, Deborah, D., Bryant, Brian. (2007). Teaching Students with Special Needs in Inclusive Classrooms. 5th Ed, ALLYN & BACON/LONGMAN

- Hyde, Marv, Ohna, Stein. E., & Hjulstad, Oddvar. (2006). Education of the deaf in Australia and Norway: A comparative study of the interpretations and applications of inclusion. AMERICAN ANNALS OF THE DEAF. VOLUME 150, No. 5, 2005/2006.

-Hyde, M. B. & Power, D. J. (2004). Educational inclusion of deaf students: An examination of the definitions of inclusion in relation to the findings of a recent Australian study of deaf students in regular classes. Deafness and Education International, 6, (2), 82-99.

تقييم دور مؤسسات التمويل في تطوير المشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية

د. عماد حسنين الصعيدي

الملخص:

تعتبر المشاريع الصغيرة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية على اختلاف أحجامها، يهدف هذا البحث الى دراسة تقييم دور مؤسسات التمويل في تطوير المشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية. حيث تم استخدام عينة استطلاعية تقدر بـ 100 استبانة وجهت الى أصحاب المشروعات الصغيرة، وعدد من الخبراء والمتخصصين والباحثين ، تم من خلالها تحليل دور مؤسسات التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في المملكة وقدرتها على مواكبة احتياجات هذه المشاريع.

وكذلك التعرف من خلالها على أهم الصعوبات والمشكلات التي واجهت هذه المشروعات و مدى تأثيرها على نجاح هذه المشروعات المدعومة، محاولة لتقديم بعض الحلول التي قد تساعد في معالجة مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة خاصة، مع التعرف على أهم الأسباب التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في تمويل مشاريعهم الصغيرة .

ومن خلال التحليل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من: أهمها عدم توفر وتدني مبلغ التمويل الكاف مع ارتفاع معدلات فائدة الإقراض، فضلا عن قيام مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بالتشدد في طلب الضمانات وهذا في ظل محدودية هذه الضمانات من قبل طالبي القروض، كما ان غياب الدور الفاعل للحكومة والإجراءات الإدارية الروتينية تعتبر أيضا من معوقات التمويل.

مفتاح الكلمات: – المشاريع الصغيرة، تمويل، معوقات، مؤسسات، قروض

Abstract:

Small projects are considered to be the most important elements in achieving economic development in all countries as they occupy the highest proportion of all types of economic projects of various sizes. This paper aims to study the role of financial institutions in the development of small projects in Saudi Arabia. A survey of 100 questionnaires was prepared for the owners of small projects and a number of experts, specialists and researchers. It analyzed the role of financial institutions in supporting small projects in the Kingdom and their ability to cope with the needs of these projects.

This paper identify the biggest obstacles faced by these projects and their impact on the success of these supported projects, an attempt to provide some solutions that may help in the treatment of the problem of financing small projects, especially with the identification of the most important reasons for young entrepreneurs in order to finance their small projects.

A number of results have been obtained through the analysis: the most important of which is the lack of availability and low funding with high lending interest rates, as well as the fact that microfinance institutions have tightened their demand for guarantees. These guarantees are limited by loan applicants. Absence of government's active role and routine administrative procedures are also perceived as funding constraints.

Based on the results, the researcher recommended the need for MFIs to reduce interest rates, and expand the base of beneficiaries of loans.

Moreover, MFIs should ease the guarantees required to obtain the loan, and government should play more effective role by providing adequate support to small enterprises in order to achieve economic development and work to solve the problems of unemployment.

Key Words:- Micro-Enterprises, Finance, Obstacles, Institutions, Loans

مقدمة.

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة. حيث تساعد تلك المشاريع في التنمية الصناعية وتساعد على تحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن. فالاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط، بل وبوجود بيئة جذابة للأعمال الريادية وتوفر شبكة واسعة ومتنوعة من الموردين من المشاريع الصغيرة الكفؤة القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية.

بالإضافة الى ذلك تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة ، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل .

وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص لمساهمتها الكبيرة في قطاع الصناعة، فعلى سبيل المثال تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90 % تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من (50% – 60%) من القوى العاملة في العالم(المحروق، و مقابلة 2006). فكان لابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، وحتى تتخلص من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها، وعدم قدرتهم أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم التم يل لها. فالبنوك التجارية تسهم عادةً بالمشاريع الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها، بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات من ناحية، ولسهولة تعامل البنوك معها من ناحية ثانية، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة من ناحية ثالثة، أو لوجود أهداف واهتمامات مشتركة.

وفي المملكة العربية السعودية ، واصلت خطط التنمية الخمسية المتعاقبة جهودها لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز إسهامها في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة ، فقد تبنت خطة التنمية التاسعة ، على سبيل المثال العديد من الإجراءات الداعمة لنمو هذه المنشآت ، كما أنها وضعت عددا من السياسات التي تعمل على تذليل المعوقات والصعوبات الادارية والتنظيمية والفنية والمالية والتسويقية التي تواجه تلك المنشآت .

حيث قامت الحكومة بتوفير دعم مالي كبير لبنك التسليف والادخار ، كما سبق أقرت برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" من اجل التغلب على معوقات التمويل التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وخاصة تلك التي لا تمتلك القدرة على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل ، كما تم أخيرا تدشين العمل بمشروع "تقييم " الذي يختص بتقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إيجاد نموذج علمي وعملي لتقييم أداء تلك المنشآت في الاقتصاد السعودي(الدورة السادسة2013 منتدى الرياض الاقتصادي) .

على الرغم من هذه الجهود ، الا أن إسهام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ما زالت دون المستوى المأمول ، مما يستدعي تكثي السياسات والبرامج الخاصة القادرة على النهوض بهذا القطاع .

والمملكة العربية السعودية كأي دولة أخرى تبحث عن وسائل وأساليب للتنمية الاقتصادية لديها، لذلك اهتمت وتفاعلت مع المشروعات الصغيرة، حيث أعدت لها الدراسات والأبحاث المختلفة، وصممت لها النماذج واستطلاعات الرأي المستقبلية، وحاولت أن توفر الوسائل القانونية والمادية الداعمة لوجود مثل هذه المشروعات، لما لاقته من آثار ونتائج مميزة، من حيث تشغيلها لأعداد كبيرة من العاملين وزيادتها للدخل القومي الإجمالي، من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

وانطلاقا من ذلك ولما لمؤسسات التمويل من دور هام وبارز في تطوير وتنمية هذه المشاريع وقدراتها بحيث تصبح مشاريع أعمال ناجحة وتأخذ أبعاد وقدرات بحيث يكون لها الاستمرارية والديمومة والتطور وكذلك نواة لمشاريع كبيرة بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلي.

سنعمل على تقسيم الدراسة الى ثلاثة اجزاء، حيث في الجزء الاول سيخصص للتعرف على الإطار العام للدارسة ويتضمن اهدافها ومحاورها، ومشكلة الدراسة، واهمية الدراسة، ومنهجية تنفيذ الدراسة، واهم تساؤلات الدراسة واستعراض بشكل عام لبعض الدراسات المتعلقة بتمويل وتطوير المشاريع الصغيرة. اما الجزء الثاني من الدراسة سيتضمن تحليل الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها ، اما الجزء الثالث منه سيتم استعراض التوصيات والمقترحات التي توصلت اليها الدراسة

أهمية الدراسة :

أصبحت المشاريع الصغيرة محل تركيز واهتمام معظم حكومات الدول النامية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الإجمالي للكثير من دول، وتأتي أهمية البحث في تشخيص أسباب ضعف دور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في تقديم التسهيلات التمويلية لتلك المشاريع والذي ينعكس سلبا على تطورها ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم دور مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية في دعم المشاريع الصغيرة في المملكة وقدرتها على مواكبة احتياجات هذه المشاريع. من خلال دراسة عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة المنفذة .

والتعرف من خلالها على أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه هذه المشروعات و مدى تأثيرها على نجاح هذه المشروعات المدعومة .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة البحث في التعرف على وجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة فيما يتعلق بالمشاكل (المالية والإدارية) بهدف التغلب على معوقات تمويل تلك المنشآت المجدية اقتصادياً .
لتحقيق اهداف الدراسة سيتم ذلك من خلال الإجابة على الاسئلة التالية:
1- ما طبيعة الواقع التي تعيشه المشاريع الصغيرة؟ وكيف يؤثر الوضع القائم على اداء المشروعات تلك المشروعات؟
2- مدى فعالية دور مؤسسات التمويل المتبعة في المملكة في سد حاجة المشروعات الصغيرة.
3- تقييم دور مؤسسات التمويل في المملكة العربية السعودية في المساهمة في تطوير المشاريع الصغيرة .

فرضية الدراسة:

يقوم هذا البحث على عدة فرضيات منها:
(H1) لا يوجد تمويل واضح وكافٍ لنمو وتطور المشروعات الصغيرة .
(H2) المحددات القانونية والمالية والإجراءات الإدارية والتشدد في طلب الضمانات من المعوقات

الرئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة .

(H3) فترة السداد وعدم كفاية مبلغ التمويل من معوقات تمويل المشروعات الصغيرة

(H4) ارتفاع فوائد القروض من أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة.

(H5) الحكومة والبنوك التجارية تقومان بدورهما في تقديم الدعم الكاف لتمويل المشروعات الصغيرة.

منهجية الدراسة .

بغية الوصول إلى تحقيق أهداف البحث ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي: من خلال استعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة في الجوانب التي تهدف الدراسة إلى إبرازها، مع استخدامهما.

واعتمدت الدراسة منهج المسح الوصفي بطريقة العينة العشوائية التي تم اختيارها ضمن مجموعة من المحددات، وتم استخدام عينة استطلاعية تقدر بـ 100 استبانة وجهت الى أصحاب المشروعات الصغيرة، وعدد من الخبراء والمتخصصين والباحثين .

وبعد تجميع البيانات التي تم الحصول عليها وتفريغها تم معالجتها إحصائيا باستخدام برنامج

(SPSS) للوصول الى النتائج المتعلقة بتفسير الفرضيات المحددة .

الإطار النظري:

مفهوم المشروعات الصغيرة

إن مفهوم المشروعات الصغيرة يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر المشروعات وهذا بسبب أن المصطلح يحمل في طياته عددا من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحتها والتي قد تختلف في خصائصها، فالذي قد يعد صغيرا في الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يعد كذلك في دولة نامية، وأيضا الذي يعد صناعة صغيرة في مجال صناعة الصلب مثلا لا يعد كذلك في صناعة الملابس والمنسوجات فالأمر يحكمه إلى حد كبير عدد من الاعتبارات النسبية (المبيريك، والشمري، 2006).

فيما يتعلق بتعريف المشروعات الصغيرة هناك عدة وجهات نظر وآراء مختلفة، فهناك عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة مثل – معيار العمالة أو رأس المال أو القيمة المضافة أو وفق الخصائص الوظيفية مثل– نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، فكما ورد في دراسة ل Gray and Gamser

يفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشاة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة. كما أن بعض الدراسات أضافت معيار التكنولوجيا المستخدمة ومعيار حجم المبيعات بالإضافة إلى المعيار القانوني كأساس لتصنيف المشروعات الصغيرة (البلتاجي2005).

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10–50 عامل، ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها. عرفت الهيئة الأوروبية المشروعات الصغيرة – التي توظف ليس أكثر من 10 عاملين بشكل دائم (Kelliher. & Rein 2009)أما التي توظف بين 10–99 عامل بالمنشآت الصغيرة أما التي توظف بين 100–499 عالم بالمنشآت المتوسطة أما التي توظف أكثر من 500 عامل فهي المنشآت الكبيرة Alattar, (Kouly & Innes, 2009).

دراسة (Sum, Kow & Chen,2004) وجد أن بعض المشروعات الصغيرة التي قام بدراستها لديها مئات من العاملين بمبيعات سنوية تصل إلى ملايين الدولارات، ولكن المشروعات الصغيرة عادة ما يتم تشغيلها من عدد بسيط من الأفراد ومبيعاتها لا تتجاوز المئات أو الآلاف من الدولار، وقامت وكالة التنمية الدولية الدنمركية (دانيدا) بتعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم من 6 – 15 عامل (كنجو،2004). وفي الدول العربية تقسم المشروعات الصغيرة التي تشغل من 5–15 عامل وتستثمر أقل من 15000 دولار، أما دول مجلس التعاون الخليجي تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين المشاريع، حيث تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من 800,000 دينار بحرينيا (الانترنت، صحيفة الوسط البحرينية).

ودراسة لمعهد جورجيا التكنولوجي أظهرت وجود حوالي 75 تعريفا مختلفا للمشروعات الصغيرة في 75 دولة (الوادي، 2005)، بحيث تم تصنيف هذه التعريفات إلى المجموعات الرئيسية – منها ما يعتمد على حجم المشروع (عدد العاملين أو رأس المال)، ومنها ما يعتمد على الخصائص الاقتصادية كصفة الحجم الصغير للمشروع، أو طبيعة الإدارة في المشروع (من قبل المالك أو العاملين أو الاثنين معا) وأخرى تعتمد على المشكلات التي يواجهها المشروع مثل حاجته للدعم أو مستوى التكنولوجيا المستخدم والموارد الضرورية لإنشاء المشروع. ومنها ما تعتمد على معيار المبيعات السنوية للمشروع الصغير (أبو الفحم،2009).

ذهب البعض إلى تفسير أسباب عدم الاتفاق على تعريف واحد للمشروع الصغير، إلى ارتباط كل تعريف بالأسباب والدوافع العملية والضرورية من وراء اختياره(أبو موسى،2003) ويرى آخرون أن ذلك يعود إلى اختلاف البلدان واختلاف حجم اقتصاد كل دولة (طنش،2003).

أهمية المشروعات الصغيرة:

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في أواخر السبعينيات والتي أصبحت تشكل ما نسبته 94.8% من مجمل الأعمال، فقد بلغت على سبيل المثال نسبتها 90% من المنشآت الاقتصادية في السوق السعودي، ونسبة 96% في جمهورية مصر العربية، ونسبة 97% في الهند، ونسبة 90% في أمريكا، وما بين 85 – 90% في أوروبا، ونسبة 71% في اليابان (Greenbank, 2000) وفي الأردن تشكل ما نسبته 98% من اجمالي المنشآت. كما أنها تعتبر حيوية للنمو الاقتصادي في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا.

تلعب المشاريع الصغيرة في الدول النامية بشكل خاص دورا هاما في الحد من مشكلة البطالة خاصة في المناطق الريفية، على اعتبار أن الشركات الكبرى والشركات الصناعية والتي تعتمد على المناطق الحضرية قد فشلت في لعب دور مميز في معالجة مشكلة البطالة (Alam, 2006).

لقد أدركت النمور الأسيوية أهمية هده المشروعات واتخذت منها ركيزة لتحقيق أهدفها التنموية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر ما بين 50 —60% من إجمالي فرص العمل، ففي كوريا الجنوبية نلاحظ أن الدولة تمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر المشروعات الصغيرة وأنشأت هيئة لتطويرها خاصة في قطاع التكنولوجيات الحديثة والخدمات والسياحة التضامنية. أما كندا فقد أدركت هي الأخرى أن هذا النوع من المشروعات يمثل أكبر قطاع لخلق فرص العمل في الدولة – حوالي 80% من إجمالي فرص العمل (Beddaoui, Internet).

تعمل المشاريع الصغيرة على تشجيع صغار رجال الأعمال والمستثمرين على الاندماج في أعمال التنمية (جواد،1994) ، كما أنها تلبي حاجة ملحة في الدول النامية مما يجعلها قاعدة انطلاق لمشاريع أكثر تقدما (الخطيب، 1994)، وتساهم في ارتفاع معدلات الإنتاجية، كما أنها تساهم بحوالي46 %من الناتج المحلي العالمي، وتمثل 65%من إجمالي الناتج القومي في أوروبا مقابل45% بالولايات المتحدة الأمريكية.أما في اليابان فان 81%من الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(Beddaoui, Internet). فضلا عن أنها تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي (النجار،1999).

المشروعات الصغيرة تعتبر أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تبدأ المشروعات الكبيرة، وهي طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهي المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات (دوابه، 2006)، وتعد رافد رئيسي لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، والتي تشكل في بعض الصناعات أكثر من 75% من المكون الرئيسي للمنتج. (البلتاجي، 2005) في دراسة ل (Robertson, 2003)أكد على أهمية هذا النوع من المشروعات من خلال التحول من شركات تابعة للشركات المحلية والدولية إلى شركات مستقلة ومنافسة، من خلال التركيز على تدريب الكوادر لديها والحصول على التكنولوجيا الحديثة ومن خلال دعم الحكومات لها.

تمتلك المشروعات الصغيرة امكانيات كبيرة في عملية التنمية الصناعية من خلال مساهمتها في معالجة القصور في تكوين هيكل الانتاج الصناعي خاصة في الدول النامية، وهذا على اعتبار أن المشروعات الصغيرة تعتمد على مستلزمات انتاج محلية بدلا من الأجنبية (المبيريك، والشمري، 2006). بشكل عام تعود أهمية المشاريع الصغيرة لعدة أسباب – التعددية للمشاريع الصغيرة قياسا بالكبيرة، نسبة مساهمتها في الناتج القومي، التنوع في مجال نشاطاتها، وتعتبر المصدر الرئيسي للابداعات والأفكار الجديدة، حيث أن البدايات للمشاريع الكبيرة قد كانت بدايات صغيرة(عفانة، وأبو عيد،2004).

المشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية .

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات. وتسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة متدنيّة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. سنسعى إلى خلق فرص توظيف مناسبة للمواطنين في جميع أنحاء المملكة عن طريق دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة. وفي هذا الصدد، قمنا بتأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسنواصل تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سَنّ أنظمة ولوائح أفضل وتمويل أيسر وشراكات دولية أكثر وحصة أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية. وسندعم الأسر المنتجة التي أتاحت لها وسائل التواصل الحديثة فرصاً تسويقية واسعة من خلال تسهيل فرص لتمويل المشروعات متناهية الصغر، وتحفيز القطاع غير الربحي للعمل على بناء قدرات هذه الأسر وتمويل مبادراتها.

المشاريع الصغيرة في رؤية المملكة 2020-2030 .

خصصت رؤية التحول الوطني في السعودية 2030جزءا من اهتمامها بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى ترتفع نسبة مشاركتها في الاقتصاد الوطني لترتفع مساهمتها من 20% الى 35% ولتصل الى 70% لتتقارب من نظيرتها العالمية.

دور أكبر للمنشآت الصغيرة

تسهم المنشآت الصغيرة بنسبة لا تتعدى (20%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى (70%). وعلى الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى بيئة الأعمال، إلا أن المنشآت الصغيرة في المملكة لا تزال تعاني من تعقيد في الإجراءات النظامية والإدارية وبطئها، وضعف

القدرة على جذب الكفاءات، وصعوبة في الحصول على التمويل، إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (5%) من التمويل الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، وستقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة الى مساعدة تلك المنشآت في الحصول على التمويل وحث المؤسسات المالية على زيادة تلك النسبة إلى (20%) بحلول عام (1452هـ – 2030م) .

وستقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – المنشأة حديثاً – إلى مراجعة الأنظمة واللوائح، وإزالة العوائق، وتسهيل الحصول على التمويل، ومساعدة الشباب والمبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم. وسنسعى في الوقت ذاته إلى إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال ومؤسسات التدريب وصناديق رأس المال الجريء المتخصصة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم وابتكاراتهم، كما ستساعد المنشآت الوطنية الصغيرة على تصدير منتجاتها وخدماتها وتسويقها عن طريق دعم التسويق الإلكتروني والتنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة.

الدراسات السابقة :

موضوع البحث تناولته دراسات عديدة و متنوعة من زوايا مختلفة, و من هذه الدراسات,

دراسة الشميمري والمحيميد(2014)، واقع تمويل مشاريع ريادة الاعمال في السعودية ، وجهة نظر خبراء ريادة الاعمال ، حيث هدفت الدراسة الى استعراض العوامل المؤثرة على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة ، وخلصت الدراسة الى اهمية قيام الجهات الرسمية لمزيد من الجهود الرامية الى ازالة العقبات الكلية وبناء البيئة المتكاملة التي بدورها تساعد على تدفق الاستثمار .

دراسة المري(2013) ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية ، وقد توصلت الدراسة أن أوجه الاختلاف بين ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفي دول أخرى (عربية أو أجنبية) بدرجة مرتفعة هي : اهتمام الدول الأخرى بدعم المشروعات الريادية كوسيلة لمواجهة البطالة بدرجة أكبر، وحماية الأنظمة والتشريعات للمشروعات الريادية خارج المملكة بدرجة أكبر، ومرونة البنوك خارج المملكة في دعم المشروعات الريادية ومساندتها عند التعرض لخسائر.

دراسة صندوق الموارد البشرية (هدف) (2013) واقع المنشآت الصغيرة ودورها في توفير فرص عمل للمواطنين، سعت الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف ، كتطوير عدد من السياسات والاجراءات الداعمة لرفع نسبة الاستفادة من الدعم المقدم لهذه المنشآت ورفع كفاءة دور المؤسسات الرسمية لضمان جودة مساهمتها

في رعاية ودعم المنشآت الغيرة ومتناهية الصغر .وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج ومن اهمها فيما يتعلق بالتمويل وهو اهمية تثقيف اصحاب المشروعات لخدمة تيسير الحصول على القروض وتثقيف ممثلي الجهات الممولة للتيسير عل أصحاب المشروعات الصغيرة , وتبسيط الاجراءات المطلوبة للحصول على التمويل .

دراسة السهلاوي (2009) دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص مل جديدة، الواقع والدور التنموي بالمملكة العربية السعودية . حيث اهتمت ببحث دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ايجاد فرص عمل في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية موجبة وقوية بين عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يتم انشاؤها في القطاع الصناعي السعودي سنويا وبين الحجم الاجمالي للعمالة التي يتم استيعابها في هذا القطاع .

دراسة غرفة الشرقية (2013) دور غرف الشرقية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تناولت الدراسة الافكار والمشاريع المتنوعة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ، وسبل مواجهة ما تعانيه هذه المنشآت من مشكلات ادارية ومالية وتسويقية . وتوصلت الدراسة الى اهم المشكلات والقيود التي يجب معالجتها لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة كصعوبة القدرة التنافسية وصعوبات في توفير العناصر البشرية المناسبة.

دراسة أبو السعود(2013) تقييم دور صندوقي المئوية والتنمية الصناعية في السعودية في دعم المشروعات الصغيرة لتحقيق الاهداف التنموية للمملكة العربية السعودية . ركزت الدراسة على تحليل دور كل من صندوق المئوية وبرنامج كفالة في الاسهام في تحقيق الاهداف التنموية ، وذلك من خلال دعمها ومساندتهما للمشروعات الصغيرة بالمملكة . وتوصلت الدراسة الى أنه على الرغم من قصر فترة عمل البرنامجين ، الا انهما أسهما بشكل ملحوظ في انخفاض معدل البطالة بين الشباب .

دراسة المحروق (2006) و التي تناولت واقع المشروعات الصغيرة في الدول النامية, و بخاصة مساكل التمويل التي تعاني منها, و قد توصلت الدراسة الى أن ارتفاع كلفة رأس المال و عدم قدرة هذه المشاريع على توفير شروط الضمان للإتمان المصرفي, هي أهم مشاكل التمويل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في هذه الدول. وأوصت الدراسة بضرورة توفير آلية لضمان قروض هذه المشروعات لدى البنوك التجارية وكذلك تفعيل دور مؤسسات الاقراض المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة.

أبو النصر (2004) ناقش بدوره مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة للشباب في جمهورية مصر العربية, و توصل الى أن تمويل هذه المشروعات عبر البنوك الاسمية بصيغة التمويل المنتهي بالتمليك هي من أفضل الصيغ التي تساهم في حل مشاكل هذا النوع من المؤسسات.

دراسة (القاضي، أسامة: 2005) فقد نفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصغيرة الممولة من هيئة مكافحة البطالة في محافظة حلب /سورية ، وذلك في إطار عام لتقييم تجربة الهيئة في عملية إقراض المشروعات الصغيرة ومحاولة للتعرف على الصعوبات التي واجهت هذه العملية أو السلبيات لتفاديها .

ناقشت دراسة مهنا (2005) واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة, و توصلت الى أن مشاكل التمويل هي من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المشروعات, و اوصت الدراسة بضرورة معاملة البنوك لهذه المشروعات بشكل يختلف عن باقي المشروعات عند أتخاذ قرار الائتمان, و كذلك اوصت الدراسة بتطوير أداء مؤسسات الاقراض المتخصصة في فلسطين لخدمة المشاريع الصغيرة.

أما الصاوي (2004) فقد ناقش أساليب التمويل الاسلامية كحل مطروح لمشاكل التمويل في المشروعات الصغيرة حيث توصلت الدراسة الميدانية التي قام بها الصاوي الى ان هناك اقبال كبير لدى اصحاب المشروعات الصغيرة على صيغ التمويل في البنوك الاسلامية, كما ان هذه البنوك جعلت المشاريع الصغيرة كهدف لها في كثير من الدول مما كان له الأثر المحظوظ في تمويل و تطوير هذه المشاريع, و تطالب الدراسة بدور اكبر للبنوك الاسلامية في هذا المجال.

بدوره فقد ناقش الصالحي (2004) مشاكل تنمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الجزائري, و أوصى في دراسته بضرورة أيجاد صيغ جديدة تؤدي الى تحول جذري في تمويل هذا النوع من المشاريع لما له من أهمية في تنمية الاقتصاد الجزائري.

كما ناقش مرتجى (2004) مشاكل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي, و توصل إلى أن مشكلة تمويل هذه المشاريع تعتبر من أهم المعيقات التي تحد من تطور هذه المشروعات, و بالتالي لا بد من ضرورة توفير حلول فعالة لجل مشكلة التمويل التي تعاني منها هذا المشروعات.

دراسة السميرات، يوسف (2009)، بعنوان" المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال"، ركزت الدراسة على التعرف على المشكلات المالية والإدارية التي يوجهها أصحاب المشروعات

الصغيرة في إقليم الجنوب من خلال دراسة ميدانية على عينة من 260 مشروعاً، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مشكلات عدم توفر رأس المال ونقص الضمانات جاءت في المرتبة الأولى من حيث أهميتها كما أن نقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية كانت من الأسباب الرئيسية لفشل بعض هذه المشاريع، وأوصى الباحث بضرورة إعداد برامج فعالة ومدروسة والعمل على تدريب وتأهيل أصحاب هذه المشاريع.

دراسة أخرى **للوادي، محمود، (2004)**، بعنوان "المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع لإشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن" للتعرف على محدودية نشاط والقدرات الإدارية والتمويل للمشروعات الصغيرة، توصل الباحث إلى ضرورة التمييز بين المشروعات الصغيرة النامية والمشروعات الصغيرة المستقرة، وأن التحدي الأساسي لهذه المشروعات ناجم عن نقص المهارات والقدرات الإدارية والتي يجب العمل على تطويرها كما ركز الباحث على دور الحكومة في تذليل التحديات الخاصة بالتمويل. أما **دراسة كنجو، عبود (2007)**، بعنوان "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة – دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب" والتي قام من خلالها الباحث بتسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات ومعوقات تطورها ونموها، وتوصل الباحث إلى ان مشاكل نقص التمويل وضعف الخبرة والإدارة كانت من أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع، وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث إلى ضرورة ايجاد صيغ تمويلية جديدة للتعامل مع هذه المشاريع على أسس غير تقليدية.

دراسة أخرى ل Dickinson,Paul (2000) بعنوان "التحول في اقتصاديات أوروبا الشرقية: تقييم لدور ومساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص" التي تم من خلالها دراسة دور ومدى مساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في بولندا من خلال الإشارة إلى أهميتها في برامج إعادة الهيكلة والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الاقتصادي من خلال التشريعات المناسبة والإطار المناسب لعملها، وأوصى الباحث بضرورة توفير المهارات الإدارية الكافية والنزعة إلى تحمل المخاطر مع توفر المناخ الاقتصادي المناسب في بولندا مقارنة مع دول أوروبا الشرقية إلا أن الباحث يؤكد إلى ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة.

دراسة Wu,Junjie, Song,Jining & Zeng, Ctherine (2008)، بعنوان" دليل تجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة في الصين"، قام الباحثون بالعمل على توفير دلائل كمية فيما يتعلق بتمويل المشاريع

الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى مشاكل التمويل التي تواجه هذه المشاريع بهدف تطوير أعمالها، وفي نهاية البحث توصل الباحثون إلى أن احتياجات وخيارات التمويل بالنسبة لهذه المشاريع تختلف باختلاف حجمها والمرحلة التي تمر بها دورة الأعمال على اعتبار أن التمويل في بداية المشروع يتم من خلال الأموال الخاصة أما في المراحل المتقدمة من المشروع فإن الحاجة للقروض تزداد، كما توصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من المشاريع الصغيرة تعتمد على قروض البنوك .

دراسة Singh, R., Gang, S. & Deshmuck, S. (2010)، بعنوان" تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة" فقد هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الهند والصين بعد العولمة من خلال دراسة وضع هذه المشروعات وسياسات واستراتيجيات الحكومات لتطوير التنافسية. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الهند والصين قد قامت بتطوير عدة برامج تشجيعية بهذا الخصوص، ولكن أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير المهارات الإدارية وعلاقتها بخفض التكاليف مع العمل على تحسين النوعية والتي ترتبط بشكل قوي بتحسين التنافسية.

دراسة **أخرى ل Satta, Tadeo (2006)**، بعنوان "تقييم أداء ثلاثة برامج تمويلية مقدمة من قبل ثلاثة بنوك (KCB,ACB &CRDB) للمشروعات الصغيرة في تايوان ".من خلال إلقاء الضوء على تقييم البرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة باستخدام خمسة مؤشرات رئيسية بهدف تقدير إمكانية تحسين حصول المشروعات الصغيرة للتمويل المطلوب. وتوصلت الدراسة إلى أن برامج KCB كانت أفضل من غيرها خاصة في المناطق الريفية والتي يجب تعميمها لتحسين حصول المشاريع للتمويل مع تطبيقها على مناطق أخرى.

نتائج الدراسة الميدانية:

أجريت هذه الدراسة بهدف تقييم دور مؤسسات التمويل في تطوير المشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية . ، وقد تم توزيع 100 استبانة على عينة مقصودة من اصحاب المشاريع الصغيرة في المملكة والذين سبق لهم التقدم بالحصول على قرض من قبل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة العاملة في المملكة وبعد تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج

Statistical Package for Social Science (SPSS)، فقد تم الحصول على النتائج التالية :

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائص العينة، كما في الجدول (1):**

جدول رقم (1) يوضح خصائص عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الجنس:		
ذكر	68	%68
أنثى	32	%32
الفئة العمرية:		
اقل من 20	48	%48
30 – 20	28	%28
40 – 31	8	%8
50 – 41	5	%5
51 فما فوق	11	%11
المستوى التعليمي:		
بدون شهادات	1	%1
متوسط	2	%2
ثانوي	19	%19
جامعي	61	%61
دراسات عليا	17	%17
النشاط الرئيسي للمنشأة:		
زراعي	14	%44
صناعي	12	%34
بيع الجملة والتجزئة	20	%22
اتصالات	10	
خدمات مالية	8	
خدمات سياحية	10	
خدمات عقارية	2	
خدمات صحية	24	
اخرى		
تفرغ صاحب المشروع لإدارة المنشأة الخاصة به:		

متفرغ	64	%64
غير متفرغ	36	%36
نسبة التفرغ لإدارة شؤون المنشأة :		
%25	15	%15
%50	56	%56
%75	17	%17
%100	12	%12
بداية تأسيس المنشأة :		
اقل من 5 سنوات	62	%62
10 – 6	27	%27
15 – 11	9	%9
20 - 16	1	%1
20 فأكثر	1	%1
راس مال المنشأة :		
اقل من 200 الف ريال	64	%64
200 – 500 الف ريال	24	%24
500 – مليون ريال	8	%8
من مليون الى 5 ملايين ريال	1	%1
من 5 ملايين فأكثر	3	%3
مصادر تمويل المنشأة :		
تمويل ذاتي	77	%77
قروض من البنوك	16	%16
تمويل صناديق الحكومة	6	%6
تمويل صناديق خاصة	0	0
مصادر اخرى	1	%1
اعداد دراسة جدوى اقتصادية:		
تم اعداد دراسة الجدوى	72	%72
لم يتم اعداد دراسة الجدوى	28	%28

عدد العاملين في المنشأة :		
اقل من 5	46	%46
6 – 10	20	%20
11 –20	13	%13
21 –40	9	%9
41 – فأكثر	12	%12
المشكلات التي واجهة المنشأة:		
عدم توافر التمويل	25	%25
صعوبة التسويق	23	%23
عدم توافر العمالة الماهرة	2	%2
ارتفاع تكلفة الاجور واستقدام العمالة	14	%14
تعقد اللوائح والأنظمة	14	%14
صعوبات بإدارة المنشأة	2	%2
لا يوجد مشكلات	4	%4
قوة المنافسة	16	%16

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ان عينة الدراسة تركزت بين 68% من الذكور و32% من الإناث، وبالنسبة للفئة العمرية فكانت أعلاها بالنسبة للفئة الأولى بين اقل من20 سنة وبنسبة 48% تليها الفئة العمرية الثانية 20–30 سنة وما فوق، أما بالنسبة لأقل فئة عمرية فكانت بنسبة 5% للفئة الرابعة والخامسة.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي كانت أعلى نسبة مشاركة لحملة البكالوريوس وبنسبة 61% وأقلها كانت المستوى التعليمي المتوسط وبدون شهادة وبنسبة 2% و1% على التوالي. وبالنسبة للنشاط الرئيس للمنشأة الأعلى بين الأشكال الأخرى للملكية (عائلية ومشاركة مع الآخرين)، كما بلغت نسبة القطاع التجاري 74% الأعلى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لعينة الدراسة وأقلها القطاع الحرفي وبنسبة 2%. أما فيما يتعلق بتفرغ صاحب المشروع لإدارة المنشأة الخاصة به، فقد بلغت 64%، ويشكل نسبة التفرغ 56% . اما بداية تأسيس المنشأة لأفراد العينة، الفئة الاولى اقل من 5 سنوات نسبة 62% تلاها الفئة الثانية من 6–10 سنوات . وبلغ رأس مال المنشأة عند بداية التأسيس أقل من 200 ألف ريال 64% عينة اصحاب المشاريع ، تلاها الفئة الثانية من رأس المال من 200– 500 ألف ريال بنسبة 24% . اما فيما يتعلق بمصادر تمويل المنشأة التي يتم الاعتماد عليها في بداية التأسيس تمثلت بالتمويل الذاتي وبنسبة 77%، تلاها قروض البنوك بنسبة 16% .

فيما يتعلق باعدا دراسة الجدوى الاقتصادية التي اجريت قبل البدء بإنشاء وتشغيل المنشأة شكلت ما نسبته 72% من اصحاب المشاريع اتمت اعداد دراسة الجدوى .

بالنسبة للمنشآت التي يعمل فيها 5 عمال وأقل شكلت نسبة 46% من العاملين ، تلاها 20% من المنشآت عدد العمال فيها من 6-10 عمال .

فيما يتعلق بأهم المشكلات التي واجهت المنشآت في بداية عملها تركزت بعدم توفر التمويل اللازم بنسبة 25% تلاها مشكلة صعوبة التسويق والتي شكلت ما نسبته 23% وكان أقل المشاكل تمثلت في عدم توافر العمالة الماهرة ونسبتها 2% إضافة الى مشكلة صعوبات ادارة المنشأة .

أهم مشاكل ومعوقات تمويل المشروعات الصغيرة

جدول رقم (5) يوضح أكثر المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة

في رأيك ما هي أكثر المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة؟	
مدة القرض غير كافية	%43
فائدة القرض مرتفعة	%45
التشدد في طلب الضمانات	%77
كثرة الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب القرض	%75
مبلغ القرض غير كاف	%45

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في جدول (5) بأن من أهم المعوقات التي توجه المقترض هو التشدد في طلب الضمانات وبنسبة تصل إلى 77% من عينة الدراسة، يليها من حيث الأهمية كثرة الإجراءات الوتينية عند تقديم طلب القرض ، التي تصل إلى 75% ، وهذا يعني قبول الفرضية الأولى (H2) والتي تنص على أن " المحددات القانونية والمالية والإجراءات الإدارية والتشدد في طلب الضمانات من المعوقات الرئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة . وكذلك ارتفاع فائدة القرض وعدم كفاية مبلغ القرض لتمويل المشروعات المقدمة يشكلان معوقان ذات أهمية نسبة 45% من العينة .

- **مشاكل ومعوقات تمويل المشروعات الصغيرة**

قام الباحث باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة والمعروف باسم (One Sample t- test) وذلك لمقارنة المتوسط الحسابي للفقرات مع المتوسط العام لجميع الاجابات .

ويبين الجدول رقم(6) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة(t) ومستوى الدلالة الاحصائية لفقرات الاستبانة .

اختبار فرضيات الدراسة:

جدول (6) يوضح نتائج الدراسة الميدانية لمعوقات تمويل المشروعات الصغيرة

السؤال	موافق بشدة 5	موافق 4	محايد 3	غير موافق 2	غير موافق بشدة 1	Std. Dev.	Mean	(t)	Sig.
1- مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة تعمل على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع	%7	%39	%40	%10	4%	.903	3.3500	-2.436	.017
2- تتشدد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في طلب	%33	%45	%13	%9	0	.909	4.0200	4.946	.000

الضمانات.									
3- فوائد قروض تمويل المشروعات الصغيرة تعتبر مرتفعة جدا.	%22	%23	%43	%12	0	.967	3.5500	-0.207	.837
4- تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية.	%18	%25	%37	%20	0	1.006	3.4100	-1.590	.115
5- نسبة القرض المطلوب تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب (نسبة الهامش)	%6	%39	%47	%5	%3	.804	3.4000	-2.114	.037
6- هناك الكثير من الإجراءات	%33	%42	%24	%1	0	.781	4.0700	6.395	.000

الإدارية الروتينية عند تقديم طلب القرض									
7- الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة.	%19	%54	%23	%3	%1	.786	3.8700	3.812	.000
8- تقوم مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بتقديم خدمات استشارية للمقترضين.	%13	%41	%33	%10	%3	.948	3.5100	-0.633	.528
9- البنوك التجارية تعتبر أفضل من مؤسسات تمويل المشروعات	%8	%33	%35	%13	%11	1.101	3.1400	-3.905	.000

الصغيرة المتخصصة في توفير التمويل اللازم لمشروعك.									
10- تقوم الحكومة بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة.	%20	%48	%17	%12	%3	1.020	3.7000	1.275	.205
11- تم رفض طلب القرض مسبقا قبل الحصول على التمويل المطلوب	%7	%28	%37	%23	%5	.995	3.0900	-4.820	.000
12- تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في	%16	%42	%37	%4	%1	.827	3.6800	1.330	.187

تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها.									
المتوسط العام						0.366	3.5658		

نلاحظ أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع الإجابات متقاربة وضمن التوزيع الطبيعي للعينة، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات كبيرة في إجابات عينة الدراسة، وأيضاً لو قمنا بمقارنة هذا القيم مع المتوسط العام لجميع الإجابات نجدها أيضاً متقاربة، كما بلغت قيمة **sig** لعدد من نتائج الدراسة 0.000 مما يعني أن نتائج التحليل الاحصائي ذات دلالة معنوية ، وأظهرت بعض النتائج لأسئلة الدراسة التي تم توجيهها لعينة الدراسة انها غير دالة احصائية .

من خلال السؤال (1) نلاحظ أن 46% من حجم العينة يوافق على قيام مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بتوفير كامل التمويل اللازم، وأن 14% من حجم العينة لا يوافق على ذلك وهذا يعني قبول الفرضية الاولى (H1) والتي تنص على أن " مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة تعمل على توفير كامل التمويل المطلوب".

وفيما يتعلق بالمحددات القانونية والمالية وكثرة الإجراءات الإدارية والتشدد في طلب الضمانات ، والتي تفرعت من عدة تساؤلات تم الاجابة عليها من عينة الدراسة ، فكانت كثرة الاجراءات الادارية الروتينية عند تقديم طلب القرض تمثلت نسبة الموافقة بين 75% من عينة الدراسة ، اما التساؤل الخاص بالتشدد الذي تمارسه مؤسسات تمويل المشروعات في طلب الضمانات كانت نسبة الموافقة78% من العينة ، فيما يتعلق بالموافقة على طلب القرض بانه يحتاج الى فترة زمنية طويلة من قبل الادارة ، فكانت نسبة الموافقة 73% من افراد العينة . وبالتالي قبول الفرضية الثانية(H2) والتي تنص على أن " المحددات القانونية والمالية والإجراءات الإدارية والتشدد في طلب الضمانات من المعوقات الرئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة .

بالنسبة لعدم كفاية فترة السداد ومبلغ التمويل فإن نتائج التحليل الاحصائي بينت فيما يتعلق بكفاية فترة السداد ، فان نتيجة الاختبار كانت غير دالة احصائيا وبالتالي تم قبول الفرض H0 والذي يؤكد ان فترة السداد كافية ورفض الفرض البديل . اما بالنسبة لعدم كفاية وتدني مبلغ التمويل فقد كانت نسبة الموافقة 45%، وبينت نتائج

التحليل انها ذات دلالة احصائية، وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة (H3) والتي تشير الى أن " عدم كفاية مبلغ التمويل من معوقات تمويل المشروعات الصغيرة ".

فيما يتعلق بارتفاع فوائد القروض التي تفرضها مؤسسات التمويل على اصحاب المشاريع الصغيرة ، فان نتيجة الاختبار كانت غير دالة احصائيا وبالتالي تم قبول الفرض H0 ورفض الفرضية الرابعة(H4) والتي تنص على أن " ارتفاع فوائد القروض من أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة " .

اما بالنسبة لقيام الحكومة والبنوك التجارية بدورهما المطلوب اتجاه تمويل المشروعات الصغيرة، فبالنسبة لدور الحكومة ، فكانت نتيجة الاختبار غير دالة احصائيا وبالتالي تم قبول الفرض H0 والذي يشير الى عدم قيام الحكومة بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع الكاف في تمويل المشاريع الصغيرة .

وبالمقابل بينت نتائج التحليل ان نسبة 41% من عينة الدراسة وافقت على قيام البنوك التجارية بشكل افضل بدورها المطلوب، ومن هذا الجانب الذي يتعلق بالبنوك التجارية، فإننا سنقوم بقبول الفرضية الخامسة (H5) والتي تنص على أن " البنوك التجارية تقوم بدورهما في تقديم الدعم الكاف لتمويل المشروعات الصغيرة ".

نستخلص من ذلك أن تمويل المشاريع الصغيرة في المملكة يعاني من العديد من المعوقات ومن أهمها عدم توفر التمويل الكاف مع ارتفاع معدلات فائدة الإقراض، فضلا عن قيام مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بالتشدد في طلب الضمانات وهذا في ظل محدودية هذه الضمانات من قبل طالبي القروض، كما ان غياب الدور الفاعل للحكومة والإجراءات الإدارية الروتينية تعتبر أيضا من معوقات التمويل.

الخلاصة .

(1)النتائج

– على ضوء نتائج الدراسة الميدانية من خلال توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة التي جرى مسحها اظهرت هذه الدراسة العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة وكان من أبرزها:

1– تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة كانت نسبة الموافقة78% من العينة ، و فيما يتعلق بالموافقة على طلب القرض يحتاج الى فترة زمنية طويلة من قبل الادارة ، فكانت نسبة الموافقة 73% من افراد العينة. وايضا فيما يتعلق في القرض كثرة الاجراءات الادارية الروتينية عند تقديم طلب القرض تمثلت نسبة الموافقة بين 75% من عينة الدراسة .

2– بينت نتائج الدراسة عدم كفاية وتدني مبلغ التمويل من معوقات تمويل المشروعات الصغيرة ".

فقد اكد ذلك ما نسبته 45% من عينة الدراسة . وهذا يعنى ان دور المؤسسات المالية في دعم تمويل المشاريع الصغيرة متواضعا بعض الشيء وهذا يتفق مع بعض الدراسات التي شملت 15 دولة عربية حيث بلغ حجم التمويلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة 2%، وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول الأخرى هذا يعطي مؤشر لطبيعة التحديات والصعوبات التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة .

3- بالنسبة لقيام الحكومة والبنوك التجارية بدورهما المطلوب اتجاه تمويل المشروعات الصغيرة،

حسب عينة الدراسة ، فكانت نتيجة الاختبار غير دالة احصائيا لتشير الى عدم قيام الحكومة بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع الكاف في تمويل المشاريع الصغيرة .

وبالمقابل بينت نتائج التحليل ان نسبة 41% من عينة الدراسة وافقت على قيام البنوك التجارية بدورها بشكل افضل في تقديم الدعم الكاف لتمويل المشروعات الصغيرة ..

على ضوء نتائج الدراسة ، **يمكن تقديم التوصيات الاتية :**

التوصيات:

1-- أن تعمل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة على تخفيف الضمانات المطلوبة للحصول على القرض والعمل على منح القرض بضمان المشروع نفسه فقط دون الحاجة إلى ضمانات أخرى. والتقليل من الاجراءات الادارية الروتينية عند تقديم طلب القرض .

2- ضرورة قيام الحكومة بدور اكثر فعالية بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على حل مشكلات البطالة.

3-ضرورة قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على تخفيض معدلات الفائدة التي تعتبر أحد أهم معوقات التمويل التي تواجه أصحاب هذه المشاريع، لتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض وهنا يمكن الاستفادة من ميزة زيادة عدد المقترضين في هذه الحالة وتحقيق ربح أفضل.

المراجع :

أولا : المراجع العربية

1. البندي، عاصم عبد النبي أحمد. **المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية**، مصر أنموذجاً، جامعة القاهرة، 2011م

2- رمانة ، ماهر . المخاطر والمشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية . 2012م

3- المبيريك، وفاء. المنشآت الصغيرة التأسيس والإدارة (خصائص المنشآت الصغيرة وأهميتها). جامعة الملك سعود، 2010م.

4- السلوم، محمد زعل. اليابان سر قوتها دعم هذه المشاريع، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس رواية شرقية في نهايتها يهزم الأبطال، مجلة اليابان العربية، الجمعة 23 أيلول 2011.

5- البلتاجي،محمد،(2005)،" صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك"،المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة،19-2005/5/31، الأردن.

6- جبريل، أحمد،(2002)، "دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني"، بحث مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، الشارقة، مايو 2002.

7- جرادات، سهاد ، "دور القطاع المصرفي الأردني في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة في الأردن (1982-2001)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، 2004م.

8- د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،الأردن : 2006

9- د. بيومي الشمبي، دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة المتوسطة، القاهرة، يناير 2008.

10- خليل الشمّاع، تمويل المشروعات الصغيرة: محاضرات، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002.

11- المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية مستدامة. الغرفة التجارية بالرياض. السجيني للاستشارات. 1424هـ.

12- الشيمي، محمد نبيل. أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول، الحوار المتمدن، العدد 2756 . لسنة 2009م.

13- البحيصي، عصام محمد. نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة فبراير 2006م.

14- أبو موسى، عبدالحميد،(2003)، " تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

15- النسور، إياد،(2008)، "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 16، العدد 3، ص. 383-409.

المراجع الأجنبية :

16- Hussein abed el-mottaleb al-asraj, 2007, The Small Projects in Arabic Countries

17- Hussein abed el-mottaleb al-asraj, 2007, The Small Projects role in development Egypt.

19- Alam, Mohammed,(2006)," A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh", Humanomics, Vol. 24, No. 2, pp. 145-161

20- Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), " Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1, pp. 81-107.

21- Chen, Jai, (2006), " Development of Chinese small and medium sized enterprises ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 13 No. 2, pp. 140-147.

22- Gallina, Andrea (2001), "SME Contribution to the Creation of the Euro-Mediterranean Region", ERF Working Paper No. 0106, Cairo: Economic Research Forum for Arab Countries, Iran and Turkey (ERF).

23- Gebru, G., (2009), " Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold? ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2, pp. 322-334.

24- Kelliher,R. & Rein1,L.(2009),"A resource-based view of micro-firm management practice", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 13, No. 3, pp 521-532.

25- Latha, K. & Murthy, B.(2009),"Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district", Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3 No.1,pp. 268-278.

26- Lybaert, N., (1998), " The information use in an SME: its importance and some elements of influence ", Journal of Small Business Economics, Vol. 10, No. 2, pp. 263-286.

27- O`Dwyer, M. & Ryan, E., (2000)," Management development issues for owners / managers of micro enterprise", Journal of Europeon Industrial Training, Vol. 24, No. 6, pp.345-353.

28- Greenbank, P., (2000), " Training micro business owner-managers: a challenge to current approach" Journal of European Industrial Training, Vol.24, No. 7, pp. 403-411.

29- Islam, Serazul,(2009)," Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", Journal of Chinese entrepreneurship, Vo.1, No.3, pp. 227-239.

مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم

د. زياد كامل اللالا
أستاذ التربية الخاصة المساعد
جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، قسم العلوم الإنسانية الخاصة
دولة الإمارات العربية المتحدة

د. صائب كامل اللالا
أستاذ التربية الخاصة المشارك
جامعة الأميرة نورة – كلية التربية – قسم التربية
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم في ضوء متغير (الجنس)، وتكونت عينة الدراسة من(93)معلماً ومعلمة، موزعين كالآتي،(45) معلم، و (48) معلمة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان النسخة الإنجليزية لمقياس ترومسو Tromso Social Intelligence (Scale–TSIS) الذي أعده (Slivera.et al,2001) لمعرفة مستوى الذكاء الاجتماعي، واشتمل المقياس على (21) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد (معالجة المعلومات الاجتماعية، المهارات الاجتماعية، الوعي الاجتماعي). ولاستخراج النتائج، تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول، واستخدام اختبار (ت) للإجابة عن السؤال الثاني.

وأظهرت النتائج أن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى المعلمين كان مرتفعاً على بعد (معالجة المعلومات الاجتماعية)، وبدرجة متوسطة على بعدي (المهارات الاجتماعية، والوعي الاجتماعي)،وأظهرت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى الذكاء الاجتماعي لبعدي(معالجة المعلومات الاجتماعية، والوعي الاجتماعي) تعزى للجنس، وأنه

وجدت فروق دالة إحصائياً لبعد(المهارات الاجتماعية) لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم يعزى لصالح الذكور، و قد خرجت الدراسة بعدة توصيات.

الكلمات الدالة: الذكاء الاجتماعي، معلمي التربية الخاصة، العين.

The level of social intelligence among the special education teachers in the city of Al Ain from their point of view

ABSTRACT

The study aimed at identifying the level of social intelligence among the teachers of special education in the city of Al Ain from their point of view in view of the variable gender. The study sample consisted of (93) teachers and teachers, distributed as follows: (45) teachers, (48) The study used the Tromso Social Intelligence Scale-TSIS (Trisso Social Intelligence Scale-TSIS), which was prepared by Slivera.et al (2001) to measure the level of social intelligence. The survey included 21 items divided into three dimensions (social information processing, social skills, awareness) Social development).

To extract the results, the arithmetical averages, the standard deviations were used to answer the first question, and the T test was used to answer the second question.

The results showed that the level of social intelligence among teachers was high (social information processing) and, to a medium extent, social skills and social awareness.

The results showed that there were no statistically significant differences in the level of social intelligence (social information processing and social awareness) due to sex, and that there

were statistically significant differences (Social skills) of teachers of special education in the city of Al Ain from their point of view is attributed to the benefit of males, and the study has made several recommendations.

Key words : Social Intelligence, Special Education Teachers

المقدمة والإطار النظري:

إن التطورات التي يشهدها مجال التربية الخاصة قد أدت إلى تطورات في طرق التدريب على التدريس، ولهذا أشار كل من (Eisenberger ,Conti & Antonio) إلى أنه إذا أرادت إدارة التربية الخاصة الفعالة، من مدرسيها أن يحصلوا على أداءات عالية من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، فعليهم تشجيع المعلمين على تطبيق أساليب وطرق تدريسية جديدة تعتمد على الأبعاد المختلفة للتدريس الفعال، وتدريس أشكال من السلوك تؤدي إلى النمو في القدرات العقلية، وكذلك تطبيق أنشطة تعليمية تساعد على النجاح والتمكن من التعليم، لذا اتجه العلماء للبحث عن طرق حديثة لعملية إعداد المعلمين وتدريبهم ،على تدريس الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ أن اختلاف الأفراد في قدراتهم و إمكاناتهم يفرض الحاجة إلى برامج تعليمية خاصة تتناسب مع هذه القدرات والاستعدادات، ويتطلب ذلك توظيف مهارات تدريسية كثيرة ومتنوعة، بالإضافة لاستراتيجيات تدريسية مبتكرة عند تدريس الطلبة مختلفي القدرات (Eisenberger,Conti & Antonio, 2000)

ولقد تميّزت المنظومة التربوية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، في العديد من دول العالم، بالرهان على التربية المتّسمة بالجودة؛ حيث ركّز الاهتمام على تنمية إمكانات المتعلمين وقدراتهم الذهنية على أفضل وجه ممكن، بعد أن تأكد ما للثروة البشرية من أهمية في تطوير المجتمع وتقدمه؛ على اعتبار أنها أهم مورد تنموي على الإطلاق.

إن هذا الاهتمام الكبير بالعقل البشري وإمكاناته وأساليب نموّه وتطويره، يبرز لنا بدون شك، ملامح المنظومة التربوية المميزة لمستهل الألفية الثالثة؛ فهي منظومة تراهن على تفتيح عقول المتعلمين ورعايتها، لتكون في مستوى تطلعات

مجتمعاتها، وتلعب دوراً فعّالاً في مجتمع ما بعد الصناعة، وذلك يتطلّب من الفرد أسلوباً عالياً من التكيّف المعرفي، وسعياً لتحقيق ذلك، اتّجهت الجهود نحو التخطيط، لتطوير المناهج الدراسية، وبنائها على أسس نتائج المعطيات العلمية للدراسات السيكولوجية المعاصرة، وبخاصة في ميدان علم النفس المعرفي. وقد واكب البحث في تطوير المناهج الدراسية، تحليل ودراسة آليات التعلم، (حسين، 2005)

وإن التقدم العلمي والمعرفي الذي يشهده القرن الحادي والعشرون يتطلب منّا مواكبة هذه الطفرة في مجال العلم، وإن وجودنا في هذا العالم يفرض علينا متابعة التغيرات العلمية والثقافية في كل المجالات التعليمية، وأن نستثمر طاقتنا البشرية والمادية المتاحة في هذا المجال، فالتعليم أصبح أكبر وأفضل مجال للاستثمار المادي والبشري على المدى البعيد، فالمعلم الذي يمتلك الكفاءات المهنية، والمؤهل أكاديمياً وتربوياً يعد من أهم عناصر العملية التعليمية، لذا تولي الدول المتقدمة علمياً وتربوياً، اهتماماً كبيراً بتحسين أداء المعلم وتطويره وتنميته مهنياً.(خزاعلة، الحايك،2016)

ولما كان المعلم يحتل مركز الصدارة في العملية التعليمية، فقد أدرك القائمون على النظام التربوي أهمية دوره، فحرصوا على توفير جميع الإمكانات لإعداده وتأهيله تربوياً ومهنياً، من خلال التدريب والتأهيل المستمرين.(زقوت،1997)

وبما أنه لا يمكن فصل تطور وتأهيل المعلمين في التربية الخاصة عن تطور التربية الخاصة نفسها، بوصفها حقلاً مميزاً، وعدم قدرة المدارس العادية على تلبية احتياجات ذوي الحاجات الخاصة، فإن هناك حاجة إلى معلمين خاصين قادرين على تلبية الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الطلاب خارج الصف العادي، وبذلك بذلت الجهود في التطوير والتدريب المهني لمعلمي التربية الخاصة(Crockett,2002).

تشير كثير من الدراسات إلى أن معلمي التربية الخاصة بحاجة إلى التدريب والتطوير في كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وكيفية مشاركة المجتمع المحلي في تربية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم، والتركيز على المهارات الوجدانية والاجتماعية، ومهارات الذكاء الاجتماعي (بخش،2009).

لاحظ جاردنر أن أساس الذكاء في العلاقات الإنسانية يشمل المقدرة على أن تميز وتستجيب استجابة ملائمة للحالات النفسية والأمزجة والميول والرغبات الخاصة بالآخرين، ويضيف جاردنر أن مفتاح معرفة الذات في ذكاء العلاقات الشخصية هو التعرف على المشاعر الخاصة والمقدرة على التمييز بينهما، والاعتماد عليها لتوجيه السلوك.

(اللالا،2015)

لذلك يعتبر الذكاء الاجتماعي من الجوانب الهامة في الشخصية ، لكونه يرتبط بمقدرة الفرد في التعامل مع الآخرين وعلى تكوين علاقات اجتماعية ناجحة.(جاسم، 2012)

ويشير الأدب التربوي إلى مجموعة من السمات التي يجب توافرها لدى معلم التربية الخاصة من أهمها :أن يكون متفهماً مستقلا محترماً واثقاً من نفسه، أن يكون حساساً حيال مشاعر الآخرين فيحترمهم ويساعدهم، أن تكون قدرته العقلية أعلى من المتوسط، أن يكون مرناً مستقبلاً للأفكار الجديدة، أن تعبر اهتماماته عن مستوى ذكائه، أن تكون لديه رغبة في التعليم وزيادة معرفته، أن يكون متحمساً نشطاً يقظاً، أن تكون لديه رغبة في التفوق والتميز ، أن يكون دائماً مسؤولاً عن سلوكه، وما يتمخض عن هذا السلوك من نتائج، ولديه اهتمامات ثقافية وأدبية وفكرية، ويشرك الآخرين في الاكتشاف ولا يعطي إجابات فقط، يطور برنامجاً مرناً يستجيب للاحتياجات الفردية، ويستخدم استراتيجيات تعليمية متنوعة، وأكثر حماسةً ودرايةً بالموضوعات التي يدرسونها (القمش،2011، جروان،2013).

تعريف الذكاء الاجتماعي:

اختلف العلماء والباحثون حول موضوع الذكاء الاجتماعي، يعد ثورندايك من أوائل العلماء الذين اهتموا بالذكاء الاجتماعي بوصفه مكونا رئيسيا من مكونات الذكاء الثلاثة عنده، وقد عرفه بأنه المقدرة على فهم الآخرين والتفاعل معهم عن طريق نجاح العلاقات الاجتماعية. (زهران، 2000)

وعرّفه جاردنر،1987 (Gardner, 1987)بأنه القدرة على العمل التعاوني مع الآخرين في مجموعة صغيرة، وكذلك القدرة على الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم بكفاءة.

وعرف جود انف الذكاء الاجتماعي بأنه المقدرة على الإفادة من الخبرات والتصرف في المواقف الجديدة،(جاسم، 2012)، ويعرّف الذكاء الاجتماعي في قاموس العلوم الاجتماعية المشار إليه في (عبد الكافي، 2001) بأنه " مقدرة الفرد على التعامل في المواقف الجديدة التي تنطوي على علاقات متبادلة مع أعضاء الجماعة".

وعرّف دايفز وكلانجيلو (Davis & Kolangelo,2003) الذكاء الاجتماعي بأنه القدرة على الإلهام والتعليم، أو قيادة الآخرين، الاستجابة لتصرفاتهم، وتفهم العواطف، والدوافع والآراء والمواقف، وما يفعله الآخرون وتقويمه بدقة، والعمل على نحو منتج وفعّال، وهو يعرّف كذلك بالقدرة العالية بمهارات الاتصال مع الآخرين، والقدرة على الشعور بالآخرين وقيادتهم(Webb&Others,2007)

وعرّفه البريشت ((Albrecht,2006) بأنه مقدرة الفرد على التعامل الحسن مع الآخرين ، والحصول عليه منهم من خلال تفعيل مهاراته في كسب تعاونهم معه، وعرّفه الزعبي (2011) بأنه مقدرة على التكيف الإيجابي مع الأوضاع الاجتماعية المختلفة ، وذلك من خلال فهمه لذاته ، وللآخرين ، وللمحيط الاجتماعي ، ثم توظيف هذا الفهم في حل المشكلات الاجتماعية بطريقة سليمة، وذكر (الجمل والهويدي،2002) بأنه في أعلى مستويات الذكاء الاجتماعي يصبح الفرد قادراً على التعبير عن ذاته وفهم مشاعر الآخرين، وتمييز الحالات المزاجية لهم، واتجاهاتهم والتصرف حيالها بما يحقق له النجاح.

أهمية الذكاء الاجتماعي

إن الاهتمام بالمعلمين بشكل عام، وبمعلمي التربية الخاصة بشكل خاص، وتنميتهم وتدريبهم على المهارات المختلفة لمواجهة مشاكل الحياة والعالم الذي نعيش فيه أصبح ضرورياً، نتيجةً للتوسع في المعرفة والمعلومات، وفي ظل وجود حالة من عدم الثقة في قدرة الفرد على التعامل مع الحالات الجديدة التي تطرأ على الساحة الاجتماعية والاقتصادية من حوله، يتطلب هذا كله تدريب المعلمين على استخدام قدراتهم بإيجابية، ومحاولة استخدامها بشكل إيجابي بنّاء، والنظر إليها بطريقة أكثر إنتاجية وفعالية.(اللالا،2014)،إذ أن الذكاء الاجتماعي يساعد الفرد في أن يكون متحسسا لحاجات

الناس الآخرين ، وساعيا في حل مشكلاتهم ، ومتفهما لظروفهم ، ويواسي محزونهم ، ويفرح لفرحهم ، ويتطلع لخيرهم ، ويبعد عن الشر ويحجزه عنهم ، فالذكاء الاجتماعي يجعل الإنسان أخاً له في الإنسانية.(الزغول،2001)

وذكر (عبد الله النافع، 2000)أن الذكاء الاجتماعي والعوامل الاجتماعية ترتبط بشخصية الفرد الموهوب، وهذه بدورها قد يؤثر على مستوى إنجازه، رغم أنه يملك الاستعدادات والقدرات التي تجعله ضمن المتميزين والناجحين.

ويعد الذكاء الاجتماعي أحد المحددات الأساسية للصحة النفسية الإيجابية ، لذا ينادي كثيرون بضرورة تنميته عند الأفراد لا عن طريق تضمين الأنشطة والخبرات التعليمية بموضوعات مختلفة، والاهتمام بمرحلة الطفولة بشكل خاص لأنها تعد مرحلة أساسية في تشكيل شخصية الفرد.(حنا،2009)

أبعاد الذكاء الاجتماعي

حدّد مارلو (Marlow)أبعد الذكاء الاجتماعي بخمسة أبعاد هي:

1- الاهتمام الاجتماعي : ويشير إلى مستوى ميول واهتمامات الشخص في أي مجموعة بشرية.

2- المهارات الاجتماعية: وتشير إلى قدرة الفرد على استخدام مهارات التفاعل الاجتماعي الكفؤ مع الآخرين.

3- مهارة التعاطف: وتشير إلى فهم الأفكار ومشاعر الآخرين، والتعاطف معهم.

4- القلق الاجتماعي: ويشير إلى مستوى القلق الفرد وخبرته في مختلف المواقف الاجتماعية.

5- المشاعر الوجدانية: وتشير إلى قدرة الشخص على الإدراك، أو التنبؤ بردود أفعال الآخرين على سلوك ما نحوهم (الدسوقي،2008)

مظاهر الذكاء الاجتماعي:

نتعرف على الذكاء الاجتماعي من خلال المظاهر التي تدل عليه، وذلك من خلال سلوك الفرد الذي يتمتع بالذكاء الاجتماعي سواء من خلال تقييمه لنفسه أو من خلال معاملته مع الآخرين، من هذه المظاهر :

1- التوافق الاجتماعي: ويتضمن السعادة مع الآخرين، والالتزام بأخلاقيات المجتمع، مسايرة المعايير الاجتماعية، والامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي، وتقبل التغير الاجتماعي، والتفاعل الاجتماعي السليم، والعمل لخير مجتمعه، والوصول للسعادة الزوجية، مما يؤدي لتحقيق الصحة الاجتماعية.

2- الكفاءة الاجتماعية: وتتمثل في بذل كل جهد لتحقيق الرضا في العلاقات الاجتماعية، وتحقيق توازن مستمر بين الفرد وبيئته الاجتماعية لإشباع الحاجات الشخصية والاجتماعية.

3- النجاح الاجتماعي: ويتضمن النجاح في معاملة الآخرين، ويتجلى في النجاح في الاتصال الاجتماعي مهنياً وإدارياً.

4- المسايرة: وتتضمن الالتزام سلوكياً بالمعايير الاجتماعية في المواقف والمناسبات الاجتماعية.(كتفي،2015).

- **الدراسات السابقة:**

- قام طلافحة (2014) بدراسة هدفت إلى الكشف عن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة الزرقاء، من وجهة نظرهم، وإلى الكشف عن أنماط التفاعل الصفي الشائعة لدى المعلمين من وجهة نظر الطلبة، بالإضافة للكشف عن العلاقة بين مستوى الذكاء الاجتماعي و أنماط التفاعل الصفي الشائعة لدى المعلمين. تكونت عينة الدراسة من (26) معلما و معلمة للدراسات الاجتماعية، و(674) طالبا و طالبة، و أظهرت النتائج: أن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى المعلمين جاء ضمن المستوى المتوسط على أبعاد الذكاء الاجتماعي الثلاثة، و أن نمط التفاعل الصفي القائم على العقاب و عدم الاهتمام هو الأكثر شيوعا لدى المعلمين و بمستوى مرتفع، يليه النمط القائم على الاستفراد في الكلام و بمستوى متوسط، ثم النمط القائم على استخدام التعلم النشط، و بمستوى متوسط. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة و دالة إحصائيا بين الذكاء الاجتماعي لدى المعلمين و بين استخدامهم لنمط التفاعل الصفي القائم على استخدام التعلم النشط، و وجود علاقة ارتباطية سالبة و دالة إحصائيا بين الذكاء الاجتماعي لدى المعلمين و بين استخدامهم لنمطي التفاعل الصفي القائمين على (الاستفراد في الكلام) و (العقاب و عدم الاهتمام).

و سعت دراسة (juchniewicz, 2008)الكشف عن تأثير الذكاء الاجتماعي على التعليم الفعال للتربية الموسيقية في المدارس العامة بولاية فلوريدا الأمريكية. و لأغراض الدراسة تم اختيار (40) معلما لمادة الموسيقى في المرحلة الثانوية طبق وجهة نظر المعلم، وأظهرت النتائج أن المعلمين الذين صنّفوا على أنهم معلمون فعالون سجلوا علامات أعلى من المعلمين غير الفعالين على استبانة التفاعل الإنساني و الذكاء الاجتماعي إلا أن الفروق لم تكن دالة إحصائيا، كما أظهرت النتائج و خلصت الدراسة الى أن الذكاء الاجتماعي لا يؤثر بصورة مباشرة في التعليم الفعال للموسيقى.

و هدفت دراسة الدميري (2008) الى معرفة أنماط العرقة بين أداء المعلمين على اختبار سمات الشخصية و ذكائهم الاجتماعي و الكشف عن العلاقة بين الذكاء الاجتماعي لمعلمي المرحلة الابتدائية و جودة أدائهم و الكشف عن العلاقة بين الذكاء الاجتماعي للمعلمين و مهارات التفاعل الصفي لديهن و تكونت عينة الدراسة من (550) معلما للمرحلة الابتدائية في مدارس محافظة الإسماعيلية بمصر. و أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية و دالة إحصائيا بين الذكاء الاجتماعي لمعلمي المرحلة الابتدائية وجودة أدائهم، بالإضافة الى وجود علاقة ايجابية و دالة إحصائيا بين الذكاء الاجتماعي للمعلمين و مهارات التفاعل الصفي لديهم.

وقامت المنابيري (2010) بدراسة هدفت للكشف عن العلاقة بين الذكاء الاجتماعي و كل من المسؤولية الاجتماعية والتحصيل الدراسي لدى المعلمات قبل الخدمة، و تكونت العينة من (629) طالبة من طالبات الإعداد التربوي في كلية التربية بجامعة أم القرى، وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية و دالة إحصائيا بين الذكاء الاجتماعي و المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الاجتماعي و التحصيل الدراسي، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين استجابات العينة على مقياسي الذكاء الاجتماعية و المسؤولية الاجتماعية، و كذلك في درجات التحصيل الدراسي تعزى لمتغير التخصص الدراسي.

و حاولت دراسة العزّي و الخزرجي (2010) التعرف على مستوى الذكاء الاجتماعي للمعلمات قبل الخدمة و التعرف على العلاقة الارتباطية بين الذكاء الاجتماعي و التحصيل الدراسي لدى المعلمات قبل الخدمة في معهد

إعداد المعلمات بديالى، و البالغ عددهن (148) معلمة قبل الخدمة، و أظهرت النتائج أن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى العينة جاء بدرجة مرتفعة، و وجود علاقة ارتباطية موجبة و دالة إحصائيا بين الذكاء الاجتماعي و التحصيل الدراسي.

و هدفت دراسة جيلودار و يونس (Jeloudar & Yunus, 2011) إلى معرفة مستوى الذكاء الاجتماعي لدى المعلمين في المدارس الحكومية الثانوية في ماليزيا في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، و معرفة العلاقة الارتباطية بين الذكاء الاجتماعي للمعلمين و استراتيجيات الضبط الصفي، و تكونت عينة الدراسة من (203) معلمين و معلمات. و كشفت نتائج الدراسة أن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى المعلمين جاء بدرجة متوسطة، وأن مستوى الذكاء الاجتماعي يزداد بزيادة العمر للمعلم، ووجود علاقة ارتباطية موجبة و دالة إحصائيا بين مستوى الذكاء الاجتماعي للمعلمين و استراتيجيات الضبط الصفي (استراتيجية المناقشة، و استراتيجية التعزيز و المكافأة، و استراتيجية إشراك الطلبة بإدارة الصف، و استراتيجية التلميح)، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سالبة و دالة إحصائيا بين مستوى الذكاء الاجتماعي للمعلمين و استراتيجيات الضبط الصفي القائمة على العقاب.

وحاولت دراسة يحيى زاده و جودارزي (Yahyazadeh & Goodarzi, 2012)فحص العلاقة بين الذكاء الاجتماعي و سمات الشخصية لدى معلمي المدارس الثانوية في ايران في ضوء متغير العمر، و تكونت العينة من (198) معلماً ،و تم تطبيق مقياس ترومسو للذكاء الاجتماعي و استبانة هكساكو لمسات الشخصية، و أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الاجتماعي و سمات الشخصية لدى المعلمين تعزى لمتغير العمر، كما أظهرت نتائج معاملات الارتباط وجود علاقة إيجابية بين الذكاء الاجتماعي و سمات الشخصية الستة ، و خلصت الدراسة الى أن سمات الشخصية من العوامل التي لها دور كبير في التأثير على الذكاء الاجتماعي للمعلمين.

وقام جيني(Gini2006) بدراسة عن الذكاء الاجتماعي على عينة من المراهقين في إيطاليا على عينة من الذكور وعددهم(132) والإناث وعددهم(188) وأظهرت النتائج درجة عالية من الصدق والثبات، وظهور نفس المكونات.

وحسب دراسة(Vasilova & Baumgartner,2005) لعينة (54) من الذكور، و(96) من الإناث في كلية الفنون بجامعة سلوفاكيا، أظهرت الدراسة عدم تأثير الثقافة على مكونات الذكاء الاجتماعي في الدول التي طبق عليها المقياس وهي إيطاليا والنرويج وسلوفاكيا، وأن الإناث يتفوقن على الذكور في أبعاد الذكاء الاجتماعي وهي(المهارات الاجتماعية، الوعي الاجتماعية، معالجة المعلومات الاجتماعية)

وعملت (Slivera.et al,2001) دراسة عن الذكاء الاجتماعي وجدت فيها فروقاً في بعد الوعي الاجتماعي لصالح الإناث.

يلاحظ من خلال مراجعة الدراسات السابقة خلو تلك الدراسات من أية دراسة تبحث في العلاقة بين مستوى الذكاء الاجتماعي لمعلمي ومعلمات التربية الخاصة، و خصوصا في البيئة العربية، وقد حاولت الدراسة الحالية الكشف عن مستوى الذكاء الاجتماعي لمعلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين من خلال تطوير الباحث لمقياس (Tromso Social Intelligence Scale–TSIS) و الذي أعده (Slivera.et al,2001) والصادر عن جامعة(University Tromso Scandinavian)،وهذا المقياس يعد من المقاييس العالمية المتفق عليها، و هذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

- مشكلة الدراسة:

- يعد الذكاء من أهم الخصائص المؤثرة في نجاح المعلم بالتدريس، فالذكاء يعتبر عاملا مؤثراً و محدداً في نجاح التدريس، بمعنى أنه من الضروري توافر حد أدنى معين من الذكاء ليتحقق التدريس الفعال (طلافحة،2012).

– و يعتبر الذكاء الاجتماعي أحد أنماط الذكاء المؤثرة في أداء المعلم في غرفة الصف، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الذكاء الاجتماعي لدى المعلم و بين أدائه التعليمي و كفايته الإنتاجية، و في قدرته على الضبط الصفي (الدماطي،1991؛ عبد الفتاح،2001؛ الدميري،2008؛ Jeloudar & yunus, (2011) حيث يشير الأدب التربوي الى أهمية الذكاء الاجتماعي في النجاح بالمهن التي تتم في بيئات اجتماعية، و منها مهنة التدريس التي تتطلب القدرة على التفاعل الجيد بين المعلم و طلبته، كما أنها تتطلب قدرا كبيرا من القدرة على فهم الآخرين و التعامل معهم بمرونة ومهارة.

– كذلك فإن مهنة التعليم مهنة إنسانية اجتماعية تظهر فيها ذاتية المعلم و شخصيته بشكل واضح، فسمات المعلم و مزاجه الشخصي و طريقة تفكيره تنعكس بلا شك سلباً أو إيجاباً على أداءه و تفاعله مع طلبته في غرفة الصف و هذا ما لمسه الباحثان من خلال عملهما كمشرفي للتدريب الميداني في مدارس ومراكز التربية الخاصة، إذ أن معلمي ومعلمات التربية الخاصة يواجهون صعوبات واضحة وكبيرة في توظيف ذكائهم الاجتماعي في المواقف التعليمية المختفة (كالتدريس الفردي، والتدريس الجماعي، وتطبيق الخطة التربوية الفردية، وتطبيق خطة تعديل السلوك اتجاه السلوكيات التي بحاجة للتعديل) نتيجة لضغوط العمل التي تواجههم من كثرة عدد الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة المطلوب متابعتهم وتدريسهم ، وشدة حالات بعض الطلبة في كثير من الأحيان، والقيام بإعداد الخطط التربوية الفردية وتنظيمها، وتجهيز خطط تعديل السلوك لكل طالب حسب حالته، ومتابعة أولياء أمور الطلبة والتواصل معهم والتجاوب مع أسئلتهم وحل مشاكلهم، ولهذا فإن معلم التربية الخاصة يحتاج إلى توظيف ذكائه الاجتماعي، باعتبار طبيعة المواضيع المطروحة في الخطة التربوية الفردية، وخطة تعديل السلوك، وطبيعة المواقف التي تتطلب التفاعل مع أولياء الأمور والتعامل معهم، مما يتطلب من معلم التربية الخاصة استخدام ذكاءه الاجتماعي، مما يعود بالنفع و الفائدة على تحسن وتقدم إيجابي في مستوى الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى الخطة التربوية الفردية، وخطة تعديل السلوك، و تنمية دافعيتهم نحو التعلم و تساعد في تحسين المواقف التعليمية، وتزيد من فرص الإقناع والتواصل والتفاعل مع أولياء أمور الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

– و بالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم، في ضوء متغير (الجنس) و تنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤05,0) في مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم تعزى للجنس(ذكر، أنثى)؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

– في الكشف عن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم، في ضوء متغير (الجنس).

– تسهم الدراسة الحالية في لفت الأنظار نحو أهمية موضوع الذكاء الاجتماعي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين.

– إن معرفة معلمي ومعلمات التربية الخاصة للذكاء الاجتماعي، تلعب دوراً مهماً بالطريقة التي يقومون بها بتفهم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يؤثر في الأساليب والاستراتيجيات التعليمية المتبعة معهم تبعاً لذلك.

– يؤمل من هذه الدراسة أن توفر قدراً أكبر من الفهم لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة في كيفية تأثير ذكائهم الاجتماعي في طريقة تدريسهم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتطبيق الخطط التربوية الفردية، وخطط تعديل السلوك، وآليات التواصل والتفاعل مع أولياء الأمور، و هذا قد يجعلهم أكثر وعياً لتأثير الذكاء الاجتماعي على مستوى التحسن والتقدم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة المتابعين من قبلهم.

– تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي أجريت في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال بحث مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين، في حدود علم الباحثان و اطلاعهما.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الى الكشف عن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين كما يقدره المعلمون على مقياس الذكاء الاجتماعي في ضوء متغير (الجنس).

المصطلحات و التعريفات الإجرائية

الذكاء الاجتماعي: هو قدرة الفرد على الدخول و الاستمرار في علاقات اجتماعية ايجابية متبادلة مع الآخرين، و تتمثل هذه القدرة في ثلاثة أبعاد هي: معالجة المعلومات الاجتماعية، و المهارات الاجتماعية و الوعي الاجتماعي.(Silvera , Martinussen & Dahl,2001)

و يعرّف الذكاء الاجتماعي إجرائيا في الدراسة الحالية: بأنه قدرة معلم التربية الخاصة على إقامة علاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع طلبته، من خلال إظهار قدرته على معالجة المعلومات الاجتماعية و مهاراته الاجتماعية، و وعيه الاجتماعي في غرفة الصف، و يقاس بالدرجة التي يحصل عليها المعلم على مقياس ترومسو للذكاء الاجتماعي (Tromso Social Intelligence Scale–TSIS) من إعداد (Silvera , Martinussen & Dahl,2001)،و الذي تم تعريبه لأغراض الدراسة الحالية.

معلمو التربية الخاصة: هو الشخص المؤهل أكاديميًا و تربوياً، وتم تعيينه من قبل وزارة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم بمهمة تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في مراكز التربية الخاصة والمدارس التابعة لوزارة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين.

حدود الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على المحددات الآتية:

- معلمو التربية الخاصة في مدينة العين في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي (2018–2019).
- أداة الدراسة بدلالات صدقها وثباتها .

- الطريقة والإجراءات:

-منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، اعتمد الباحث المنهج الوصفي المسحي لجمع البيانات والوصول إلى نتائج تمتاز بالدقة؛ ومن ثم تحليلها للخروج بالنتائج المناسبة.

مجتمع الدراسة وعينتها :

-يتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين من الذكور والإناث، في مدارس ومراكز التربية الخاصة العاملين مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المراحل التعليمية المختلفة في مدينة العين، أما عينة الدراسة فتكونت من المعلمين والمعلمات العاملين مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في وزارة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين، وعددهم(93) معلماً ومعلمة، موزعين كالآتي،(45) معلم، و(48) معلمة، وتم اختيارهم بالعينة القصدية خلال العام الجامعي (2019/2018) وسبب اختيارهم بالعينة القصدية لأن المعلمين والمعلمات العاملين مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ، أبدوا استعداداً للإجابة على أداة الدراسة، ولوجود إدارة متفهمة ومتعاونة لتطبيق الدراسة على عينة الدراسة، والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

الجدول (1)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	45	48.4
	إناث	48	51.6
المجموع		93	%100

- أداة الدراسة: مقياس ترومسو للذكاء الاجتماعي (Tromso Social Intelligence Scale-TSIS)

المقياس بصورته الأجنبية: للتعرف على مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين، تم استخدام النسخة الإنجليزية لمقياس (Tromso Social Intelligence Scale-TSIS)الذي أعده (Slivera.et al,2001) و الصادر عن جامعة (University Tromso Scandinavian) و هذا

المقياس هو من مقاييس التقرير الذاتي، و يحتوي بصورته الأصلية على (21) فقرة، موزعة في ثلاثة أبعاد تقيس ثلاثة أبعاد للذكاء الاجتماعي، هي: معالجة المعلومات الاجتماعية، و تقيسه الفقرات من (1–7)، و المهارات الاجتماعية، و تقيسه الفقرات من (8–14)، و الوعي الاجتماعي، و تقيسه الفقرات من (15 –21)، و قد ترجم هذا القياس من اللغة النرويجية إلى عدة لغات أخرى كالإنجليزية و الإيطالية، كما استخرج له معامل الصدق و الثبات بصورته الأصلية، فكان معامل الثبات للمقياس الكلي وفق معادلة كرونباخ ألفا (0.88)، كما بلغت معاملات الثبات وفق معادلة كرونباخ ألفا لأبعاده الثلاثة كما يلي: معالجة المعلومات الاجتماعية (0.81)، المهارات الاجتماعية (0.86)، الوعي الاجتماعي (0.79).

– صدق الأداة :

تمت ترجمة المقياس للغة العربية و من ثم تم إعادة ترجمته للغة الإنجليزية لمعرفة مدى ملاءمته الترجمة الحرفية، كما تم عرض المقياس بعد تعريبه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (7) من ذوي الاختصاص، والخبرة والاختصاص والمشرفين العاملين في مجال التربية الخاصة، ومجال القياس والتقويم ، والمشرفين والمعلمين في مدارس ومراكز التربية الخاصة في مدينة العين، وذلك بهدف التحقق من صدق المقياس و مدى مطابقة فقراته للبيئة الإماراتية، وطلب منهم إبداء رأيهم بالمقياس، بغرض تحديد مدى صلاحية عبارات الأداة ،ووضوحها وسلامة صياغتها اللغوية، وتمثيلها للغرض الذي بنيت من أجله، ثم قام الباحث بإجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون، والتي تركزت حول مدى توافق الفقرات مع المجال الذي وضعت فيه، وعلى سلامة صياغة الفقرات لغويًا، كما تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة على مدقق لغوي ، وتم الأخذ بجميع الملاحظات، حيث بقي المقياس بعد التحكيم مكوناً من (21) فقرة.

–ثبات الأداة

وتم التأكد أيضًا من ثبات الأداة بتطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Re-Test) حيث تكونت العينة من (40) معلماً ومعلمة، وبفارق زمني أسبوعين بين مرتي التطبيق، وتم حساب معامل ثبات كرونباخ ألفا وقد بلغت قيمته (0.84)، وهي قيمة مناسبة لغايات الدراسة.

- طريقة تصحيح المقياس

تتدرج الإجابة عن فقرات المقياس وفق مقياس ليكرت من 7 نقاط ، و بالتالي تنحصر درجة المفحوص على كل فقرة من (1إلى 7)، و تكون درجة المفحوص على كل بعد من أبعاد المقياس في متوسط إجاباته على فقرات البعد، و بالتالي تتراوح درجة المفحوص على البعد ما بين(1إلى7) درجات، هذا و يؤخذ في الاعتبار عند التصحيح الفقرات سالبة الاتجاه، بحيث يتم عكس درجات الفقرات سالبة الاتجاه عند التصحيح. و يتم تحديد مستوى الذكاء الاجتماعي للمفحوص وفقاً لمتوسط درجته على كل بعد من الأبعاد الثلاثة و على المقياس الكلي كما يلي:

-الدرجة من (1.00- 3.00) تشير الى مستوى متوسط من الذكاء الاجتماعي.

-الدرجة من(3.01- 5.00) تشبر الى مستوى متوسط مرتفع من الذكاء الاجتماعي.

-الدرجة من(5.01 – 7.00)تشير الى مستوى مرتفع من الذكاء الاجتماعي.

- متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة .

- الجنس : (ذكر ، أنثى).

ثانياً: المتغير التابع: الذكاء الاجتماعي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين، والذي يعبر عنه بالمتوسطات الحسابية لتقديرات العينة على فقرات أداة الدراسة.

-**إجراءات تطبيق الدراسة:** اتبع الباحثان في تنفيذ إجراءات الدراسة الخطوات الآتية:

- تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

- تطوير مقياس ترومسو للذكاء الاجتماعي ((Tromso Social Intelligence Scale-TSIS) وفق إجراءات البحث العلمي المعتمدة لمعايير الصدق والثبات.

-تجريب أداة الدراسة (مقياس ترومسو للذكاء الاجتماعي (Tromso Social Intelligence (Scale-TSIS وفق إجراءات البحث العلمي المعتمدة لمعايير الصدق والثبات. على عينة استطلاعية بلغ عددها (40) معلماً ومعلمة من مجتمع الدراسة.

- توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة والإجابة عن استفساراتهم وأسئلتهم .

-جمع البيانات وتفريغها، ثم تحليلها، وإجراء التحليلات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، للوصول إلى النتائج وتفسيرها و التوصيات .

- **تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية :**

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة، واستخدام الوسائل الإحصائية التي تناسب طبيعة الدراسة الحالية.

نتائج الدراسة ومناقشتها :

- **السؤال الأول: ما مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب المتوسطات، وهذا ما يوضحه الجدول(2) .

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لمستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة على مقياس الذكاء الاجتماعي وأبعاده الثلاث.

ت	أبعاد مقياس الذكاء الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الذكاء	الترتيب

				الاجتماعي	
1-	معالجة المعلومات الاجتماعية	5.65	0.86	مرتفع	1
2-	المهارات الاجتماعية	4.82	0.85	متوسط	2
3-	الوعي الاجتماعي	4.44	0.88	متوسط	3
	المقياس الكلي	4.97	0.86	متوسط	

يظهر من الجدول (2) أن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين جاءت ضمن المستوى المتوسط كمقياس ككل حيث بلغ المتوسط الحسابي للمقياس ككل(4.97)، وجاءت أبعاد المقياس (المهارات الاجتماعية،الوعي الاجتماعي) ضمن المستوى المتوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد المهارات الاجتماعية(4.83) والمتوسط الحسابي لبعد الوعي الاجتماعي(4.44)، بينما بلغت درجة المتوسط الحسابي لبعد(معالجة المعلومات الاجتماعية)(5.65) وهي درجة مرتفعة، وكان ترتيبها الأول.

وربما تعود هذه النتيجة إلى أن نسبة كبيرة من معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدينة العين هم من فئة الشباب الذين تختلف عاداتهم والتزاماتهم عن فئة الكبار في العمر الذين أغلبهم لديه مسؤوليات اجتماعية، ومتزوجون وعندهم واجبات اجتماعية ، وعندهم تجارب حياتية وخبرات اجتماعية مختلفة وأكثر من فئة الشباب، وهذا ما ذكرته دراسة جيلودار و يونس (Jeloudar & Yunus, 2011)أن مستوى الذكاء الاجتماعي يزداد بازدياد عمر المعلم، وأن مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين جاء بدرجة متوسطة في بعدي(الوعي الاجتماعي، المهارات الاجتماعية) وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة كل من دراسة جيلودار و يونس Jeloudar & (Yunus, 2011) ودراسة يحيى زاده و جودارزي (Yahyazadeh & Goodarzi, 2012) التي أظهرت أن الذكاء الاجتماعي يتأثر بمتغير العمر.

ويعود تفسير وجود درجة مرتفعة في بعد (معالجة المعلومات الاجتماعية) في مقياس الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين، إلى أن المعلمين في مجال التربية الخاصة يعملون ضمن فريق متعدد التخصصات، ويطلب منهم دراسة التقارير الصحية،عمل وتنفيذ الخطط التربوية الفردية، وخطط تعديل السلوك، والتعامل مع الإدارة وأولياء الأمورومع الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة كذلك، وهذا كله يتطلب مهارة مرتفعة في معلجة المعلومات الاجتماعية، حتى يتمكنوا من التواصل مع جميع الأطراف بشكل ناجح وفعّال.

- **السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\alpha$)في مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم تعزى للجنس(ذكر، أنثى)؟**

للإجابة على هذا السؤال تم إجراء اختبار (ت) لعينتين مستقلتين والجدول (3) يبين الفروق في مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم تعزى لجنس(ذكر، أنثى)؟

الجدول (3) نتائج اختبار (ت) للفروق في مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم تعزى للجنس(ذكر، أنثى).

ت	أبعاد مقياس الذكاء الاجتماعي	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	الدلالة
1-	معالجة المعلومات الاجتماعية	ذكر	45	5.57	0.88	-.911	.365
		أنثى	48	5.73	0.85		
2-	المهارات الاجتماعية	ذكر	45	5.12	0.64	3.516	**.001
		أنثى	48	5.54	0.92		
3-	الوعي الاجتماعي	ذكر	45	4.41	0.96	-.386	.700
		أنثى	48	4.48	0.80		

	المتوسط العام	ذكر	45	15.11	1.41	.332	.975
		أنثى	48	14.76	1.99		

يتبين من الجدول (3) بأن الاختلافات في مستوى الذكاء الاجتماعي لبعدي(معالجة المعلومات الاجتماعية، والوعي الاجتماعي) والمتوسط العام للمقياس ككل ليست دالة إحصائياً عند مستوى (a≤05,0) فأقل، لذا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(a≤05,0) في مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم تعزى للجنس(ذكر، أنثى)، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى تشابه التدريب وطبيعة العمل في مراكز التربية الخاصة، ولأن جميع العينة من مدينة واحدة وهي مدينة العين، ولتقارب مستوى التعليم للمعلمين حيث أن جميعهم حاصلون على شهادة البكالوريوس كحد أدنى، وأن جميعهم من فئة الشباب، بينما وجدت فروق دالة إحصائياً عند مستوى (a≤05,0) فأقل في مستوى الذكاء الاجتماعي لبعد(المهارات الاجتماعية) لدى معلمي التربية الخاصة في مدينة العين من وجهة نظرهم يعزى لصالح الذكور، ويمكن تفسيّر هذه النتيجة لطبيعة هذا البعد الذي يتطلب مهارات وفنيات اجتماعية يتقنها أكثر الذكور من مثل(الشعور بالثقة في الناس الجدد، و الانسجام بسهولة في المواقف الاجتماعية، وسهولة الانضمام في المواقف الجديدة، والسهولة في التواصل مع الآخرين، وفهم رغبات الآخرين بسهولة ويسر) فهذه المهارات تكون أكثر تميزاً وظهوراً عند الذكور أكثر وذلك بسبب طبيعة المراجعين من أولياء الأمور الذين هم من الآباء، ولطبيعة المشرفين الميدانيين الذين يزورون المعلمين والمعلمات أكثر من الإناث، وقد يكون بسبب أن الذكور قد تعرضوا لخبرات وتدريب في الجامعة، وأماكن العمل أكثر من الإناث في هذه المهارات، وهذه النتيجة لا تتفق مع دراسة جيني(Gini2006) ودراسة(Vasilova& Baumgartner,2005)، ودراسة (Slivera.et al,2001)

التوصيات : في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بالآتي :

1- إجراء دراسات مستقبلية مماثلة على عينات أخرى من معلمي التربية الخاصة في مناطق ومدن أخرى تتمتع بخصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة.

2- التدريب النظري والعملي لمعلمي التربية الخاصة في مختلف المناطق التعليمية في أثناء الخدمة، على كيفية توظيف الذكاء الاجتماعي عند العمل مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

3- ضرورة الاهتمام بأبعاد الذكاء الاجتماعي، ودمجها في عملية التعليم وتقديمها ضمن البرامج التدريبية المقدمة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بفئاتهم المختلفة.

المراجع:

- بخش، أمير طه.(2009). واقع برامج تدريب معلمي التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية، وتطويرها في ضوء مدركاتهم عن احتياجاتهم التدريبية، المجلة التربوية، جامعة الكويت، م(23).ع(9).

- جاسم، غدير عبدالله(2012). مستوى الذكاء الاجتماعي لمديرات المدارس الثانوية في الكويت وأثره على الضغوط التنظيمية للمعلمات، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- جروان، فتحي، (2013). الموهبة والتفوق والإبداع، ط4، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

- الجمل، محمد جهاد، الهويدي، زيد(2006) أساليب الكشف عن المبدعين والمتفوقين وتنمية التفكير والإبداع، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

- حنا، سلوى مازن(2009). أثر برنامج تدريبي مستند إلى نظرية الذكاء المتعدد في تنمية الفاعلية الذاتية ودافعية الانجاز لدى طلبة الصف الخامس الأساسي، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.

- حسين، محمد عبد الهادي (2005). مدخل إلى نظرية الذكاءات المتعددة. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

- خزاعلة، أحمد، الحايك، فيصل(2016) دور البرامج التدريبية في تطوير مهارات معلمي التربية الخاصة من وجهة نظرهم، مجلة دراسات الخليج، والجزيرة العربي، المجلد(42)، العدد(162).

- الدماطي، فاطمة(1991).الذكاء الاجتماعي و علاقته بكفاءة التدريس بدى طلبة دور المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- الدميري، آيات،2008، الذكاء الاجتماعي و سمات الشخصية و علاقتها بكفاءة الأداء لدى عينة من معلمي المرحلة الابتدائية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.

- الدسوقي، محمد غازي(2008) الذكاء الاجتماعي لمشرفي الأنشطة التربوية قدرة فائقة في النجاح المهني، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر.

- زقوت، محمد شحادة(1997) تقديرات طلبة التأهيل التربوي بالجامعة الإسلامية في غزة لمدى اكتسابهم مهارات تخطيط الدروس وتنفيذها وتقويمها. مجلة كلية التربية الحكومية، فلسطين. م(1)،ع(2).

- زهران، حامد(2000) علم النفس الاجتماعي، الطبعة السادسة، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

- الزعبي، أحمد(2011). العلاقة بين الذكاء الاجتماعي والسلوك العدواني لدى الطلبة العاديين والمتفوقين، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد(7)، العدد(4).

- الزغول، عماد(2001). مبادئ علم النفس، ط2، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- طلافحة، حامد عبدالله (2012) مستوى الذكاء الاجتماعي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة الزرقاء وعلاقته بأنماط التفاعل الصفي، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد(41)، العدد(2)، عمان، الأردن.

- عبيدات، ذوقان، أبو السميد، سهيلة(2005) الدماغ والتعلم والتفكير، الطبعة الثانية، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، لأردن.

- عبد الكافي، اسماعيل عبدالفتاح(2001) اختبارات الذكاء والشخصية، مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر.

- عبد الفتاح، فوقية 2001، الذكاء الاجتماعي لمعلمة الروضة و علاقته بكفاءة أدائها و الذكاء الاجتماعي للطفل. المجلة المصرية للدراسات النفسية،255،32-285.

- العزي، أحلام و ضياء الخزرجي، 2010، الذكاء الاجتماعي و علاقته بالتحصيل الدراسي لدى طالبات معهد إعداد المعلمات. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية،319،47-350.

- القمش ، مصطفى نوري(2011) مقدمة في الموهبة والتفوق والإبداع . ط1 .دار المسيرة للنشر والتوزيع : عمان . الأردن .

- كتفي، جميلة (2015) الذكاء الاجتماعي وعلاقته بمهارات الاتصال التنظيمي بالجامعة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر (بسكرة) الجزائر.

- اللالا، صائب كامل، وزياد كامل(2014) المدخل إلى الموهبة والتفوق والإبداع، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية.

- اللالا، زياد كامل (2015) مستوى الذكاءات المتعددة لدى معلمي الموهوبين في منطقة القصيم من وجهة نظرهم، بحث منشور في المؤتمر العلمي الرابع لأبحاث الموهبة والتفوق في الوطن العربي، المؤسسة الدولية للشباب والبيئة والتنمية بالتعاون مع الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- المنابري، فاطمة،2010، الذكاء الاجتماعي و كل من المسؤولية الاجتماعية و التحصيل الدراسي لدى عينة من طالبات كلية التربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

- النافع، عبدالله(2000) برامج الكشف عن الموهوبين ورعايتهم، الرياض، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.\

- المراجع الأجنبية:

- Albrecht, Karl.(2006)Social Intelligence: The new Science of Success. Karl Albrecht International. Published by Jossey Bass, San Francisco. USA.

- Crockett,J,B.(2002) Special Education's Role in Preparing Re-sponsive Leaders for Inclusive School. Remedial & Special Education, Vol(23), Issue,(3).

- Davis, Gary, A & Kolangelo , Nicholas(2003) Handbook OF Gifted Education. Person Education, Boston,USA.

- Douglas, O. Burtan, K. & Reese - Durham, N. (2008). The effects of the Multiple Intelligence teaching strategy on the academic Achievement of eight grade math student. Journal of ins-tructional psychology, V35, P182-187.

- Eisenberger, J., Conti, D. and Antoni, R. (2000). Self-Efficacy: Raising the Bar for Students with Learning Needs, New Jersey: Princeton, NJ, Eye of Education.

- Gardner ,H. (1987). Developing the spectrum of human intelligence. Harvard Educational Review, 57(2).187-193.

- Gini,G.(2006) Adaptation of the Italian Version of the Tromso Social Intelligence Scale to the Adolescent population, Journal of Adolescence,29(2),307-312

- Jeloudar. S and Yunus, A. (2011). Exploring the Relationship between Teachers' Social Intelligence and Classroom Discipline Strategies. International Journal of Psychological Studies, 3(2), 149-155.

- Juchniewicz, J 2008. The Influence of Social Intelligence on Effective Music Teaching. Unpublished Dissertation. Florida State University, Florida, USA.

- Silvera , D, Martinussen, M. and Dahl, T. (2001). The Tromso Social intelligence Scale, a self-report measure of social intelligence, Scandinavian Journal of Psychology, 42, 313-319.

- Vasilova, K & Baumgartner, K.(2005) Why is Social Intelligence Difficult to Measure? nternoteve Casopies Clovec a Spolocnost, (8)4, www.saske.sk/cas

- Webb, James, Gore, Janet, Edeard , Amend,& Devries, Arl ent.(2007) A Parent's Guide to Gifted Children. Great Potential Press. USA.

-Yshyazadeh, S and Goodarzi, F. (2012). Predicting Senior Secondary Schools Teachers' Social Intelligence by HEXACO-PI-R personality traits based on Age Groups. International Journal of Asian Social science, 2(5),739-747.